

الفصل الثالث الأزهر والتعايش السلمى

- المبحث الأول : الأزوقة ودورها الحضارى فى تحقيق التعايش السلمى.
- المبحث الثانى : الأزهر والتعايش السلمى مع الفرنسيين
- المبحث الثالث : الشيخ حسن العطار شيخ الأزهر والتعايش السلمى مع الفرنسيين وأثر ذلك.
- المبحث الرابع : رفاعة الطهطاوى (1216 هـ - 1290 هـ / 1801 م - 1873 م) نموذجاً لتعايش الأزهر مع الآخر.
- المبحث الخامس : ثورة 1919 م بقيادة الأزهرى سعد زغلول نموذجاً للتعايش السلمى
- المبحث السادس : البعثات الأزهرية للخارج نموذجاً للتعايش السلمى
- المبحث السابع : الأزهر والتعايش السلمى من خلال التقريب بين المذاهب
- المبحث الثامن : الأزهر والتعايش السلمى من خلال حوار الأديان
- المبحث التاسع : بيت العائلة نموذجاً للتعايش السلمى بين المسلمين والنصارى بمصر.
- المبحث العاشر : وثيقة حقوق المرأة نموذجاً للتعايش السلمى.

المبحث الأول

الأروقة ودورها الحضارى فى تحقيق التعايش السلمى

أدى الأزهر الشريف عبر تاريخه المديد دوراً تاريخياً ومحورياً في توطيد العلاقات الدينية والثقافية والتربوية بين مصر ودول العالم، حيث كان أبناء الدول الإسلامية يفتدون إليه من كل صوب وحذب ، وكان لكل بلد أو إقليم رواق في الأزهر يسمى باسمهم ، قبل إنشاء مدينة البعوث الإسلامية بالأزهر ، وكان الرواق مكانا للإعاشة الكاملة من طعام وشراب وكسوة وسكن ومرتب شهري ، كل ذلك على نفقة الأزهر الشريف.

ولقد تعددت الأروقة المخصصة لأبناء العالم الإسلامى (مثل رواق السادة الأتراك، ورواق الملايو، ورواق الجاوه، ورواق المغاربة.. إلخ)⁽¹⁾. كما كان لأبناء مصر الذين يدرسون في الأزهر ويأتون إليه من محافظات بعيدة أروقة خاصة بهم (مثل رواق الصعايدة، ورواق القيمة لأبناء الفيوم.. إلخ).

كان الرواق بمثابة مؤسسة لتخريج الدعاة، وإعداد المعلمين والمربين والقضاة والمترجمين، بل كان أيضاً مركز إشعاع علمياً وحضارياً ، أسهم في التفاعل الحضارى والتقارب الثقافى بين الأمم والشعوب ، ولا نغالي إذا قلنا: إنه كان مركز إشعاع علمي وحضاري ؛ ذلك أن الطلاب كانوا يأتون إلى الأزهر الشريف، وبعضهم لا يعلم إلا القليل عن اللغة العربية، ولكنهم يبدأون في تعلم اللغة العربية ويجيدونها شيئاً فشيئاً.. وبعض النابغين كان يستهوهم المجال، فيترجم آداب وثقافات بلاده إلى العربية، والعكس بالعكس.

وكان الطالب الذي وفد إلى الأزهر حين يعود إلى وطنه الأصلي، يشرع في ترجمة التراث والآداب العربية إلى لغته الأم، والبعض الآخر من الطلاب كان يعود إلى بلاده بفكر الأزهر وعلمائه فيشرع في إنشاء مؤسسات تربوية وتعليمية على غرار ما رآه في الأزهر الشريف. في حين كان طلاب آخرون ممن يعودون إلى بلادهم بعد أن يحصلون على الإجازات العلمية يعملون في القضاء أو الإفتاء أو التدريس أو الوعظ والإرشاد.

لقد استطاع الجامع الأزهر بمكانته العلمية وأنظمتها الميسرة أن يجتذب إليه مع أهل مصر عددا كبيرا من أطراف البلاد الإسلامية ، حتى أن المؤرخ المقرئ يقدر عدد الطلاب الغرباء في القرن

1 - فصلنا الحديث عن أنواع الأروقة بالفصل الأول مما هو غنى عن إعادته .

الثالث عشر بنحو سبعمائة وخمسين طالبا من بلاد شتى ، دون تفرقة بين الألوان والعناصر والأجناس.

وفى العصر الحاضر يستكمل الأزهر الشريف دوره المنوط به فى تحقيق التعايش السلمى ودعم العلاقات الدينية والثقافية والتربوية بين مصر ومعظم الدول الإسلامية ، من خلال مدينة البعوث الإسلامية التى حلت محل الأروقة، وتقدم للطلاب الوافدين من شتى أنحاء العالم الغذاء والتعليم والإقامة والعلاج مجاناً على نفقة الأزهر.

ولم يقتصر دور الأزهر على تقديم العلوم الشرعية للطلاب من شتى أنحاء العالم، بل أصبح ومن خلال «الرابطة العالمية لخريجي الأزهر» ومقرها الرئيس فى القاهرة، يقوم بدور دعوي مهم خارج مصر يغطي معظم بلاد العالم⁽¹⁾.

1 - الشناوى، الأزهر، 1/ 269 وما بعدها .

المبحث الثانى

الأزهر والتعايش السلمى مع الفرنسيين

انطلى منشور نابليون بونابرت الذى بدأه بالبسملة والشهادتين وأعلن فيه احترامه للدين الإسلامى وللنبي محمد صلى الله عليه وسلم على الكثيرين من مشايخ الأزهر⁽¹⁾ الأمر الذى جعلهم يقبلون عرض نابليون بأن يكونوا أعضاءً بالديوان الذى دعا لإنشائه ففي يوم الثلاثاء 25 يوليو 1798م بعد أن دخل الفرنسيون إلى القاهرة، واستقر بونابرت في منزل الألفي بالأزبكية، استدعى العلماء والمشايخ لمقابلته، وعلى رأسهم الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر، وأسفرت المباحثات عن تأليف ديوان يشرف على حكم القاهرة وتدير شؤونها، مؤلف من تسعة أعضاء، هم الشيخ عبد الله الشرقاوي، والشيخ خليل البكري، والشيخ مصطفى الصاوي، والشيخ سليمان الفيومي، والشيخ موسى السرسى، والشيخ مصطفى الدمنهوري، والشيخ أحمد العريشى، والشيخ يوسف الشبرخيتي، والشيخ محمد الدواخلي، وعين الشيخ محمد المهدي أميناً (سكرتيراً) لأعمال الديوان.

وهكذا أنشئ ديوان الحكم الأول، في ظل الاحتلال الفرنسي، من علماء الجامع الأزهر، وبالرغم من أن سلطة هذا الديوان كانت محدودة، وخاضعة لتوجيه المحتلين، فإن في تأليفه على هذا النحو، تنويه ظاهر بأهمية الجامع الأزهر، ومكانة علمائه، والاعتراف بزعامتهم الشعبية والوطنية وتوضيح لحقيقة التعايش السلمى حتى تظهر النوايا السيئة التى لم يقف عليها مشايخ وعلماء الأزهر وقتها.

كان من أثر ثورة القاهرة الأولى، وما اقترن بها من الاضطرابات، أن عطل الديوان، فلما هدأت الأحوال أصدر نابليون قراراً بإنشاء ديوان جديد، على نطاق أوسع من الديوان القديم، وجعل أعضائه ستين عضواً، وأدخل فيه إلى جانب العلماء ممثلين للطوائف الأخرى، من الجند والتجار والأقباط والأجانب، وبلغ عدد العلماء فيه عشرة، معظمهم من شيوخ الجامع الأزهر وهم: الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع، الشيخ محمد المهدي، الشيخ تقي الدين رفيق السكجي الشيخ مصطفى الصاوي، الشيخ موسى السرسى، الشيخ محمد الأمير، الشيخ سليمان الفيومي، الشيخ أحمد

1 - عن هذا المنشور أنظر: مصطفى محمد رمضان، تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى، ص 38.

العريشي، الشيخ إبراهيم المفتي، الشيخ صالح الحنبلي، الشيخ محمد الدواخلي، الشيخ مصطفى الدمنهوري، الشيخ خليل البكري، السيد حسين الرفاعي، الشيخ الدمرداشي.

كان هذا الديوان الكبير الممثل لجميع الطوائف هو الديوان العام، وهو يجتمع بحسب الاقتضاء فقط، وقد اختير من بين أعضائه، أربعة عشر عضواً يتألف منهم الديوان الخصوصي، وهو الديوان العامل فعلاً، وقد قضى منشور التأسيس بأن يجتمع كل يوم "للنظر في مصالح الناس، وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم". وكان من بين أعضاء الديوان الخصوصي من العلماء خمسة، وهم الشيخ عبد الله الشرقاوي، الشيخ محمد المهدي، الشيخ مصطفى الصاوي، الشيخ سليمان الفيومي، الشيخ خليل البكري، وأسندت رئاسة الديوان إلى الشيخ عبد الله الشرقاوي. وقد اضطلع الديوان الخصوصي بمهمته من تدبير شؤون القاهرة، وحفظ الأمن فيها، وإقامة العدل وتقدير الضرائب وغيرها، وكان المحتلون يأخذون برأيه في معظم الشؤون.

مما سبق يتضح الآتي :

أولاً : أن نابليون حاول من خلال منشوره الذى أعلنه على المصريين أن يكسب عواطفهم الدينية لا سيما مشايخ وعلماء الأزهر ، وقد نجح فى ذلك إلى حين .

ثانياً : أن ما قام به نابليون كانت مناورة ألبسها ثوب التعايش السلمى إن جاز لنا أن نستخدم هذا المصطلح بشأن نابليون .

ثالثاً : أن علماء الأزهر وعلى رأسهم الشيخ عبد الله الشرقاوى ظنوا أن نابليون سيوفى لهم بما ذكره فى منشوره ، ومن ثم قبلوا دعوته لأن يكونوا أعضاء بالديوان.

رابعاً : أن علماء الأزهر أرادوا أن تكون هناك فئة منهم يتواصلون بين هذا المحتل الغاصب وبين الشعب المصرى لتسيير الأمور قدر المستطاع إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً ، ومن ثم قبلوا عرض نابليون .

خامساً : أن مبدأ التعامل مع الآخر أو المخالف أو ما يعرف بالتعايش السلمى كان بلا شك ملحا على عقول مشايخ الأزهر ، ومن ثم قبلوا أن يكونوا فى هذا الموقف رفعا للحرج وتحقيقا للمصلحة .

سادساً : أن التعايش السلمى الذى مارسه ثلة من علماء الأزهر مع الفرنسيين آتى ثماره فى بعض الأحيان إذ إن كليبر كان دوما ما يركن إلى الشيخ المهدي ويشاوره فى كثير من الأمور ، ومن قبله كان نابليون يقبل وساطة الشيخ المهدي ومن ذلك أنه لما غضب نابليون على الشيخ السادات لاعتراضه

على اعتقال ابن القاضى التركى تدخل الشيخ المهدي وأصلح بينها⁽¹⁾. كما أن علماء الأزهر نجحوا من خلال تواصلهم مع الفرنسيين فى تخفيف بعض الأموال المقررة على التجار وأنقصوها إلى النصف وأطالوا فى مدة المهلة ، بل إن الأمر وصل إلى حد الوقوف وقفات إنسانية من قبل مشايخ الأزهر بالديوان حيث تشفعوا فى أسرى المماليك وقبل الفرنسيون ذلك⁽²⁾.

سابعاً : أن مشايخ الأزهر اكتسبوا خبرة حقيقية من خلال ممارسة العمل السياسى بالديوان ، فضلاً عن سياسة التعايش السلمى مع المخالف لهم فى اللغة والجنس والدين الأمر الذى جعلهم يقفون بشدة ضد ظلم الوالى العثمانى خورشيد ، ويختارون بأنفسهم لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث والياً بإرادتهم وهو محمد على⁽³⁾.

ثامناً : أن جماعة من علماء الأزهر ومن أنصار التعايش السلمى انتقدوا منشور نابليون انتقادات لاذعا ومنهم المؤرخ الشهير الجبرتى حيث وصفه بأنه ملئ بالإغراء والتخدير والحيل ، وأنه مكيدة ، ووصف نابليون بالكذب والافتراء لزعمه أنه يعظم القرآن والنبي العدنان⁽⁴⁾.

تاسعاً : أن الشيخ الشرقاوى وغيره من علماء الأزهر الذين قبلوا بالتعايش السلمى لم يقبلوا مطلقاً بالتبعية للفرنسيين وهو ما يتضح من موقف الشيخ الشرقاوى عندما أتى نابليون بشارة الجمهورية الفرنسية ووضعها على كتفه تكريماً له فرمى بها الشيخ إلى الأرض وانتقع لونه واحتد طبعه⁽⁵⁾.

1 - عبدالرحمن الرافعى ، مصر المجاهدة فى العصر الحديث ، دار الهلال ، القاهرة ، ط 3 ، ص 168 .

2 - الجبرتى ، عجائب الآثار ، 3 / 13 .

3 - نفس المرجع والمكان والصفحة .

4 - أنظر : مظهر التقديس ، 1 / 56 .

5 - الجبرتى ، عجائب الآثار ، 3 / 17 .

المبحث الثالث

الشيخ حسن العطار شيخ الأزهر والتعايش السلمى مع الفرنسيين وأثر ذلك

ولد بالقاهرة سنة 1180هـ/ 1766م ، وكان أبوه الشيخ "علي محمد العطار" فقيراً يعمل عطاراً، من أصل مغربي وكان له إلمام بالعلم، وكان حسن يساعد والده في دكانه، ولما رأى منه الوالد حباً للعلم، وإقبالاً على التعلم شجعه على ذلك، فأخذ حسن يتردد على حلقات العلم بالأزهر. عندما احتل الفرنسيون مصر سنة 1798م كان حسن العطار في الثانية والثلاثين من عمره، ومثل كثير من العلماء في ذلك الحين فر إلى الصعيد ، ومكث العطار في الصعيد نحو ثمانية عشر شهراً تقريباً لكنه عاد بعدها إلى القاهرة بعد استتباب الأمن وعندما عاد إلى القاهرة تعرف ببعض علماء الحملة ، واطّلع على كتبهم وتجاربهم وما معهم من آلات علمية فلكية وهندسية، كما اشتغل بتعليم بعضهم اللغة العربية، فأفاد منهم واطلع على علومهم، واشتغل أثناء الحملة الفرنسية بالتدريس في الأزهر.

ارتحل إلى بلاد الروم والشام والأراضي الحجازية سنة 1802 ، وزار تركيا ونزل بعاصمتها وأقام في ألبانيا مدة طويلة وسكن ببلد تدعى اشكودره من بلاد الأرناؤوط وتزوج بها ثم دخل بلاد الشام سنة 1810م وعمل هناك في التدريس وأقام بها خمس سنين.

عاد إلى مصر سنة 1815م وكانت الأمور في مصر قد استقرت وصارت ولاية البلاد لمحمد علي، فعاد إلى التدريس بالأزهر ، وكان له اتصال خاص بسامي باشا وأخويه باقي بيك وخير الله بيك ، وله عليهم مشيخة وبواسطتهم ولقربهم من محمد علي باشا كان يلقاه فيجمله الأخير ويعظمه ويعرف فضله.

كان الشيخ العطار حريصاً على مساعدة محمد علي في تطوير مصر، فكانت له يد في إنشاء المدارس الفنية العالية مثل الألسن والطب والهندسة والصيدلة ، وكان العطار قد أخذ على نفسه أن يعد الرجال الصالحين للقيام بمهمة الإصلاح ، ومن أهم من أعدمهم لذلك تلميذه رفاة الطهطاوي ومحمد عياد الطنطاوي.

لم يكتف الشيخ العطار بذلك، بل إنه استغل قربه من محمد علي والي مصر، وثقة الوالي به، وأوعز إليه بضرورة إرسال البعثات إلى أوروبا لتحصيل علمها، وأوصى بتعيين تلميذه رفاة الطهطاوي إماماً لأعضاء البعثة العلمية إلى باريس، وأوصى الطهطاوي بأن يفتح عينيه وعقله، وأن

يدون يوميات عن رحلته، وهذه اليوميات هي التي نشرها الطهطاوي بعد ذلك في كتاب (تخليص الإبريز في تلخيص باريز).

اختير العطار كأول محرر لأول جريدة عربية مصرية وهي الوقائع الرسمية التي أنشأها محمد علي سنة 1828 وجعلها لسان حال الحكومة والجريدة الرسمية للدولة، ولعل سر اختياره كأول محرر للوقائع المصرية يكمن وراء جمال أسلوبه في الكتابة.

كان الشيخ حسن العطار أحد الموجهين الأساسيين لنهضة مصر الحديثة ، فهو أول صوت طالب بإصلاح الأزهر الشريف في وقت كان فيه علماء الأزهر قد انغلقتوا على أنفسهم يلوكون بعض المعارف الفقهية، يعيدون ترديدها وعمل ملخصات لها، وحواشٍ للملخصات، وشرح للحواشي، وشرح على الشرح، دون إضافة ذات قيمة أو أصالة فكرية ، فضلا عن انقطاع التواصل بالعالم الخارجى والاستفادة منه والتعايش معه .

أصبح العطار شيخاً للأزهر وهو في الخامسة والستين من عمره، وذلك سنة 1246هـ/ 1830م وظل شيخاً للأزهر حتى وفاته يوم 22 مارس سنة 1250هـ/ 1835م .

لم يوفق العطار في إصلاح الأزهر وبرامجه وخطط الدراسة فيه كما كان يريد ولعله في ذلك سار علي درب محمد علي الذي لم يشأ خشية إثارة سخط العلماء ولكنه رزق حظاً كبيراً من التوفيق في الدعوة إلى إصلاح التعليم بالبلاد كلها، فالمدارس العالية الفنية التي أنشئت بمصر في ذلك العهد كاهندسة والطب والصيدلة، هي الاستجابة الحقيقية لدعوة العطار وتطلعاته ومناداته بحتمية التغيير للأحوال في البلاد والتعايش مع كل جديد بما لا يتعارض مع شريعة الإسلام ، كما كانت الكتب التي ترجمت بالمئات في عصر محمد علي، هي الصدى المحقق لأفكار العطار، حين رأى كتب الفرنسيين في الرياضة والعلوم والآداب وإذا كان الطهطاوي صاحب فضل كبير ويد طولي في حركة ترجمة الكتب في عصر محمد علي، فإنه بلا شك تأثر بآراء وطروحات شيخه العطار ويدين له بهذا الانفتاح على الآخر وإرسال البعثات العلمية.

حدث يوماً أن حاول أحد الطلاب أن يفتك بالطبيب كلوت بك وهو يمارس تشريح جثة في مشرحة مدرسة الطب بأبي زعبل ، فهم بأن يطعنه بخنجره مرتين ولكن الطلاب حموه، من أن يصاب بسوء فوقف شيخ الأزهر "حسن العطار" في امتحان مدرسة الطب يصدر برأى الدين في تعليم الطب ويشيد بفائدته في تقدم الإنسانية فكانت هذه الشجاعة في إحقاق الحق بمثابة الفتوى التي

اعتبرت نقطة انطلاق للتعليم الطبي ، وذلك بفضل الله على لسانه ، الأمر الذى فتح الباب بعد ذلك للمزيد من التواصل والتعايش مع العلوم الطبيعية التى كانت حكراً على الغرب آنذاك .

كان للشيخ العطار موقف متكامل من مشكلات مجتمعه الثقافية والتعليمية والأدبية والسياسية، حاول أن يشخص هذا الواقع ويحدد جوانب الضعف فيه، كما نادى بضرورة تغييره ورسم برنامج هذا التغيير وعهد بأمانة هذا الشيء ومستقبله إلى تلاميذه من بعده، الذين يعتبر الطهطاوي أنموذجاً لهم.

لم يختص الشيخ بعلم أو فن بعينه، ولكنه كان حريصاً على الاستفادة من كل علم، وكان يطرز الكتب التى يقرأها بهوامشه وتعليقاته، ويقول في هذا المقام تلميذه رفاعه الطهطاوي: "كانت له مشاركة في كثير من العلوم حتى في العلوم الجغرافية ، وكان يطلع دائماً على كتب المعرفة من تواريخ وغيرها".

لم يكنف العطار بالكتب العربية، بل اتجه إلى الكتب التى ترجمت في أوائل عصر النهضة في القرن التاسع عشر، فقرأها وأفاد منها، وجمع بها بين ثقافة الشرق وثقافة الغرب وحقق بحق التعايش السلمى بين الأزهر والعالم الخارجى ، وإذا كانت علاقة الشيخ حسن العطار بعلماء الحملة الفرنسية قد أطلعت على أحدث ما وصلت إليه العلوم الدنيوية في ذلك الوقت فإن اهتمامه بهذه العلوم كان اهتماماً قديماً، فمن شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم من كانت له اهتمامات بهذه العلوم، مثل الشيخ محمد عرفة الدسوقي الذي كانت له مشاركات في علم الهندسة والهيئة والتوقيت، وكذلك تتلمذ على يد الشيخ حسن الجبرتي والد صديقه المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي، وكان الجبرتي الوالد عالماً بالرياضيات والفلك وبكيفية صنع المزاويل⁽¹⁾، وهذا الأمر يؤكد على حقيقة مفادها أن المسلمين كان لهم قصب السبق في العلوم الطبيعية إلا أنهم في فترة من الفترات ركزوا لعلوم الشريعة وغلب عليهم التقليد فتملصوا من علوم الأوائل أو الأقدمين ، في حين عول عليها الغرب فنهض وتقدم ، فلما أراد

1 - عنه بالتفصيل أنظر : الجبرتي، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين ، ص 250؛ الزركلي ، الأعلام 2 / 220؛ أشرف فوزي ، شيوخ الأزهر، 2 / 35 - 40؛ سليمان رصد الحنفي الزياتي ، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، ص 138؛ علي عبد العظيم ، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، 1 / 211 - 227.

المسلمون أن يحققوا ما حققه الغرب من تقدم ورقى راحوا يحاكونه ويطلبون علومه التى هى فى الأصل بضاعتنا .

المبحث الرابع

رفاعة الطهطاوى نموذجاً لتعايش الأزهر مع الآخر

وُلد رفاعة رافع الطهطاوي في 15 أكتوبر 1801 م ، بمدينة طهطا إحدى مدن محافظة سوهاج بصعيد مصر ، يتصل نسبه بالحسين بن علي بن أبي طالب وفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾ لقي رفاعة عناية من أبيه ، فحفظ القرآن الكريم ، وبعد وفاة والده رجع إلى موطنه طهطا ، ووجد من أحواله اهتماماً كبيراً حيث كانت زاخرة بالشيوخ والعلماء فحفظ على أيديهم المتون التي كانت متداولة في هذا العصر ، وقرأ عليهم شيئاً من الفقه والنحو . التحق رفاعة وهو في السادسة عشرة من عمره بالأزهر في عام 1817 وشملت دراسته في الأزهر الحديث والفقه والتفسير والنحو والصرف .

بعد أن أمضى رفاعة في الأزهر ست سنوات ، جلس للتدريس فيه سنة 1821 ، وهو في الحادية والعشرين من عمره ، والتف حوله الطلبة يتلقون عنه علوم المنطق والحديث والبلاغة والعروض ، ثم ترك التدريس بعد عامين والتحق بالجيش المصري النظامي الذي أنشأه محمد علي إماماً وواعظاً لإحدى فرقته ، واستفاد من هذه الفترة الدقة والنظام .

سفر الطهطاوى إلى فرنسا ووقفات مع مشاهداته هناك :

يبدأ المنعطف الكبير في سيرة رفاعة الطهطاوي مع سفره سنة 1242 هـ / 1826 م إلى فرنسا ضمن بعثة عددها أربعين طالباً أرسلها محمد عليّ على متن السفينة الحربية الفرنسية لاترويت لدراسة العلوم الحديثة .

وكان الشيخ حسن العطار وراء ترشيح رفاعة للسفر مع البعثة كإمام لها وواعظٍ لطلابها ، وذهب كإمام ولكنه إلى جانب كونه إمام الجيش اجتهد ودرس اللغة الفرنسية هناك ، وبعد خمس سنوات حافلة أدى رفاعة امتحان الترجمة ، وقَدَّم مخطوطة كتابه الذي نال بعد ذلك شهرة واسعة تَخْلِيصُ الْإِبْرِيْزِ فِي تَلْخِيصِ بَارِيْزِ .

انطلقت الرحلة يوم الجمعة 17 مارس 1826 ، وانتهت في فبراير / مارس 1831 ، واستغرقت خمس سنوات ، ولقد حولها الشيخ الأزهرى المتنور إلى بؤرة استكشاف وبحث دعوب

1 - رفاعة الطهطاوي ، مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب العصرية ، تحقيق محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، الطبعة الأولى ، 1973 م ، 1/ 319 .

يشخص ويقدم، في تحليل دقيق، الإجابات لتحقيق نهضة حديثة. فلم يكن مجرد منبر بعلوم الغرب وفنونهم الصناعية ومعارفهم الجديدة. لأنه يدرك جيدا قوة الغرب ، وبراعته في الابتكار والتدبير وحسن التصرف وتقبل الآخر، وهنا يمكننا القول أن الطهطاوي حث "ديار الاسلام" على البحث عن العلوم والفنون والصنائع في "ديار الغرب". وكان من ذلك حرصه على ضرورة أخذ ما ينفع المسلمين من أسباب للرقى والتقدم؛ كيف لا وهو نموذج المثقف المسلح برؤية نقدية يقف بفضلها على الجوانب الإيجابية في الحضارة الغربية ويبرز السلبية منها في الآن ذاته.

لقد شكلت النهضة والإصلاح عنوانا بارزا ومقصدا بعيدا في رحلة الطهطاوي، فهي ليست رحلة من أجل الرحلة وإنما هي رحلة من نوع خاص، رحلة الثقافة، يستهدف من ورائها تحقيق ما لا يتحقق في رحلات أخرى، إنها رحلة كلها شوق إلى الترقى (بعبارة الكواكبي)، حيث كان مهتجسا بتمدن وترقي "أم الدنيا" مصر إلى مسار الأمم الأخرى، وفي هذا يقول: "ولعمري الله، مدة إقامتي بهذه البلاد، في حسرة على تمتعها بذلك وخلو ممالك الإسلام منه".

يمثل كتاب رفاة رافع الطهطاوي حلقة من حلقات الاتصال الشرقي والغربي، فهو "أول مؤلف يوضع باللغة العربية عن مجتمع غربي هو المجتمع الفرنسي، وأول رواية تطويرية في الأدب العربي، تأخذ بنظرية التطور الحضاري وأسباب الرقي والتأخر...".

يتضمن الكتاب تفاصيل مهمة عن الحياة الأوروبية عامة، ويتحدث عن النظم السياسية والحكومة والشعب والدستور... فهو أول محاولة لتأصيل الفكر السياسي في العالم العربي عن طريق الاحتكاك بالغرب وأنظمة ويدعو إلى إعادة بدء التفكير من جديد في نظام الحكم الإسلامي وإلى السؤال عن طبيعته وأحكامه وأصوله الأولى .

يتكون الكتاب من مقدمة في أربعة أبواب، وست مقالات، وخاتمة، وأطول المقالات، المقالة الثالثة التي عنوانها ب: "في وصف باريس وحضارتها"، وهي الموضوع الرئيس للكتاب على حد تعبير الطهطاوي "وهذه المقالة هي الغرض الأصلي من وضعنا هذه الرحلة، فلذلك أطنبنا فيها غاية الإطناب، وإن كان جميع هذا لا يفي بحق هذه المدينة"، وتشغل أكثر من نصف الكتاب .

وإذا كان في الظاهر أن الكتاب هو وصف للآخر كما يعبر عن ذلك الطهطاوي نفسه، في النص أعلاه، فإننا نجد في الكتاب وصفا للأنا على ضوء تشريحه لوضعية الآخر .

باريس كانت دوما مرآة للذات العربية، فهي مركز جذب لمختلف الأطراف المتعددة في العالم العربي، وكانت ولا تزال مركز جذب قوي، فهي تمثل لحظة معقدة من تاريخ الثقافة الحضارية بين الشرق العربي الإسلامي وبين الغرب الأوروبي المسيحي.

لقد امتزج الاحتفاء العربي بهذه المدينة بفرحة الاكتشاف ودهشته، وفي نفس الوقت بتأمل حزين للذات الحضارية العربية المتخلفة قياسا إلى الغرب التي تتوجس لحالها.

ونستحضر هنا الصورة الانبهارية عن باريس التي تسعى إلى إضفاء مثالية على هذه المدينة إلى جانب البعد الحضاري الذي ظل يؤمن بأن بناء مشروع النهضة العربية المعاصرة، ينبغي أن يمر بهذه المدينة - المركز والتي وصفها الطهطاوي وصفا ظل يتكرر في العديد من الأدبيات: "من أحكم سائر بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية وأئنة فرنساوية".

ويمكن اعتبار كتاب الطهطاوي كتابا في الآخر إذا صح اعتبارنا لكتاب "مناهج الألباب" كتابا في الأنا، فالتخليص لا يتعلق كله بالآخر، لأن هناك مقالات بأكملها تختص بمصر، وعلى وجه الخصوص المقالة الرابعة والخاتمة. ففيه يصف الأنا والآخر معا، بهدف فهم الأنا على ضوء الآخر، مما يعني أن مصر تظهر بوضوح وجلاء من خلال وصف باريس، فهذه الأخيرة مجرد وسيلة لفهم الذات والتعبير عما نحن بحاجة إليه، وقد استطاع الطهطاوي أن يمزج بين الشرق والغرب في سبيكة واحدة، فاحتفى بإيجابيات الغرب بلا عقد وبلا أحكام مسبقة، كأى عمل علمي جاد.

تفوق أهمية الكتاب حدود عصره، بسبب إثارته لأهم الإشكالات التي ستشكل جزءا من عناصر الخطاب العربي إلى اليوم، إن لم نقل أن الكتاب تنبه إلى إحدى القضايا التي لا تزال راهنية إلى اليوم. كما يمثل الكتاب أهم وثيقة أدبية وفكرية في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. قدم لنا الطهطاوي صورة عن الغرب من خلال عاصمة الحضارة الأوروبية باريس. داعيا المسلمين والشرقيين في شخص المصريين إلى ضرورة الاقتداء بالغرب من خلال التفاعل الإيجابي مع حضارتهم واقتباس ما هو جدير بالاقتباس منهم، ونادى بضرورة اللحاق بالغرب ونقل خبرتهم في مجالات الصناعة والعلوم والفنون... كما يدعو إلى ضرورة الوصل بين الشرق والغرب: فإذا كانت البلدان الإسلامية ضليعة في الإنسانيات، وعلوم الشريعة والفقه... والغرب في العلوم الرياضية والطبيعية، فإنه آن الأوان للربط بينهما لكي يستفيد كل واحد منهما من الآخر.

حاول الطهطاوي - عكس الجبرتي - أن يرسم صورة للغرب من خلال معايته للغرب في عقر داره، أي في مجتمعه وليس من خلال معايته في مصر. فخلال إقامته بباريس دون مشاهداته حيث تعرف على المؤسسات بكافة أنواعها: السياسية، الثقافية، الاجتماعية... والعادات والتقاليد السائدة في أكبر المدن تحضرا في العصر الحديث.

ففي المشاهدة يلاحظ الطهطاوي تفوق الغرب الحضاري في الفنون والعلوم والصنائع وكل مجالات الحياة الدنيوية، في مقابل تأخر الذات - الأنا، بخصوص هذه المجالات باستثناء الدين، وهنا نكون إزاء معادلة ميكانيكية: التفوق الديني يرافقه تخلف اجتماعي ودنيوي، في حين أن التفوق الاجتماعي والدنيوي، يرافقه تخلف ديني. وهذا ما يفسر دعوة الطهطاوي المسلمين إلى ضرورة الاستفادة من علوم الغرب للرفي بالأمة المسلمة، ف "الحق أحق أن يتبع". أي علوم الفرنسيين تحديدًا للذين: يصفهم بكونهم:

- يحبون العمل؛

- بعيدون عن الإسراف متفائلون في حب أوطانهم؛

- يتميزون بالذكاء والفهم...

ويعترف في الباب الثاني من المقدمة بأن العلوم التي سردها والتي عددها خمسة عشر علما والتي قال عنها: "إذا نظرت بعين الحقيقة رأيت سائر هذه العلوم المعروفة معرفة تامة هؤلاء الإفرنج ناقصة أو مجهولة بالكلية عندنا، ومن جهل شيئا فهو دون من اتقى ذلك الشيء". وباريس نموذج للحضارة الغربية إليها يأتي كل أهل البلاد البعيدة من أمريكا ولندن... حيث يقول:

"فأعظم مدائن الإفرنج مدينة "لوندرة"، وهي كرسي الانكليز، ثم "باريز"، وهي قاعدة ملك فرنسا، وباريز تفضل على لوندرة بصحة هوائها، كما قيل، وطبيعة الأهل، وبقلة الغلاء التام، وإذا رأيت كيفية سياستها علمت كمال راحة الغرباء فيها وحظهم وانسائهم مع أهلها، فالغالب على أهلها البشاشة في وجوه الغرباء ومرعاة خاطرهم، ولو اختلف الدين، وذلك لأن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من دين النصرانية الاسم فقط... وبالجملة، ففي بلاد الفرنسيين يباح التعبد بسائر الأديان، فلا يعارض مسلم في بنائه مسجدا، ولا يهودي في بنائه بيعة...". ويواصل في المقالة الثالثة وصفه لباريس بكثير من الدقة المحكمة.

يحكم ذهاب الطهطاوي إلى باريس إطاران:

إطار رسمي: حيث أرسل في بعثة رسمية لتلقي العلوم واستحسن بهذا الخصوص اهتمام محمد علي بالعلوم، عملاً بسنة المسلمين في عهد الخلفاء وفي الحكم العباسية حيث يقول: "أن العلوم لا تنشر في عصر إلا بإعانة صاحب الدولة لأهله"، "فالناس على دين حكاهم".

وإطار ديني: حيث أرسل كمراقب ديني للبعثة من طرف شيخه "حسن العطار".

إلا أن سفره كان محكوما بغاية "حث ديار الاسلام على البحث عن العلوم البرانية والفنون والصنائع، فإن كمال ذلك ببلاد الافرنج أمر ثابت شائع والحق أحق أن يتبع"، وذلك تأسفا لحال المسلمين حيث يقول:

"ولعمر الله أنني مدة إقامتي بهذه البلاد في حسرة على تمتعها بذلك وخلو ممالك الاسلام منه".

ويحكم وصف الطهطاوي لباريس ولأهلها صورتان، إيجابية وسلبية:

تتمثل الصورة الإيجابية في:

أن باريس - بالنسبة له - مدينة مثالية بمرافقها المتنوعة ونظافتها، وقوانينها، وهي "أعظم بلاد الافرنج بناء وعمارة" أو "أعظم مدن الإفرنج التي يرحل إليها الغرباء لتعلم العلوم خصوصا العلوم الطبية"، وهي "من أعمار مدائن الدنيا، ومن أعمار مدائن الإفرنج الآن، وهي كرسي بلاد الفرنسيين، وقاعدة ملك فرنسا".

وعن أهلها يقول: "اعلم أن الباريزيين يختصون من بين كثير من النصراني بذكاء العقل ودقة الفهم وغوص ذهنهم في العويصات، وليسوا مثل النصراني القبطية في أنهم يميلون بالطبيعة إلى الجهل والغفلة، وليسوا أسراء التقليد أصلا، بل يحبون دائما معرفة أصل الشيء والاستدلال عليه، حتى ان عامتهم أيضا يعرفون القراءة والكتابة، ويدخلون مع غيرهم في الأمور العميقة، كل إنسان على قدر حاله...".

وفي باريس:

- سائر العلوم والفنون والصنائع مدونة في الكتب.
- عوام ليست من قبيل الأنعام كعوام أكثر البلاد المتبربرة.
- الصنائع بحاجة إلى القراءة والكتابة ليتقن حرفته وصناعته.
- الفنان يحتاج إلى أن يبدع في فنه.

- أهل يتنوعون في ملبسهم لأن من طباعهم التولع والتطلع إلى الجديد وحب التغيير والتبديل.

- وآرائهم في السياسات لا تتغير، كل واحد يدوم على مذهبه ورأيه، ويؤيده مدة عمره، ومع كثرة ميلهم إلى أوطانهم يحبون الأسفار، يطوفون في الشرق والغرب، ويضحون من أجل وطنهم حيث يقول: "قد يلقون بأنفسهم في المهالك لمصلحة تعود على أوطانهم".

- "ومن خصالهم محبة الغرباء، والميل إلى معاشرتهم، خصوصا إذا كان الغريب متجملا بالثياب النفيسة". وهنا يسجل الطهطاوي مسألة في غاية الأهمية: وتعلق بالانفتاح الذي يظفر به الباريسيون في تعاملهم مع الغير - الغريب، وهذا دليل على التسامح والانفتاح وعلى تفوقهم من هذه الناحية، ونحن على اقتناع أن الطهطاوي يركز كثيرا على هذه الصورة وغيرها من الصور التي نلمس فيها قيم التسامح والإخاء لتصحيح ما كان سائدا في البلدان الشرقية - العربية الإسلامية تحديدا جراء الاستعمار ومن خلال ما مارسه المستعمر من بطش واستبداد ضد المقاومة.

* ومن أوصافهم:

- توفيتهم غالبا بالحقوق الواجة عليهم.
- عدم إهمالهم أشغالهم أبدا.
- الوفاء بالوعد وعدم الغدر وقلة الخيانة.
- صرف الأموال في حظوظ النفس والشهوات الشيطانية واللهو واللعب، فإنهم مسرفون؛ وهم يشبهون في بعض طباعهم العرب حيث يقول: "ومن الأمور المستحسنة في طباعهم، الشبيهة حقيقة بطباع العرب، عدم ميلهم إلى حب الأحداث والتشبيب فيهم أصلا، فهذا أمر منسي عندهم، تأباه طبيعتهم وأخلاقهم".

ومن الأمور المستحسنة أيضا أنهم يصنعون مجاري تحت الأرض توصل ماء النهر إلى حمامات أخرى وسط المدينة، وهذا كله على خلاف ما هو عليه الأمر في مصر، فالأمر يتعلق بما وصله أهل ديار الكفر - باريس من المدنية والتقدم لتسهيل العيش وتوفير الرفاه للمواطنين، فالناس يؤدون مكوسهم لتحقيق لهم الدولة وتوفر لهم حقوقهم الطبيعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، عبر تعاونيات وجمعيات اجتماعية تخدم من هم في عطالة مؤقتة عن العمل أو دائمة.

ولا يكتفي الطهطاوي بتعداد خصال وحسنات أهل باريس، وإنما خصهم بذكر خصالهم الرديئة حيث يقول: "ومن خصالهم الرديئة: قلة عفاف كثير من نسائهم، كما تقدم، وعدم غيرة رجالهم فيما يكون عند الإسلام من الغيرة"، وهذا هو جوهر الصورة السلبية التي تتمثل في: أن "الرجال عندهم عبيد النساء، وتحت أمرهم، سواء كن جميلات أم لا"، فإذا كانت النساء لدى الهمل المتوحشين "معدات للذبح"، وعند بلاد الشرق كأمتة البيوت، فإنها عند أهل باريس - الإفرنج "كالصغار المدلعين".

ومن عقائدهم القبيحة قولهم: "أن عقول حكمائهم وطبائعهم أعظم من عقول الأنبياء، وأزكى منها. ولهم من العقائد الشنيعة، كإنكار بعض القضاء والقدر، وإن كان لا ينبغي للإنسان أن يحيل الأشياء على المقادير أو يحتج بها قبل الوقوع"، على الرغم من أنه يحاكم هنا الباريزين بعقليته الأزهرية، وهذا ما سميناه فيما قبل بتدخل الذات في عملية التصوير، وما يعنيه ذلك من الطابع النسبي لهذه الأحكام التي لا تركز على أحكام موضوعية، بل تنطلق من حالات عينية وتعمم على الجميع.

ومدينة باريس مدينة الفواحش والبدع وفي هذا يقول: "وبالجملة، فهذه المدينة كباقي مدن فرنسا وبلاد الإفرنج العظيمة مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والضلالات، وإن كانت مدينة باريس من أحكم سائر بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية وأئمة الفرنساوية". هنا نجد صورتين متناقضتين لباريس، فهي عاصمة الثقافة وفي نفس الوقت مكان للفواحش والبدع. ومن خلال هاتين الصورتين، فإن الطهطاوي يعبر عن حسه النقدي ووفائه لمنهجه المتبع الذي يقضي برسم صورة حقيقية عن باريس كنموذج.

باريس إذن "جنة السماء، وأعرف الرجال، وجحيم الخيل"، فهذه العبارة يلخص الطهطاوي جملة ما ورده عن تمدن باريس. فالنساء بها منعمات سواء بملهن أو بجملهن، في حين أن الرجال فيها عبيد النساء، "فالرجل يجرم نفسه وينزه عشيقته". أما الخيل فإنها تجر العربات ليلا ونهارا على أحجار أرض باريس، وهي فيها "معذبة" دائما.

يذكر في الفصل الثالث عشر تقدم أهل باريس في العلوم قائلا: "والعلوم في مدينة باريس تتقدم كل يوم، فهي دائما في الزيادة، فإنه لا تمضي سنة إلا ويكشفون شيئا جديدا، فإنهم قد يكشفون في السنة عدة فنون جديدة أو صناعات جديدة أو وسائط أو تكميلات".

وفصل فى كل علم على حدة وفي الخزانات الموجودة بباريس والمكتبات والأكاديميات... ف "البلاد الإفرنجية قد بلغت أقصى مراتب البراعة في العلوم الرياضية والطبيعية وما بعد الطبيعة أصولها وفروعها، ول بعضهم نوع مشاركة في بعض العلوم العربية وتوصلوا إلى فهم دقائقها وأسرارها... غير أنهم لم يهتدوا إلى الطريق المستقيم، ولم يسلكوا سبيل النجاة، وكما أن البلاد الإسلامية قد برعت في العلوم الشرعية، والعمل بها، وفي العلوم العقلية، وأهملت العلوم الحكيمة بجملتها، فلذلك احتاجت إلى البلاد الغربية في كسب ما لا تعرفه".

وفيما يتعلق بالعلوم، فإن تقدم الآخر بخصوص العلوم المدنية والحكيمة والصنائع الدنيوية يقابله جهله بالكلية علوم الشريعة التي تميز المسلمين، مما يعني عمليا أنهم إذا أتقنوا علوم الآخر سيتفوقون عليه وسيعيشون عصرهم الذهبي كما كان عليه الأمر في أيام الخلافة الإسلامية، وعلى هذا اشتغل الطهطاوي بالترجمة، وقام بترجمة الكتب في الجغرافيا والتاريخ والأدب ومختلف العلوم اقتناعا منه بأن لا محيد عن هذا العمل لتحصيل وبناء حضارة راقية.

وفي تعظيم العلم والعلماء لدى الآخر يذكر الطهطاوي كيفية تحصيله اللغة والعلوم في عقر دار الآخر، والمكانة التي حظي بها هو وغيره من زملائه في الرحلة، واستدل ببعض الرسائل التي نشرها والتي تبادلها مع كبار علمائهم الذين أشرفوا على تعليمه وهي تترجم "رغبة الفرنساوية في تحصيل الكتب الغربية، وترغيبهم للمؤلفين أو المترجمين في ترجمة الكتب وتأليفها".

ولا ينسى أن يذكرنا بكل ما تعلمه من علوم أثناء إقامته بباريس فذكر بالتاريخ ما تحصيله في علوم المنطق والجغرافيا، وذكر أعظم أساتذته بفرنسا آدم فرانسوا جومار 1777-1862 (المدير الفرنسي للبعثة)، وأول من اكتشف مواهب وطاقت الطهطاوي فور وصوله سنة 1826، وهو مهندس جغرافي من علماء الحملة الفرنسية الذين استعان بهم نابليون بونابرت إلى جانب ضباط جيشه، وهو الذي أشرف فيما بعد على نشر موسوعة "وصف مصر" التي ضمت دراسات أولئك العلماء، وتولى رئاسة الجمعية الجغرافية وعضوية العديد من الهيئات الثقافية والتربوية، ودفعه اهتمامه الشديد بمصر إلى الاتصال بمحمد علي وتشجيعه على إرسال البعثات إلى فرنسا عوضا عن إيطاليا.

اعتنى "جومار" بدراسة الطهطاوي في باريس، واكتشف فيه أمله المنشود في نقل المعارف الحديثة إلى اللغة العربية - وفي نفس الوقت - وجد الطهطاوي في "جومار" مواصفات العالم الحديث، فتحدث عنه بإعجاب بالغ فقال: "شهرة معارف "مسيو جومار" وحسن تدبيره يوقع

في نفس الإنسان من أول وهلة تفضيل القلم على السيف، لأنه يدبر بقلمه ما لا يدبر غيره بسيفه ألف مرة، ولا عجب، فبالأقلام تساس الأقاليم، وهمة في مصالح العلوم سريعة، كثرة التأليف والاشتغال، والغالب أن هذه الخصلة في سائر علماء الإفرنج، فإن مثل الكاتب كالدولاب إذا تعطل تكسر! وكالمفتاح الحديدي إذا ترك ارتكبه الصدأ! وجناب "مسيو جومار" يشتغل آناء الليل وأطراف النهار.

وفي الفصل الرابع من المقالة الثالثة يتحدث الطهطاوي عن أسس الحضارة والتمدن الفرنسي قائلا: "تقرر أن الملة الفرنسية ممتازة بين الأمم الإفرنجية بكثرة تعلقها بالفنون والمعارف، فهي أعظم أدبا وعمرا".

ويقف أيضا على الملابس الشهيرة عندهم وطرق استعمالها، والمتنزهات التي تميز باريس، ويعالج سياسة صحة الأبدان بهذه المدينة، واعتناء أهلها بالعلوم الطبية حيث يقول: "اعلم أن مدينة باريس هي أعظم مدن الإفرنج التي يرحل إليها الغرباء لتعلم العلوم، وخصوصا العلوم الطبية". ويعدد أصناف العلوم الطبيعية والمدارس الشهيرة بتدريسها، مترجما قانون الصحة، أو ما سماه: نصيحة الطبيب. دون أن ينسى فعل الخير بهذه المدينة فيما يرتبط بفقدان العمل، وهذا ما خص به الفصل العاشر من المقالة الثالثة. أما الفصل الحادي عشر فتناول فيه كسب المدينة ومهاراتها.

ويواصل في هذه المقالة وغيرها تعداد خصال وصفات الفرنسيين ومدينتهم البهية، وكل ما يتصل بالحضارة الفرنسية وما يميزها عن بقية الحضارات الإفرنجية. فباريس عنده هي أزهى وأرقى مدائن الغرب، ولا شك في ذلك بالنظر إلى مكانتها آنذاك باعتبارها عاصمة عالمية.

وبين الحين والآخر لا يتناسى الشيخ التنويرى الوقوف على القواسم المشتركة بين أهل باريس والعرب وفي هذا يقول: "ومما يستغرب أن في رجال العسكرية منهم من طباعه توافق طباع العرب، في شدة الشجاعة الدالة على قوة الطبيعة، وشدة العشق الدالة ظاهرا على ضعف العقل، ومزاجهم كالعرب في الأشعار والحريية بالغزل، فقد رأيت لهم كلاما كثيرا يقرب من كلام بعض الشعراء العرب".

ويدعو الطهطاوي إلى ضرورة اقتباس النظم السياسية: فالدستور الفرنسي الذي ترجمه ينبغي الإشادة به وإن كان غالب ما فيه ليس في القرآن ولا في السنة.

ويدافع عن الحرية والعدل والمساواة... إيماناً منه أن الآخر هو طريق وعي الذات ، وهنا يتحدث الطهطاوي عن الحكومة الفرنسية ليكون "تدبيرهم العجيب" عبرة لمن اعتبر، وبعد استعراضه أجهزة الدولة كافة أشاد بالنظام الديمقراطي الفرنسي الذي أبهره أيما انبهار. لقد حرص الطهطاوي على ترجمة مواد الدستور الفرنسي معلقاً على المواد الأساسية منه، ويناصر المساواة التي تقرها المادة الأولى منه "سائر من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع... حتى إن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره. فانظر إلى هذه المادة الأولى، فإنها لها تسلط عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظراً إلى إجراء الأحكام".

وهكذا كان الشيخ الأزهرى رفاة الطهطاوي جسراً لتحقيق التعايش السلمى والتواصل بين الغرب والمسلمين بمصر وسائر البلاد العربية والإسلامية ، وبالفعل نجح في ذلك نجاحاً مبهرًا ، وحقق ما كان يصبو إليه شيخه العلامة حسن العطار من ضرورة الاستفادة من علوم الغرب وتقديمهم ورقهم بما لا يخالف الشريعة الإسلامية الغراء .

جهود رفاة الطهطاوي بعد عودته من فرنسا :

عاد رفاة لمصر سنة 1247 هـ / 1831م مفعماً بالأمل منكباً على العمل فاشتغل بالترجمة في مدرسة الطب، ثم عمل على تطوير مناهج الدراسة في العلوم الطبيعية.

كان رفاة الطهطاوي يأمل في إنشاء مدرسة عليا لتعليم اللغات الأجنبية، وإعداد طبقة من المترجمين المجيدين يقومون بترجمة ما تنتفع به الدولة من كتب الغرب، وتقدم باقتراحه إلى محمد علي ونجح في إقناعه بإنشاء مدرسة للمترجمين عرفت بمدرسة الألسن، مدة الدراسة بها خمس سنوات، قد تزايد إلى ست. افتتحت المدرسة بالقاهرة سنة (1251 هـ / 1835م)، وتولى رفاة الطهطاوي نظارتها، وكانت تضم في أول أمرها فصولاً لتدريس اللغة الفرنسية والإنجليزية والإيطالية والتركية والفارسية ، إلى جانب الهندسة والجبر والتاريخ والجغرافيا والشريعة الإسلامية ، وقد بذل رفاة جهداً عظيماً في إدارته للمدرسة ، وكان يعمل فيها عمل أصحاب الرسائل ولا يتقيد بالمواعيد

المحددة للدراسة ، وربما استمر في درسه ثلاث ساعات أو أربعاً دون توقف واقفاً على قدميه دون ملل أو تعب يشرح لهم الأدب والشرائع الإسلامية والغربية⁽¹⁾.

تخرجت الدفعة الأولى في المدرسة سنة (1255هـ / 1839م) وكان عددها عشرين خريجاً، وكانت مترجمات هؤلاء الخريجين قد طبعت أو في طريقها إلى الطبع ، وقد اتسعت مدرسة الألسن، فضمت قسمًا لدراسة الإدارة الملكية العمومية سنة 1261هـ/ 1844م، لإعداد الموظفين اللازمين للعمل بالإدارة الحكومية، وقسمًا آخر لدراسة الإدارة الزراعية الخصوصية بعد ذلك بعامين، كما ضمت قسمًا أنشئ سنة (1263هـ / 1847م) لدراسة الشريعة الإسلامية على مذهب أبي حنيفة النعمان لإعداد القضاة، وأصبحت بذلك مدرسة الألسن أشبه ما تكون بجامعة تضم كليات الآداب والحقوق والتجارة ، وكان رفاة الطهطاوي يقوم إلى جانب إدارته الفنية للمدرسة باختيار الكتب التي يترجمها تلاميذ المدرسة، ومراجعتها وإصلاح ترجمتها.

ظلت المدرسة خمسة عشر عامًا، كانت خلالها مشعلًا للعلم، ومنارة للمعرفة، ومكانًا لالتقاء الثقافتين العربية والغربية، إلى أن عصفت بها يد الحاكم الجديد عباس الأول، فقام بإغلاقها لعدم رضاه عن سياسة جده محمد علي وعمه إبراهيم باشا وذلك في سنة (1265هـ / 1849م)، كما أمر بإرسال رفاة إلى السودان بحجة توليه نظارة مدرسة ابتدائية يقوم بإنشائها هناك، فتلقى رفاة الأمر بجلد وصبر، وذهب إلى هناك، وظل هناك فترة دون عمل استغلها في ترجمة رواية فرنسية شهيرة بعنوان "مغامرات تلمك"، ثم قام بإنشاء المدرسة الابتدائية ، وكان عدد المتظمين بها نحو أربعين تلميذًا، ولم يستتف المربي الكبير أن يدير هذه المدرسة الصغيرة، ويتعهد نجباءها برعاية خاصة.

بعد وفاة عباس الأول سنة (1270هـ / 1854م) عاد الطهطاوي إلى القاهرة، وأسندت إليه في عهد الوالي الجديد "سعيد باشا" عدة مناصب تربوية، فتولى نظارة المدرسة الحربية التي أنشأها سعيد لتخريج ضباط أركان حرب الجيش سنة 1277هـ / 1856م، وقد عنى بها الطهطاوي عناية خاصة، وجعل دراسة اللغة العربية بها إجبارية على جميع الطلبة، وأعطى لهم حرية اختيار إحدى اللغتين الشرقيتين: التركية أو الفارسية، وإحدى اللغات الأوربية: الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية،

1 - أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في مصر عصر محمد علي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ،

329 / 1 وما بعدها.

ثم أنشأ بها فرقة خاصة لدراسة المحاسبة، وقلماً للترجمة برئاسة تلميذه وكاتب سيرته صالح مجدي، وأصبحت المدرسة الحربية قريبة الشبه بما كانت عليه مدرسة الألسن.

وفي هذه الفترة تجلّى المشروع الثقافي الكبير لرفاعة الطهطاوى ووضع الأساس لحركة النهضة التي صارت في يومنا هذا إشكالاً نصوغه ونختلف حوله وهو الأصالة أم المعاصرة .

كان رفاعة أصيلاً ومعاصراً من دون إشكالٍ ولا اختلاف، ففي الوقت الذي ترجم فيه متون الفلسفة والتاريخ الغربي ونصوص العلم الأوروبي المتقدم نراه يبدأ في جمع الآثار المصرية القديمة ويستصدر أمراً لصيانتها ومنعها من التهريب والضياع.

ظل جهد رفاعة يتنامى بين الترجمة والتخطيط والإشراف على التعليم والصحافة، فأنشأ أقساماً متخصصة للترجمة والرياضيات و الطبيعيات و الإنسانية ، وأنشأ مدرسة المحاسبة لدراسة الاقتصاد ومدرسة الإدارة لدراسة العلوم السياسية.

وكانت ضمن مفاخره استصدار قرار تدريس العلوم والمعارف باللغة العربية ، وهي العلوم والمعارف التي تدرّس اليوم في بلادنا باللغات الأجنبية ، وإصدار جريدة الوقائع المصرية بالعربية بدلاً من التركية ، هذا إلى جانب عشرين كتاباً من ترجمته ، وعشرات غيرها أشرف على ترجمتها.

كان رفاعة قد عاد من السودان بأنشط مما كان، فأنشأ مكاتب محو الأمية لنشر العلم بين الناس وعاد عمله في الترجمة (المعاصرة) ودفع أمهات كتب التراث العربى لتنتشر بمطبعة بولاق.

قضى رفاعة فترة حافلة أخرى من العمل الجامع بين الأصالة والمعاصرة حتى انتكس سعيد فأغلق المدارس وفصل رفاعة عن عمله سنة 1278هـ / 1861م.

تولى الخديوي اسماعيل الحكم بعد وفاة سعيد، سنة 1280هـ / 1863م ، وعاد رفاعة ليقضى العقد الأخير من عمره الحافل في نشاط مفعم بالأمل، فيشرف مرة أخرى وأخيرة على مكاتب التعليم، ويرأس إدارة الترجمة ، ويصدر أول مجلة ثقافية في تاريخنا رَوْضَةُ الْمَدَارِسِ، ويكتب في التاريخ (أَنْوَارُ تَوْفِيقِ الْجَلِيلِ فِي أَخْبَارِ مِصْرَ وَتَوْثِيقِ بَنِي إِسْمَاعِيلَ)، وفي التربية والتعليم والتنشئة (مَبَاهِجُ الْأَلْبَابِ الْمِصْرِيَّةِ فِي مَنَاهِجِ الْأَدَابِ الْعَصْرِيَّةِ)، (الْمُرْشِدُ الْأَمِينُ لِلْبَنَاتِ وَالْبَنِينَ)، وفي السيرة النبوية (نَهَايَةُ الْإِحْيَا فِي تَارِيخِ سَاكِنِ الْحِجَازِ) ومن مؤلفاته أيضاً (القول السديد في الاجتهاد والتجديد) و (تعريب القانون المدنى الفرنساوى) و (مغامرات تليهاك) و (قلائد المفآخر) و (المعادن النافعة) و الكثير من المؤلفات الأخرى.

لم يكتف رفاة هذه الأعمال العظيمة، فسعى إلى إنجاز أول مشروع لإحياء التراث العربي الإسلامي، ونجح في إقناع الحكومة بطبع عدة كتب من عيون التراث العربي على نفقتها، مثل تفسير القرآن للفخر الرازي المعروف بمفاتيح الغيب، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص في البلاغة، وخزانة الأدب للبغدادى، ومقامات الحريري، وغير ذلك من الكتب التي كانت نادرة الوجود في ذلك الوقت.

ومن أبرز الأعمال التي قام بها رفاة في عهد الخديو إسماعيل نظارته لقلم الترجمة الذي أنشئ سنة (1280هـ = 1863م) لترجمة القوانين الفرنسية، ولم يكن هناك من أساطين المترجمين سوى تلاميذ الطهطاوي من خريجي مدرسة الألسن، فاستعان بهم في قلم الترجمة، ومن هؤلاء: عبد الله السيد وصالح مجدي ومحمد قدرى. وكان مقر قلم الترجمة حجرة واحدة بديوان المدارس، ولم يحل ذلك دون إنجاز أعظم الأعمال، فترجموا القانون الفرنسي في عدة مجلدات وطبع في مطبعة بولاق، ولم تكن هذه المهمة يسيرة، إذ كانت تتطلب إلماماً واسعاً بالقوانين الفرنسية وبأحكام الشريعة الإسلامية، لاختيار المصطلحات الفقهية المطابقة لمثيلاتها في القانون الفرنسي⁽¹⁾.

حين عهد إلى الطهطاوي إصدار مجلة روضة المدارس، سنة (1287هـ / 1870م) جعل منها منارة لتعليم الأمة ونشر الثقافة بين أبنائها، فقد نظمها أقساماً، وجعل على رأس كل قسم واحداً من كبار العلماء من أمثال عبد الله فكري الأديب الكبير، وإسماعيل الفلكي العالم الرياضي والفلكي، ومحمد باشا قدرى القانوني الضليع، وصالح مجدي، والشيخ حسونة النواوي الفقيه الحنفي المعروف، وغيرهم. وكانت المجلة تنشر مقالات تاريخية وجغرافية واجتماعية وصحية وأدبية وقصصاً وأشعاراً، كما كانت تنشر ملخصاً لكثير من الدروس التي كانت تلقى بمدرسة "دار العلوم".

اعتادت المجلة أن تلحق بأعدادها كتباً ألقت لها على أجزاء توزع مع كل عدد من أعدادها بحيث تكون في النهاية كتاباً مستقلاً⁽²⁾، فنشرت كتاب "آثار الأفكار ومشور الأزهار" لعبد الله فكري، و"حقائق الأخبار في أوصاف البحار" لعلي مبارك، و"الصحة التامة والمنحة العامة" للدكتور محمد بدر، و"القول السديد في الاجتهاد والتجديد" للطهطاوي.

1 - طبع الكتاب باسم تعريب القانون المدني الفرنسي.

2- لعل ما فعله مجلة الأزهر كان سيرا على درب الطهطاوي .

كان رفاة قد نيف على السبعين حين ولي أمر مجلة الروضة، لكنه ظل مشتعل الذكاء وقاد الفكر، لم تنل الشيخوخة من عزيمته، فظل يكتب فيها مباحث ومقالات حتى توفي في 1 ربيع الآخر 1290 هـ / 27 مايو 1873 م.

وعلى الرغم من كثرة المسؤوليات التي تحملها رفاة وأخذت من وقته الكثير، فإنه لم ينقطع عن الترجمة والتأليف فيما يعود بالنفع على الأمة، ولم يقض وقته إلا فيما فيه فائدة، وقد وصفه تلميذه النابه صالح مجدي بأنه "قليل النوم، كثير الانهماك على التأليف والتراجم". وقد بدأ رفاة إنتاجه الفكري منذ أن كان مبعوثاً في فرنسا، وقد قدمنا طرفاً من مؤلفاته سابقاً مما هو غنى عن إعادتها. أما الكتب التي قام بترجمتها فهي تزيد عن خمسة وعشرين كتاباً، وذلك غير ما أشرف عليه من الترجمات وما راجعه وصححه وهذبه.

ومن أعظم ما قدمه الرجل تلاميذه النوابغ الذين حملوا مصر في نهضتها الحديثة، وقدموا للأمة أكثر من ألفي كتاب خلال أقل من أربعين عاماً، ما بين مؤلف ومترجم. يُعد الطهطاوى ذكماً الشيخ الأزهرى أحد رواد الفكر التنويرى في مصر فقد كان لاتصاله بالفكر المستنير أثر بالغ الأهمية في التواصل العلمى و الفكرى بين مصر وبين الفكر والعلم في الكثير من دول العالم وحركة الترجمة فيما بعد.

كان للطهطاوى بحق دور في النهضة الفكرية التي عاشتها مصر في عهد محمد على باشا مؤسس مصر الحديثة أ فدوره في حركة الترجمة و انشاء مدرسة الألسن كان له الأثر الهام في التطوير العلمى والثقافى بمصر من خلال الاطلاع على ما وصلت اليه العلوم و الثقافات المختلفة.

لم يقف دور الطهطاوى على الترجمة و النقل فقط للعلوم و الفنون الفكرية المختلفة أو انما كانت له العديد من الإسهامات الفكرية و الابداعية أيضاً و يحى في مقدمتها مؤلفه الشهير تلخيص الابريز في تلخيص باريز . كما أن الطهطاوى قد تعرض للعديد من المفاهيم الفكرية و التي قامت عليها الدول الحديثة في العالم و الذي يبنى بشكل أساسى على ما يمكن أن يطلق عليه اليوم مبدأالمواطنة و الذي عبر عنه الطهطاوى أو ما سَمَّاه الطهطاوي «المنافع العمومية» التي تقوم على الحرية والإخاء والمساواة بين أبناء الوطن الواحد.

لقد رضي محمد علي ومعظم أبنائه الولاة عن الشيخ الأزهرى رفاة الطهطاوي لجهوده في تحقيق التعايش السلمى بين المصريين وغيرهم ، بل وبين المسلمين والعالم الغربى ، ومن ثم نراهم

يغدقون عليه الهبات والعطايا ويمنحونه الإقطاعات حتى بلغت ثروته يوم وفاته 1600 ألف وستائة فدان غير العقارات وهذه ثروته كما ذكرها علي مبارك باشا في خطته:

• أهدى له إبراهيم باشا حديقة نادرة المثال في (الخانقاة). وهي مدينة تبلغ 36 فداناً.

• أهداه محمد علي 250 فداناً بمدينة طهطا..

• أهداه الخديوي سعيد 200 فداناً..

• وأهداه الخديوي إسماعيل 250 فداناً..

• واشترى الطهطاوي 900 فدان.. فبلغ جميع ما في ملكه إلى حين وفاته 1600

فدان، غير ما اشتراه من العقارات العديدة في بلده طهطا وفي القاهرة⁽¹⁾

1 - عن الطهطاوي بالتفصيل أنظر: حسين فوزى، رفاة الطهطاوى، سلسلة أعلام العرب، رقم 53،

محمد عمارة، الأعمال الكاملة للطهطاوى مكتبة الأسرة، القاهرة، 2010م، 1/ 39-152.

المبحث الخامس

ثورة 1919 بقيادة الأزهرى سعد زغلول نموذجا للتعايش السلمى

جاءت ثورة 1919 التى تعد أول ثورة وطنية تنفجر بعد الحرب العالمية الأولى، وأول حدث جمع المصريين على اختلاف عقائدهم ومذاهبهم وأجيالهم، وأقرب وأجل الأحداث إلى قلوبهم، فقد بدت وكأنها ترد الاعتبار إلى أحمد عرابى فى شخص سعد زغلول ، فما كان من الأزهر إلا أن انتفض للزعيم المصرى الأزهرى سعد زغلول الذى قرر الاحتلال نفيه خارج وطنه، وخرج علماء وشيوخ الأزهر وطلبته موجهين خطبهم الحماسية للشعب المصرى عبر المساجد والكنائس، ليمتزج الأزهر والكنيسة فى الملامح الثورية وتجسد الالتحام الشعبى والتعايش السلمى بين نسيجى الشعب المصرى الأمر الذى أخضع المستعمر الغاشم للمطالب الشعبية وأفرج عن الزعيم الأزهرى سعد زغلول .

وقبل الحديث عن أحداث الثورة وما وقع فيها لابد أن نوضح للقارئ الكريم من هو سعد زغلول الذى تقوم ثورة لأجل اعتقاله يشارك فيها المصريون بكل طوائفهم وأشكالهم ووظائفهم من عمال وشباب وطلبة مدارس وجامعات ومعاهد الأزهرية ، مسلمين ومسيحيين . كما يتحقق بسببه التعايش السلمى بين المسلمين والمسيحيين عن طريق الأزهر والكنيسة ليظهر ذلك جليا على مسمع ومرأى من العالم بأسره فى ظل محنة وعدوان غاشم من المحتل البريطانى الغاصب على عموم الشعب المصرى .

إنه سعد زغلول الذى ولد فى العام ١٨٥٩ ببلدة أبيانة التابعة لمركز فوه (مطوبس حاليا) بمديرية الغربية (آنذاك) وحاليا محافظة كفر الشيخ . كان والده شيخاً للبلد، ومن ذوي الأملاك ، توفي وابنه سعد فى السادسة من عمره فكفله كل من شقيقه، وزوج خالته.

تلقى سعد زغلول مبادئ القراءة والكتابة فى كتاب القرية ، ثم ذهب لدسوق لتجويد القرآن ، والتحق بالأزهر عام ١٨٧٣ ، وتلقى العلم فيه على يد أساطين شيوخ عصره، فحضر دروس جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده وتأثر بهما كثيرا ، ومنذ جاء سعد للمجاورة بالأزهر الشريف لبس الجبة والقفطان والعمامة ، وكان يسكن -على خلاف عادة المجاورين - فى ريع العنانى بجهة سيدنا الحسين ، وقد انشغل بطرق إصلاح الأزهر مما دعاه لتأليف جماعة من زملائه الطلبة لدراسة

سبل ذلك ، وكتب منشورا من سبع نسخ علقه ليلا على أعمدة الجامع يبين فيه مواضع الخلل ووسائل الإصلاح ، وفي الصباح تقاطر الطلبة لقراءة المنشور مما أحدث صدى فى الأزهر⁽¹⁾.

ويتضح أثر الأزهر على سعد زغلول من خلال خطبة خطبها بالجامع الأزهر فى العام 1921م عقب عودته من أوروبا قال فيها : " جئت اليوم لأؤدى فى هذا المكان الشريف فرض صلاة الجمعة ، وأقدم واجبات الاحترام لمكان نشأت فيه ، وكان له فضل كبير فى النهضة الحاضرة ، تلقيت فيه مبادئ الاستقلال لأن طريقته فى التعليم تربي ملكة الاستقلال فى النفوس ... وهذه الطريقة فى الاستقلال جعلتني أنحول من مالكي إلى شافعي ، حيث وجدت علماء الشافعية فى ذلك الوقت أكفأ من غيرهم⁽²⁾"

ومن شدة ولاء الرجل للأزهر الشريف اتخذ سكرتيرا من خريجي الأزهر ودارسى الشريعة الإسلامية ليكون بجانبه دوما يستفسر منه عما يعن له من تساؤلات ، وظل الرجل وفيما لمشايخه الذين درس على أيديهم بالأزهر لا سيما الأستاذ الإمام محمد عبده الذى عبر عن رأيه فيه بقوله : " إن الذى كان يحضر دروسه فى الأزهر لا يسعه إلا أن يحتقر دروس سائر العلماء فيه " ، وكان يرأسل شيخه فى منفاه بيروت عقب الثورة العربية ويستهل رسائله له بقوله " مولاي الأفضل " ، " والذى الأكمل " ، ويوقعها بقوله " ولدكم " ، أو " صنيعكم⁽³⁾" .

لم يغير سعد زغلول زيه الأزهرى حتى العام 1982م حيث عين ناظرا لقلم القضايا بمديرية الجيزة ، ومن وقتها غير زيه ليتلاءم مع الوظيفة ، وتحول لقبه من الشيخ سعد زغلول إلى الأفندى⁽⁴⁾ . هذا عن الشيخ سعد زغلول الذى حظى بعد ذلك بالعديد من الألقاب والمناصب فلقب بالباشا وتولى العديد من الوزارات إلى ان اصبح رئيسا للوزراء فى العام 1924 ثم رئيسا لمجلس الأمة .

1 - أنظر : مذكرات سعد زغلول ، تحقيق عبدالعظيم رمضان ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 52، 53 / 1 .

2 - نفسه ، 54 / 1 .

3 - نفسه ، 54 / 1 .

4 - نفسه ، 55 / 1 .

أما عن ثورة 1919م التى اشتهرت بثورة سعد زغلول فسنعرج عليها سريعا لنصل إلى ما نريد إيقاف القارىء عليه وهو التعايش السلمى بين المسلمين والمسيحيين فى ثورة سببها الزعيم والشيخ الأزهرى سعد زغلول .

لقد لقى الشعب المصري معاملة قاسية من قبل الاحتلال الإنجليزي وصدر ضده أحكاماً عرفية وظلم خلال أربع سنوات هي عمر الحرب العالمية الأولى ، ففي الريف كانت تصادر ممتلكات الفلاحين من مواشي ومحاصيل لأجل المساهمة في تكاليف الحرب، كما حرصت السلطات العسكرية على إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل التي تناسب مع متطلبات الحرب، وبيعها بأسعار قليلة ، وتم تجنيد مئات الآلاف من الفلاحين بشكل قسري للمشاركة في الحرب فيما سمي بـ "فرقة العمل المصرية" التي استخدمت في الأعمال المعاونة وراء خطوط القتال في سيناء وفلسطين والعراق وفرنسا وبلجيكا وغيرها .

نقصت السلع الأساسية بشكل حاد، وتدهورت الأوضاع المعيشية لكل من سكان الريف والمدن ، وشهدت مدينتي القاهرة والأسكندرية مظاهرات للعاطلين ومواكب للجائعين تطورت أحيانا إلى ممارسات عنيفة تمثلت في النهب والتخريب .

لم تفلح إجراءات الحكومة لمواجهة الغلاء، مثل توزيع كميات من الخبز على سكان المدن أو محاولة ترحيل العمال العاطلين إلى قراهم، في التخفيف من حدة الأزمة ، كذلك تعرض العمال ونقاباتهم لهجوم بسبب إعلان الأحكام العرفية وإصدار القوانين التي تحرم التجمهر والإضراب .

خطرت للزعيم سعد زغلول فكرة تأليف الوفد المصري للدفاع عن قضية مصر سنة 1918م حيث دعا أصحابه إلى مسجد وصيف للتحدث فيما كان ينبغي عمله للبحث في المسألة المصرية بعد الهدنة "بعد الحرب العالمية الأولى" عام 1818 ، وتم تشكل الوفد المصري الذي ضم سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وأحمد لطفي السيد وآخرين.. وأطلقوا على أنفسهم " الوفد المصري".

قام الوفد بجمع توقيعات من أصحاب الشأن وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية وجاء في الصيغة: "نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات: سعد زغلول و.. في أن يسعوا بالطرق

السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايها دولة بريطانيا العظمى".

كان رد الفعل من بريطانيا على هذا العمل الشعبى أن اعتقل سعد زغلول ونفي إلى جزيرة مالطة بالبحر المتوسط هو ومجموعة من رفاقه في 8 مارس 1919م فانفجرت ثورة 1919م.

في اليوم التالي لاعتقال الزعيم الوطني المصري سعد زغلول وأعضاء الوفد، أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظاهرات ، وفي غضون يومين ، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الأزهر⁽¹⁾، وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن. ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وغيرها ، وتم شل حركة الترام شللاً كاملاً ، تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق ليحلوا محل العمال المضربين في حالة إضرابهم، مما عجل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث.

ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية - التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة .

وأضرِب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك ، تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصصلحة الجمارك بالاسكندرية .

ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام .

وعندما أرسل الانجليز سفينة مسلحة إلى أسبوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة ، وعلى الجانب الآخر كان رد فعل القوات البريطانية من أفضع أعمال العنف الذي لاقاه المصريون في التاريخ الحديث، فمنذ الأيام الأولى كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة .

1- مجموعة من الباحثين ، شهداء ثورة 1919م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1984م ، ص 53.

وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد، أصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك ، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها ، وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة ⁽¹⁾، ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانا عن المذابح، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية ، ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى ، كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها، حيث أحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء ⁽²⁾.

اضطرت إنجلترا الى عزل الحاكم البريطاني والإفراج عن سعد زغلول وزملائه وعادوا من المنفى إلى مصر ، وسمح للوفد المصري برئاسة سعد زغلول بالسفر إلى مؤتمر الصلح في باريس ، ليعرض قضية استقلال مصر .

لم يستجب أعضاء مؤتمر الصلح بباريس لمطالب الوفد المصري فعاد المصريون إلى الثورة وازداد حماسهم ، وقاطع الشعب البضائع الإنجليزية ، فألقي الإنجليز القبض علي سعد زغلول مرة أخرى ، ونفوه مرة أخرى إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي ، فازدادت الثورة اشتعالا ، وحاولت إنجلترا القضاء على الثورة بالقوة ، ولكنها فشلت.

1 - أنظر : نفسه ، ص 63 .

2- محمد عبدالفتاح أبو الفضل ، تأملات في ثورات مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1996 م ، 3 / 108 وما بعدها .

الأزهر وأثره في ترسيخ القيم والتعایش السلمی بین الواقع والمأمول

نماذج لصور تظهر مشاركة المشايخ من أصحاب العمامة في الثورة





هذا عن بعض أحداث الثورة أما بشأن ما وقع من تعايش سلمى بين المسلمين والنصارى برعاية مشايخ الأزهر والكنيسة فيتضح من خلال ما نشرته جريدة الأخبار ، وكذا اللطائف المصورة من صور مظاهرة قادها الشيخ محمد الغنيمى التفتازانى ، والقمص مرقص سرجيوس ، وشارك فيها فريق من أعضاء جمعية " اتحاد الشبان المسيحيين " ، وتصدر هذه الصور العلم المصرى ، ومعه " العلم الجديد " الذى جمع بين الهلال والصليب . كما تحدثت الصحف عن اجتماعات علماء الأزهر مع رجال الدين المسيحي وتبادلهم الخطابة وقيادة المظاهرات فنشرت صحيفة المنبر والمحروسة أن الشيخ محمد بخيت المطيعى مفتى الديار المصرية وقتها زار يوم 15 مارس 1919م الأنبا كيرلس بطريرك الأقباط الأرثوذكس فى دار البطريركية ، ونشرت الصحف خبر اجتماع مشايخ الأزهر ورجال الدين المسيحي مع المتظاهرين بالجامع الأزهر والخروج منه فى تظاهرة وطنية ، كما تحدثت الصحف عن الخطب السياسية التى ألقاها القمص مرقص سرجيوس وتوفيق عزوز صاحب مجلة المفتاح فى الجامع الأزهر . كما تحدثت الصحف عن القصيدة التى ألقتها الأنسة زينب عفيفى فى الكنيسة البطرسية نيابة عن جمعية السيدات الإسلامية ، وتعليق الواعظ فرج جرجس عليها ، كما تحدثت الصحف عن اجتماعات لمئات الطلبة من المسلمين بالكنائس والمساجد بالإسكندرية⁽¹⁾.

وهكذا كان لمفتى مصر كرمز من رموز الأزهر وغيره من المشايخ دور مهم فى تحقيق التعايش السلمى بين المسلمين والمسيحيين فى ظل هذا الوقت المتأزم ، والذى حاول الاحتلال أن يستغله ليصف الثورة بثورة المتشددىين الإسلاميين ، إلا أن الدور الأزهرى بسعة أفقه استطاع أن يفوت هذه الفرصة على المحتل ونجحت الثورة فى تحقيق العديد من المكاسب ، بجانب المكسب الرئيس وهو التعايش السلمى الذى جاء بعد فترة كانت فيها العلاقات بين المسلمين والمسيحيين تمر بأزمة حقيقية.

1- رمزى ميخائيل ، الصحافة المصرية وتورة 1919 م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007 م ،

المبحث السادس

البعثات الأزهرية للخارج نموذجا للتعايش السلمى

لقد اعتنى الأزهر بإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا والغرب عموماً لتحصيل العلم والاستفادة من حضارة المخالف وتحقيقاً لمبدأ التعايش السلمى ، وقد سبق الحديث عن الطهطاوى الذى مثل نموذجا واضحا من خلال رحلته لفرنسا على تحقيق التواصل والتعايش ، وقد حرص مشايخ الأزهر قديماً وحديثاً على ذلك ومنهم الشيخ الإمام محمد مأمون الشناوى فمنذ أن تولى مشيخة الأزهر في سنة 1948م عمل على توسيع دائرة البعثات للعالم وأرسل النوابع لانجلترا لتعلم اللغة الإنجليزية توطئة لإيفادهم الى البلاد الإسلامية التي تتخاطب بالإنجليزية وأفسح المجال أمام الوافدين إلى الأزهر من طلاب البعثات ويسر لهم الإقامة والدراسة ، ومن هؤلاء الذين ارتحلوا لطلب العلم وحققوا أمجاداً للأزهر في الداخل والخارج :

• الأستاذ الإمام مصطفى بن حسن بن أحمد بن محمد بن عبد الرازق (ت 15 من

فبراير سنة 1947م) :

ولد في قرية أبي جرج، من قرى محافظة المنيا، ولا يُعرف تاريخ مولده بالضبط، وأشهر الأقوال أنه ولد سنة 1885م، وهو الابن الرابع من أبناء المرحوم حسن باشا عبد الرازق. حفظ القرآن الكريم في قريته وجوّده ودرس مبادئ العلوم ثم أرسله والده إلى الأزهر وسُنّه بين العاشرة والحادية عشرة، فواصل دراسته في جدّ واجتهادٍ، وظهرت بواكير نبوغه وكان والده يتدارس معه في الإجازات كتب الآداب ودواوين الشعراء فنمت موهبته وأينعت، وأحبّ الصحافة فأنشأ مع إخوته وأقاربه صحيفة عائلية كان يطبعها على مطبعة (البالوطة)، ثم أنشأ جمعية (غرس الفضائل) من شباب أسرته وكانوا يتناوبون فيها الخطابة في مساء الجمعة من كلّ أسبوع، وكان هو أمين سر الجمعية واستمرت هذه الجمعية من سنة 1900م حتى سنة 1905م. ثم كانت الصحف العامة فنشّرت له المقالات الأدبية والقصائد، ثم انصرف عن الشعر إلى الدراسات الأدبية، وكان بين والده وبين الشيخ محمد عبده مودة وصداقة وثيقة انعكس أثرها على نجله الشيخ الإمام مصطفى عبد الرازق، فتأثر بالإمام محمد عبده تأثراً كبيراً، ووجهه توجيهاً رشيداً، وتأثر أيضاً ببعض العلماء مثل

الشيخ بسيوني عسل، أستاذه في الفقه، والشيخ محمد حسنين البولاني، والشيخ محمد شقير، والشيخ الإمام أبي الفضل الجيزاوي، والشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية. ثم درس مع الشيخ أحمد أبي خطوة كتاب (طوالع الأنوار للبيضاوي) وهو كتاب فيه ذكر لمذاهب الفلاسفة المسلمين وغيرهم.

وفي 29 من يوليو سنة 1908م تقدّم الشيخ الإمام مصطفى عبد الرازق لامتحان العالمية، فأدّى الامتحان بتفوق ونال شهادتها من الدرجة الأولى، ولم ينلها من هذه الدرجة إلا واحد أو اثنان من المتقدمين معه، وكان عددهم كبيراً، وبعد شهر من نجاحه انتُدِب للتدريس بمدرسة القضاء الشرعي.

وكان الأزهر في هذه الفترة يموج بالثورة مُطالباً بإصلاح مناهجه ونظمه، ومن مطالبه إلغاء مدرسة القضاء الشرعي؛ لأن فيه عنها غناء بكلية الشريعة، وتألّفت جماعة للمطالبة بالإصلاح أطلق أعضاؤها عليها اسم (جمعية تضامن العلماء) وكان الشيخ مصطفى عبد الرازق في مقدمة أعضائها فغضب الخديوي على هذه الجمعية وأوعز إلى مدرسة القضاء الشرعي بالضغط عليه للاستقالة منها، فقدم الشيخ استقالته من المدرسة لا من الجمعية.

اتجه الشيخ مصطفى عبد الرازق إلى السفر إلى باريس لدراسة اللغة الفرنسية والفلسفة في جامعة السربون في 23 من يونية سنة 1909م، فدرس الفرنسية وحضر دروس الأستاذ (دوركايم) في الاجتماع، كما حضر دروساً في الآداب وتاريخها، ثم حضر في ليون درس الأستاذ (جوبلر) في تاريخ الفلسفة ودروساً في تاريخ الأدب الفرنسي، ثم ندبه مسيو (لامبير) ليتولى تدريس اللغة العربية في كلية (ليون)، وأعدّ رسالة الدكتوراه عن الإمام الشافعي، ثم أخرج مع المسيو (برنار ميشيل) ترجمة بالفرنسية لكتاب الشيخ محمد عبده (العقيدة الإسلامية) من رسالة التوحيد. عودته إلى مصر والأعمال التي عمّل بها.

ظل الشيخ الإمام مصطفى عبد الرازق في فرنسا حتى قامت الحرب العالمية الأولى، فعاد مع كثير من زملائه المصريين إلى مصر.

وفي أكتوبر سنة 1915م عيّن مَوْظَفاً في مجلس الأزهر الأعلى بإشارة من السلطان حسين كامل؛ لأنه كان وثيق الصلة بوالد الشيخ مصطفى وبأخيه حسن باشا عبد الرازق؛ ولأنه تعرف على الشيخ

فى بعض أسفاره إلى فرنسا فأعجب به كل الإعجاب واستمرت الصلة بينهما فى مصر، مما دعا الأميرة قدرية بنت السلطان إلى تكليفه بتعريب كتاب لها بالفرنسية، فترجمه إلى العربية بعنوان (طيف خيال ملكي). ثم بعد ذلك عينه السلطان سنة 1916م سكرتيرًا للمجلس الأعلى للأزهر والمعاهد الدينية، واستطاع فى هذا المنصب أن يصل حباله بكثير من علماء الأزهر، وأن يكسب مودتهم وإعجابهم، وفتح بيته ندوة يؤمها رجال الفكر والثقافة وعلماء الدين يتدارسون فيه ويتباحثون فى شؤون الدين والفلسفة والآداب. وفى سنة 1916م اشترك فى الجمعية الخيرية الإسلامية، ثم انتُخب عضوًا بمجلس إدارتها سنة 1920م، ولم يزل انتخابه يتجدد حتى انتُخب وكيلًا لرئيس الجمعية ثم رئيسًا لها فى 28 من فبراير سنة 1946م بعد وفاة رئيسها المرحوم الإمام المراغى، وبقي رئيسًا لها حتى توفاه الله. وفى سنة 1917م أنشأ رجل سويدي اسمه (بروزدر) - كان موظفًا بصندوق الدين فى مصر - ما سمَّاه (جامعة الشعب) وضمَّ إليها كبار المثقفين من المصريين والأجانب لإلقاء محاضرات علمية فى شتى المعارف، وضمَّ إليها الشيخ مصطفى عبد الرزاق، فلقيت هذه المحاضرات رواجًا كبيرًا ولبثت بضع سنوات.

وفى 4 من سبتمبر سنة 1920م صدر قرار من مجلس الوزراء بتعيين الشيخ مصطفى عبد الرزاق مُفتيًا بالمحاكم الشرعية. وفى نوفمبر سنة 1927م نُقل إلى الجامعة أستاذًا مُساعدًا، فبرزت مواهبه فى هذا الأفق العلمى الفسيح، ولمَّا خلا كرسي أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة لم يختلف أصحاب الشأن فى اختياره لشغل هذا الكرسي، ففاز بلقب أستاذ الفلسفة فى أول أكتوبر سنة 1935م، كما نال رتبة البكوية فى 2 من فبراير سنة 1937م، ثم تم اختياره وزيرًا للأوقاف فى الوزارة التى أَلفها محمد محمود باشا فى 27 من إبريل سنة 1938م، وظلَّ وزيرًا للأوقاف فى هذه الوزارة وما تلاها من وزارات حتى 5 من فبراير سنة 1942م. وفى أثناء عمله وزيرًا عُيِّن عضوًا بالمجمع اللغوى سنة 1940م، وفى سنة 1941م نال رتبة الباشوية، وفى 9 من أكتوبر سنة 1944م تألفت وزارة أحمد ماهر فدخل فيها وزيرًا للأوقاف، كما دخل وزارة النقراشي التالية لها أيضًا، وبقي وزيرًا للأوقاف حتى تم تعيينه شيخًا للأزهر، فقد شغل الشيخ مصطفى عبد الرزاق منصب وزير الأوقاف فى سبع وزارات، وهو أول شيخ أزهرى يتولى هذه الوزارة.

وفي 27 من ديسمبر سنة 1945م تم تولية الشيخ الإمام مصطفى عبد الرازق مشيخة الأزهر الشريف، وهذا الأمر لم يرض به مجموعة من كبار العلماء في الأزهر؛ لأن شيخ الأزهر ينبغي أن يكون من هيئة جماعة كبار العلماء، ولأعين بالهيئة إلا من تولّى وظائف معينة في القضاء الشرعي، أو درس بالأزهر مدة معينة، ولم يكن الشيخ مصطفى عبد الرازق قد باشر التدريس بالأزهر، ولم يعترف كبار علماء الأزهر بتدريسه بالجامعة المصرية، فحلّ أولياء الأمور هذه المشكلة بإصدار قانون جديد يقضي بأن يكون التدريس في الجامعة مُساوياً للتدريس في الكليات الأزهرية في الترشيح لمشيخة الأزهر. ولم يمض عليه حول كامل في مشيخة الأزهر حتى تم اختياره أميراً للحج، فخرج لأداء الفريضة في 28 من أكتوبر سنة 1946م، ولبث في رحلته شهراً وأياماً ثم عاد ليتفرغ لاستئناف وجوه الإصلاح في الأزهر، ولكن الأمر لم يطل به .

مصنفات :

- 1- التمهيد لتاريخ الفلسفة .
 - 2- فيلسوف العرب والمُعَلِّم المثالي .
 - 3- الدين والوحي في الإسلام .
 - 4- الإمام الشافعي .
 - 5- الإمام محمد عبده .
 - 6- مذكرات مسافر .
 - 7- مذكرات مقيم .
 - 8- بحث في دراسة حياة البهاء زهير وشعره .
 - 9- من آثار مصطفى عبد الرازق، وهو مجموعة مقالات وأبحاث ودراسات جمعها أخوه الشيخ علي عبد الرازق بعد وفاته في أكثر من خمسمائة صفحة، وكتب لها مقدمة طويلة عن حياته .
 - 10- رسائل موجزة بالفرنسية عن الأثري الكبير المرحوم بهجت بك .
 - 11- رسائل موجزة بالفرنسية عن معنى الإسلام ومعنى الدين في الإسلام .
 - 12- ترجمة فرنسية لرسالة التوحيد للشيخ محمد عبده.
- وله كتب أخرى لم تنشر، من أهمها :

1- مؤلف كبير في المنطق .

2- مؤلف كبير في التصوف .

3- فصول في الأدب، تقع في مجلدين كبيرين .

4- مذكراته اليومية⁽¹⁾

• العلامة الشيخ الدكتور محمد عبد الله دراز (ت 1958 م) والذي مكث اثنتى عشرة سنة

في فرنسا ، ولم يتأثر إلا بما يفيد به الناس من علم ونقل تجربته إلى تلاميذه وأصحابه بعد عودته :

ولد العلامة محمد عبد الله دراز بقرية محلة دياي إحدى قرى دلتا مصر بمحافظة كفر الشيخ حاليا في الثامن من نوفمبر 1894م لأسرة علمية عريقة؛ فوالده الشيخ عبد الله دراز الفقيه اللغوي المعروف الذي قدم شروحا لكتاب الموافقات للشاطبي، والذي عهد إليه الإمام محمد عبده بمهمة الإشراف على المعهد الأزهرى الجديد بالإسكندرية اطمئنانا إلى علمه وكفاءته.

درس دراز بالأزهر وحصل على الشهادة العالمية عام 1916م وعين مدرسا عام 1928 ثم أستاذا للتفسير بكلية أصول الدين، وفي عام 1936 سافر إلى الحج وفي العام ذاته حصل على منحة دراسية للدراسة بجامعة السوربون الفرنسية فأقام في فرنسا اثنتى عشرة سنة مضت كلها جدا وانكببا على استيعاب الثقافة الغربية من منابعها الأصلية، وتأملا مقارنا لتلك الحصيلة بمبادئ علم الأخلاق في القرآن الكريم ، وهناك درس على يد كبار المستشرقين مثل :ليفى بروفنسال، لويس ماسينيون، لوسن، حتى نال درجة الدكتوراه في فلسفة الأديان بمرتبة الشرف الأولى عام 1947.

تألفت رسالته من دراستين: الأولى مدخل إلى القرآن الكريم وهي دراسة تمهيدية موجزة حول تاريخ القرآن، والثانية دستور الأخلاق في القرآن الكريم وتقع في حوالي ثمانمائة صفحة، قدم خلالها رؤية متكاملة للنظرية الأخلاقية القرآنية في شقيها النظري والعملي. وإنجاز الرسالة الأساسي أنها استخلصت -للمرة الأولى- الشريعة الأخلاقية من القرآن في مجموعها، وقدمت مبادئها وقواعدها في

1 - أنظر : الزركلي، الأعلام، 231/7؛ أحمد زكريا الشلق، الشيخ مصطفى عبدالرازق ومذكراته عقل مستنير تحت العمامة، مكتبة الأسرة، 2006م.

صورة بناء نظري متماسك مستقل عن كل ما يربطه بالمجالات القريبة منه، وهو ما أحدث انتقالا بها من دائرة التعاليم الوعظية التي تستهدف تقويم السلوكيات إلى الدائرة المعرفية.

لم تنل الدراسة في السوربون والاحتكاك بالمستشرقين من أزهرية الرجل العتيقة واعتزازه بثقافته وتراثه؛ فقد كان مؤمنا بأن مهمة الباحث المسلم تتجاوز إحياء التراث ووصل ما انقطع منه إلى تحديثه والإضافة إليه، ولذلك شرع قبيل وفاته في كتابة مؤلفه الميزان بين السنة والبدعة وأراد به أن يُحدث كتاب الإمام الشاطبي (الاعتصام) إلا أن أجله المحتوم لم يمهل أن ينجز مهمته الجليلة. خلف دراز تراثا فكريا راقيا لم يتجاوز العشرين مؤلفا تراوحت بين الكتب والبحوث، وعلى ندرتها فقد شكلت إضافات معرفية سدت فراغا في حقول الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام وتاريخ الأديان.

كان دراز يحمل بين جنبيه نفسا أبيّة، وكان يتصف بشئائل نادرة منها: "الفطنة، والذكاء، والحلم، والأناة، والتواضع، والوداعة، والوفاء، والجرأة، والإقدام، والشهامة، والصلابة في الحق، ولباقة الحديث، ولين العريكة، والحذب على المرافقين".

كان يدرك قيمة الرسالة القرآنية التي يحملها، كما كان يحمل همّ الأمة أينما حل وارتحل، حتى كتب عنه أحد تلاميذه "ما حدثنا وجلسنا إليه إلا وجدناه مشغولا بأمر الإسلام وهموم المسلمين". ومن مظاهر عزة نفسه دعمه العلني -وهو مقيم بفرنسا- لحركات التحرر في المغرب العربي الذي كانت فرنسا تحتله آنذاك، وقد توطدت صلاته بوجه خاص مع جمعية العلماء الجزائريين حين شارك في الأنشطة الثقافية والدعوية التي قامت بها في باريس ومن خلالها تعرف على مالك بن نبي الذي طلب منه أن يقدم لبعض كتاباته. كما تواصل دراز مع الإمام عبد الحميد بن باديس في الجزائر حين تدخل لدى الأزهر لقبول الطلبة الجزائريين بالجامعة العريقة.

كان دراز "ابن الأزهر، وابن السوربون" قد أتاح له الدراسة المعمّقة لكل من الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية من منابعها الأصلية بناء رؤية تركيبيّة تحليلية فريدة، بعيدا عن السطحية التبسيطية، وعن "سوء الهضم العقلي" الذي أصاب الكثيرين ممن وقفوا عند حدود الثقافة الموروثة الراكدة أو الغربية الوافدة. كان متعمقا في روحانيات الغزالي والحكيم الترمذي وأبي طالب المكي، متضلعا بفلسفة "ديكارت" و"كانت" و"برجسون". وقد امتاز دراز بفضل هذا الفكر التركيبي برحابة

الأفق، وعمق التحليل، ودقة الاستدلال، مع حجاج مقنع، وبلاغة ساحرة استمدّها من بلاغة القرآن الكريم.

كانت أهم سمة من سمات شخصية دراز، والمنبع الذي فاضت منه كل مآثره العلمية والعملية هي الولّه بالقرآن الكريم. كان رجل القرآن بحق، فقد ملكت عليه محبة القرآن لبه، وشغفت قلبه، فكان شغله الشاغل، لا يكاد يُرى إلا وهو منكب على قراءته وتدبّره، أو قائم يصلي به، وقد انصب اهتمامه العلمي على القرآن حصراً، فلا يكاد يوجد له عمل علمي إلا والقرآن محوره ولبابه، ولا يستطيع دراز كفكفة عشقه لكتاب الله وتعلقه القلبي به، فهو يتتبع ألفاظ القرآن تتبع الوالّه، ويصفها بحق بأنها "حبات درية".

ثابر دراز على قراءة ستة أجزاء من القرآن كل يوم دون كلل أو ملل، وكان معظماً للقرآن، يسجد سجود التلاوة أثناء محاضراته في التفسير، ويطلب من طلابه التوضأ قبل بداية المحاضرة استعداداً لذلك، وقد كتب عنه رفيق رحلته إلى المؤتمر الإسلامي بـلاهور، الشيخ محمد أبو زهرة: "كان يؤمّن في صلاة العشاء، ثم يأوي كل منا إلى فراشه، ويأوي هو إلى صلاته وقرآنه، وكنت لا تراه إلا قارئاً للقرآن أو مصلياً".

لم يكن دراز من أولئك النفر من العلماء القابعين داخل أقيية الفكر محتجين عن الواقع وتياراته وإنما هو من المشغلين بقضايا وطنه وأمته، وللرجل مواقف مشهودة فقد طاف على السفارات الأجنبية بمصر إبان ثورة 1919 محاضراً باللغة الفرنسية التي أصر على تعلمها آنذاك لشرح قضية بلاده أمام ممثلي الدول الغربية.

عرف عنه تأييده لإلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية عام 1951 وكان ممن أسهموا في إعداد كتيبة طلبة الأزهر التي انخرطت في مقاومة القوات البريطانية بمنطقة قناة السويس.

وحينما عرض عليه رجال الثورة المصرية أن يكون شيخاً للأزهر اشترط أن يتمتع الأزهر باستقلالية أكاديمية عن السلطة، ولما رفض رجال الثورة ذلك اعتذر دراز عن قبول المنصب، وأصرّ على رفضه له رغم المحاولات والعروض المتكررة.

ومن جملة مصنفاته الماتعة والنفيسة:

1- النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن وتكمن أهمية الكتاب في أن مؤلفه استطاع أن يثبت بالأدلة العقلية والتاريخية والحالية بأن القرآن كلام الله وأنه يستحيل أن يكون مكذوباً أو مختلقاً أو

محرفاً ويشعر القارئ لهذا الكتاب بأنه أمام مشروع عقلي ضخم لا يجد أمامه إلا التسليم بقوة أدلته وصرامة منهجيته وهو بحق من أبدع ما كتبه المعاصرون، ومن أقوى ما يؤسس القناعة بصدق القرآن ومن أشد ما يبدد الشكوك حول مصدره وصدقه.

2- الدين أبحاث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان يعد هذا الكتاب أحد الكتب المركزية التي أثرت تأثيراً بالغاً في الدراسات العربية عن حقيقة الدين وتاريخه وهو بحث من أبدع ما كتب حول مسائل فلسفة الدين حتى على المستوى الغربي، ومن الصعب جدا التمييز بين فصول الكتاب، فكل فصل له أهمية خاصة أوسيجد القارئ فيه متعة عقلية بالغة ومادة علمية ثرية.

3- دستور الأخلاق في القرآن (بالفرنسية - مترجم إلى العربية) وهذا الكتاب هو رسالة الدكتوراه التي تقدم بها المصنف للسوربون باللغة الفرنسية، وقد طبعت النسخة الفرنسية عام 1950م على حساب مشيخة الأزهر الشريف. قام بالتعريب والتحقيق والتعليق: د. عبد الصبور شاهين مراجعة: د. محمد السيد بدوي مجلد واحد في أكثر من 800 صفحة.

4- مدخل إلى القرآن الكريم عرض تاريخي وتحليل مقارنة (بالفرنسية - مترجم إلى العربية).

5- من خلق القرآن.

6- المختار من كنوز السنة النبوية: شرح أربعين حديثاً في أصول الدين.

7- نظرات في الإسلام.

8- أصل الإسلام.

9- العبادات: الصلاة - الزكاة - الصوم - الحج.

10- الصوم تربية وجهاد.

11- زاد المسلم للدين والحياة.

12- رسالة عن (الربا) قدمها المؤتمر لحقوق الدولي في باريس سنة 1951م.

13- رسالة عن (الإسلام والعلاقات الدولية).

14- رسالة عن (موقف الإسلام من الأديان الأخرى).

15- كتاب: (الميزان بين السنة والبدعة).

16- المختار.

17- رأي الإسلام في القتال.

18- بين المثالية والواقعية.

19- الأزهر الجامعة القديمة الحديثة.

وإلى جانب ما سبق فله مجموعة أحاديث إذاعية في الدين والأخلاق ومجموعة من المحاضرات والمقالات النافعة.

• العلامة الشيخ الدكتور عبدالحليم محمود (ت 15 من ذي القعدة 1397 هـ - 17

من أكتوبر 1978 م) :

وُلِدَ الإمام عبدالحليم لأبوين كبيرين في مايو سنة 1910 في قرية ريفية تسمى (أبو حمد) من ضواحي مدينة بلبس بالشرقية، وتُنسَب إلى جده (أبو حمد) الذي أنشأ القرية، وأصلح أرضها، وتقع على ترعة الإسماعيلية، التي تبعد عن القاهرة حوالي خمسين كيلو متر، وتسمى الآن قرية (السلام)، نشأ في أسرة صالحة مشهورة بتمسُّكها بشعائر الإسلام، حريصة على التقاليد العربية الكريمة، والخلق الإسلامي القويم، وكان الشيخ محمود علي (والد الإمام عبدالحليم) من الشُّغوفين بالثقافة الدينية في حلقات الأزهر العلمية، وكان يتمنى أن يستكمل دراسته بها، ولكن وفاة والده الشيخ علي اضطرتته للعودة لقريته لرعاية أسرته، فترك الشيخ محمود الأزهر، وقلبه معلق به، وكان لا يكف عن الذكر والتذكير بالدعوة إلى الله، وأتصل ببعض مشايخ الطرق الصوفية فتجاوبوا معه، وكثيراً ما كان يستعيد ذكرياته الدراسية في رحاب الأزهر، ويذكر أساتذته وزملاءه بالخير.

وكان يتمنى أن يرزقه الله طفلاً نجيباً يستكمل به ما فاتته من الدراسة، حتى رزقه الله بابنه عبدالحليم محمود صاحب هذه الترجمة، وكان هذا الوالد الكريم - الشيخ محمود - مشهوراً في قريته والبلاد المجاورة بالتقوى والصلاح، وحدة الذكاء، وحسن التأني والتصرف في حل المشكلات، مع التمسُّك بالحق والجهر به والدعوة إليه، فنال ثقة الناس به، وانقيادهم له في أنحاء منطقته وما جاورها، فاتَّجِه الناس إليه جميعاً في حل مشكلاتهم وفُضَّ خصومتهم، فكان يدرسها ويعيها ويُصدر أحكامه، فيلتزم بها الجميع دون مراجعة أو اعتراض، وقد لفت هذا نظر الحكومة، فعَيَّنته قاضياً في المحاكم الإقليمية.

كل هذا نشأ فيه عبدالحليم الطفل والصبي والشاب في حجر والديه الكريمين، مع العناية والرعاية والعطف والحنان، لكن مع الحزم إذا لزم الأمر، وأن يرده إلى الجادة.

ذهب الطفل إلى كتّاب القرية مع والده، وأوصى به الشيخ الذي سيُحفظه القرآن الكريم، فُعنيَ بالطفل عنايةً تامةً، حتى حفظ القرآن الكريم كله في وقتٍ قصيرٍ، فقَوِّمَ لسانه، وأمدّه بثروة لغويةٍ وبيانيةٍ كانت خير رصيدٍ له في الكتابة والخطابة والتحدّث فيما بعد.

ألحقه والده بالأزهر عام 1923م؛ تحقيقاً للأمل الذي كان يصبو إليه؛ فظل عامين يدرس في الأزهر بالقاهرة، ويتنقل بين حلقاته، ولَمَّا أنشئ معهد الزقازيق الديني الأزهرى بالشرقية سنة 1925م، ألحقه والده به، وفي الزقازيق تم افتتاح معهد مسائي للمعلّمين، فتهافت عليه طلبة معهد الزقازيق، حيث رآوا فيه فرصةً سانحةً لاختصار سنوات الدراسة الطويلة بالأزهر، والحصول على عمل مدرس بالمدارس الأولية في زمنٍ قصيرٍ، فالتحق الطالب عبدالحليم ومعه كثيرٌ من زملائه بمعهد المعلمين، ولم يترك دراسته بالمعهد الديني، بل جمع بين الدراستين، ونجح الطالب في المعهدين، ووصل إليه خطاب تعيينه مدرساً، ولكن والده رفض قبول هذا التعيين؛ لأنّه كان يعدُّ ابنه لمستقبلٍ أفضل وأكرم، وعملٍ أعظم لا يعدل به غيره بأيِّ حال.

التفت الطالب إلى التعليم الديني، وانكبَّ عليه بكلِّ مواهبه وطاقاته، ثم تکرّر الموقف مرّةً ثانية حينما حاول الالتحاق بتجهيزيّة دار العلوم "القسم الثانوي"؛ ليستكمل من بعد دراسته في قسمها العالي.

عاد عبدالحليم إلى الأزهر لتحقيق ما كان والده يتمنّاه، وبذل مجهوداً كبيراً في الدراسة والتحصيل، ورأى أن يختصر مرحلة التعليم الثانوي إلى عامين بدلاً من أربعة أعوام، وكانت الدراسة بالأزهر تُعطي للطالب فرصة الاختزال ودمج أربع سنواتٍ في سنتين، فعكف الطالب على الاستذكار في بيته، وتقدّم من منزله إلى شهادة إتمام الدراسة الثانوية بالمعهد، فحصل عليها سنة 1928، وكان هو الطالب الوحيد الذي نجح بين المتقدمين من منازلهم.

كانت متعته الكبرى في البحث والتدريس والتحصيل، حتى أنّم دراسته، ونال العالمية سنة 1932م، وكانت فرحة الوالد لا تقدّر في تحقيق أمله في ابنه الذي كان أيضاً أصغر الناجحين، وكان كل زملائه لا يتعدّى أمل أحدهم أن يُصبح مدرساً بأحد المعاهد الابتدائية، أو إماماً بأحد مساجد الأوقاف، ولكن طموح الشاب وسعة آماله جعلته يتطلّع إلى أسمى من ذلك، وكان هدف الشاب أن يُكمل دراسته الأزهرية ليواصل تعليمه بالجامعات الأجنبية، واختار لدراسته جامعة السربون في

باريس، فشدد إليها الرحال، وهي مغامرة جريئة من شاب لا يعرف لغاتٍ أجنبيةً إلا لمامًا، ولا يعلم عن الثقافة الفرنسية إلا أحلامًا.

ومضى في طريقه بعزم وإيمانٍ صادقٍ، وفضل أن يدرس تاريخ الأديان والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس، وحصل في كلٍّ منها على شهادةٍ عليا، وكان عليه قبل ذلك أن يتقن اللغة الفرنسية إتقانًا تامًّا، بحيث يستطيع الاطلاع وقراءة المصادر لأبحاثه، وأن يؤدّي بها امتحانه، وأن يكتب بها رسالة الدكتوراه، وقد وفقه الله في كلِّ هذا.

وفي نهاية سنة 1937م التحق بالبعثة الأزهرية، فزالت عن كاهله أعباءٌ ثقيلةٌ، ونجح فيما اختارَه من علوم، وأثر أن تكون رسالته للدكتوراه في التصوف الإسلامي، وأن يكون موضوعها أستاذًا من عمالقة الصوفيّة وهو (الحارث بن أسد المحاسبي)، وكان من الطبيعي أن يختار (الحارث المحاسبي)؛ فإنَّ بينهما مشابَهاتٍ قويةً في الفطرة الروحية، والمشاعر الوجدانية، والسلوك الصوفي.

وفي أثناء إعداد رسالته قامت الحرب العالمية الثانية عام 1939م، وفضل كثيرٌ من زملائه العودة للوطن فرارًا من مشاكل الحرب، لكنّه أبى الرُّجوع، ومضى في كتابة رسالته حتى أتمّها، وتحدّد مناقشتها في عام 1940م، وتمت المناقشة، ونال درجة الدكتوراه بامتيازٍ مع مرتبة الشرف الأولى، وقرّرت الجامعة طبعها بالفرنسية على نفقتها، وهو تقديرٌ نادرٌ وعظيمٌ، وبعد هذا الجهد، وبعد أن نال بغيته وحقق أمله الذي كان يهفو إليه طوال حياته قرّر العودة إلى وطنه عن طريق البحر عبر إسبانيا، وبدخول إيطاليا الحرب تعدّرت عليه سبلُ المواصلات؛ فظلَّ عامًّا ونصف العام يتردّد بين إسبانيا وفرنسا، وأخيرًا قرّر السفر عن طريق رأس الرجاء الصالح حول قارة أفريقيا، وهو طريقٌ خطيرٌ طويلٌ، ولكن لم يكن أمامه سبيلٌ غير ذلك، ففضى أربعة شهور قاسى فيها المتاعب والمصاعب، ووصل وطنه الحبيب مصر مُتَوَجِّهاً بالفوز والنصر، وذلك في أواخر سنة 1940م.

بدأ الدكتور عبدالحليم محمود حياته العملية عقب عودته من فرنسا مدرّسًا لعلم النفس بكلية اللغة العربية، ثم أستاذًا للفلسفة بكلية أصول الدّين سنة 1951م، ثم عميدًا لها سنة 1964م، فألزم الطلبة بحفظ القرآن الكريم والامتحان فيه. ثم عُيِّنَ عضوًا بمجمع البحوث ثم أمينًا عامًا له، وأعانته على ذلك بلوغُ ما يصبو إليه من أهداف.

بدأ الدكتور عبدالحليم بتكوين الجهاز الإداري والفني بمجمع البحوث الإسلامية من خيرة موظّفي الأزهر، ونظّمه خير تنظيم، ثم اختار له مكانًا مناسبًا، وجّهه بمكتبةٍ علميةٍ ضخمةٍ، واختار

مكاناً مؤقتاً بمدينة البعوث الإسلامية، واستغلَّ صلاته وصداقاته بكبار رجال الدولة والمؤلفين والباحثين وأصحاب المروءة، فتوالت الهدايا من الكتب القيّمة على هذا الجهاز العظيم، وبهذا تمكّن من إنشاء المكتبة وإيجاد المكان دون أن يُكلّف الدولة جنيهاً واحداً، ولكنه مع هذا كان يُخطّط للمستقبل البعيد.

استطاع أن يُقنع المسؤولين في الدولة بتخصيص قطعة أرضٍ فسيحة بمدينة نصر لتضمّ المجلس وجميع أجهزته العلمية والإدارية، إلى جانب قاعاتٍ واسعةٍ لاجتماعات المجلس على مستوى عالمي يليقُ بسمعة الأزهر وسمعة مصر، تُعقد فيه المؤتمرات العالمية، كما أقنع المسؤولين في الدولة برصد ميزانية للتنفيذ، ثم أُقيم بجانب المجمع مبنى رئاسة قطاع المعاهد.

ثم عُني بمكتبة الأزهر بالدراسة، بعدما كانت داخل الجامع الأزهر، ثم بدأ بتنظيم لجان المجمع من أعضائه، بحسب تخصص كلّ منهم، ولم ينتظر رصيماً لميزانيته الخاصة، بل أخذ في التنسيق والإعداد حتى يختصر الوقت، وكان من أهمّ المشكلات التي واجهها، توفير الكفاءات العلمية التي تتلاءم ورسالة المجمع العلمية، وتوفير المناصب لهذه الكفاءات، وفي عهد رئاسته له أيضاً، تم عقد المؤتمر المؤلّف من كبار علماء المسلمين في العالم الإسلامي.

ثم صدر قرار جمهوري بتعيينه وكيلاً للأزهر سنة 1970 فازدادت أعباؤه واتّسعت مجالات جهوده، ولم يحاول يوماً تقليل هذه الأعباء، ولم يُجد من جهوده، ولم يترك الأمر لكبار موظفي الأزهر يحملونه عنه، ولكنه ضاعف جهوده وجهاده في القيام بكل ما يخدم الدعوة الإسلامية ومعهد تدريب الأئمّة، إلى جانب محاضراته العامّة في الجمعيات والأندية بالقاهرة وغيرها من الأقاليم، وكان مع هذا كلّهُ يُوالي كتابة الدراسات والمقالات في المجالات الإسلامية الكبرى، ويصنّف المؤلفات القيّمة، ويُشرف على رسائل الدكتوراه، ويشارك في المؤتمرات والندوات العلمية، ويتابع إلقاء الأحاديث في الإذاعة والتلفزيون.

ولم يقتصر نشاطه على مصر وحدها، بل امتدّ وشمل العالم الإسلامي كلّهُ، فكان لا يكاد يستقرّ إلا وهو على سفرٍ إلى دولةٍ خارجية، فقد تعلّقت به آمالُ المسلمين جميعاً في كلّ قطرٍ، ومن أمثلة جهوده التي بذلها في مراحل حياته قبل ولايته لمشيخة الأزهر وأثنائها سفره إلى معظم بلاد العالم العربي والغربي والإسلامي.

اختاره المسؤولون وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر؛ وذلك لكفاءته العلمية ومواهبه العقلية والإدارية، وسلوكه القويم، فنظر الأجهزة وزوّدها بالكفاءات الممتازة، وأقام المساجد ووضع منهجاً دقيقاً لتحفيظ القرآن الكريم في جميع قرى ونجوع مصر ومدنها، ورصد مكافأة مجزية للمُحفظين من الجنسين، وبلغ عدد الكتاتيب وحلقات تحفيظ القرآن أكثر من أربعة آلاف حلقة وكتاب، ولا يقل عدد الحافظين عن أربعين حافظاً في الكتاب الواحد، وضمّ إلى وزارة الأوقاف في عام واحد أكثر من ألف مسجد، وأنشأ بمساجد الوزارة فصولاً للتقوية في العلوم ينتفع بها طلاب الشهادات، وجذبت آلاف الطلاب إلى الصلاة في المساجد، وربطها بشعائر الدين، وفتح مكتبته لكل الجمهور يوم الخميس من كل أسبوع، واستردّ أوقاف الوزارة المغتصب منها والمجهول والمنسي، أو كانت خراباً فأصلحها، وأنشأ لها مراكز إسلامية في العالم، وعمل على توثيق الروابط بين الجامعات والمعاهد الإسلامية، وكان حريصاً على أن يردّ للأزهر اعتباره ومنزلته وهيئته العالمية؛ فاستصدر قراراً جمهورياً بأن شيخ الأزهر بمرتبة رئيس وزراء له كلٌ مميزاتها.

صدر قرار رئيس الجمهورية الرئيس الراحل محمد أنور السادات بتعيين فضيلة الدكتور عبدالحليم محمود شيخاً للأزهر في مارس 1973م، ولم يضيع وقتاً، فقد باشر السعى فوراً لتحقيق أهدافه العلمية السامية، ورفعة شأن الأزهر وانتشاره، فقد سعى وهو وزيرٌ للأوقاف لردّ أوقاف الأزهر بعد اغتصابها منذ أكثر من مائة عام، حيث قال: "لقد كان موقوفاً على الأزهر مال كثير لا يكاد يُحصى من كثرته، وكان الأزهر يعيش في حدود أوقافه المخصّصة له كريم النفس رافع الرأس، ولا يشعر بأيّ ضيقٍ ماليّ، يصرف الرواتب الشهرية للطلاب وشيوخه، ويبني ويشيد المؤسسات والمساجد والمعاهد، ولا يمدُّ يده لأيّ حكومة كانت، وكان الحكّام وذوو السلطة يضيّقون بذلك أحياناً، فما كان لهم من سبيلٍ لإخضاع الأزهر إلا من جهة رزقه، وأخذ الحاكمون من عصر محمد علي وخلفائه يحتالون للأمر حتى أمكنهم بالمكر والخديعة أن يستولوا على أوقاف الأزهر، ويعطوه من خزينة الدولة ويضيّقون عليه سنّة بعد أخرى، مع وقف نموّ الأزهر وعدم انتشاره، وعدم تطوّره، وأصبح الأزهر في ضيقٍ يزداد يوماً بعد يوم، وحتى يكتموا صوت علمائه ضد ظلم الحكّام، وتابع فضيلته فقال: "أما أوقاف الأزهر التي سُلّبت منه بالحيلة، فإنها شرعاً وقانوناً من حقّه، وما زالت له، وحتى أوقاف البر لا تُؤخذ هكذا، ولا يغير مصرفها، وكل هؤلاء الذين استولوا عليها إنما يأكلون حراماً، ولا يقبل الله عملهم؛ لأنهم يأكلون أموال الأزهر، لا بُدّ من رد مال الأزهر إليه، وهذه

الأوقاف ثابتة في حججٍ محفوظة، وكما اغتصبت دولة محمد علي هذه الأوقاف فإنها يجب أن تسترد ثانية"، واعتبرت هذه الصرخة الجريئة فتوىً فقهية صدرت من شيخ علماء المسلمين وإمامهم، وهي واجبة التنفيذ فوراً؛ حفاظاً على استقلال الأزهر وتاريخه المجيد.

ولقد أعدَّ الدكتور عبدالحليم محمود نفسه للجهاد الشاق في سبيل الله في أقطار العالم الإسلامي، وكانت أولى المشكلات التي واجهته تطبيق الشريعة الإسلامية، فرفع الإمام صوته عالياً مدوياً، ينبّه الأمة الإسلامية إلى تحرير نفسها من قيود الاستعمار وقوانينه الوضعية والرجوع إلى قانون شرع، وقد طالب الإمام مجلسي الشعب والشورى في قوّة وحزم بتطبيق شريعة الله.

والمشكلة الثانية مشكلة اللغة العربية، كما أكّد على إقامة لجانٍ للعمل على تقارب الأديان والمذاهب الفكرية، بخاصّة بين النصرانية والإسلام، وكان هذا اثراً بلا شك من آثار دراسته بفرنسا وتعايشه مع الفرنسيين من غير المسلمين.

وكانت المشكلة الثالثة مشكلة قانون الأحوال الشخصية ويختلف فيها الكتاب تبعاً لأهوائهم، وبعضهم يستجيب للنص القرآني، لا يريد لغيره بديلاً، وبعضهم يأخذ في محاولة الالتواء بالنص ليقربه ممّا يجري العمل به في الغرب. فوجّه الإمام الدكتور عبدالحليم محمود نداءً إلى مجلس الشعب حول الطلاق والتعدد، مطالباً ألا ينساق إلى أهواء تنحرف عن الإسلام، وأنّه لا قيود على الطلاق إلا من ضمير المسلم، وكذلك التعدّد والمصيبة أنّ قانون الأحوال الشخصية المقترح ملئ بالمواد التي تجرّد الرجل من كل صنفه الزوجية، وتجرد المرأة من كل واجبٍ عليها نحو الزوجية، وبهذا تنتشر الرذيلة بين الجنسين.

كما تصدّى فضيلته للشيوعية، وله في ذلك مؤلفاتٌ ومقالاتٌ كثيرة، ولقد عُنيَ عناية فائقة بالقرآن الكريم، عناية تفوق كلّ شأنٍ في حياته، فهو يستمدُّ منه عباداته وهداياته، وهو يتخلّق بأخلاق القرآن في كلّ علاقاته وحياته بالمجتمع.

وبينما كان الإمام ماضياً في ثورته الإصلاحية إذ فُوجئ بصدور قرارٍ جمهوري كاد يجرّد شيخ الأزهر من اختصاصاته، ويمنحها لوزارة الأزهر، فغضب الدكتور عبدالحليم لا لنفسه، وإنما غضب للأزهر ولمكانة شيخه التي اهتزّت، ولم يجد الإمام بداً من تقديم استقالته في يوليو 1974م إلى رئيس الجمهورية شارحاً فيها موقفه، وأنّ الأمر لا يتعلّق بشخصه، وإنما يتعلّق بالأزهر وقياداته الروحية للعالم الإسلامي، وتوسّط الوسطاء لإثناؤه عن عزمه فأصرَّ عليها، وانقلبت الدنيا، ونتيجةً لهذا صدر

قرار رئيس الجمهورية بإعادة الأمر إلى نصابه، ورد كل الحقوق لشيخ الأزهر، وأن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر، وصاحب الرأى في كل ما يتصل بالأزهر، وبناءً على هذا سحب الإمام استقالته، وصدر قرار رئيس الجمهورية بمساواة منصب شيخ الأزهر بمنصب رئيس الوزراء من حيث المرتب والمكافآت والمعاش والإدارة، وهذا جهدٌ مشكور للدكتور عبدالحليم، ولقد تمَّ له ما أراد من رفعة الأزهر.

عُني الإمام عبدالحليم محمود عناية فائقة بالنهضة التعليمية بالأزهر، فبدأ ببرنامج ضخيم، نشير إلى بعض بنوده باختصار:

1. مكاتب تحفيظ القرآن الكريم، فقد قام بتشجيع هذه الكتايب التي بلغ عددها عشرات الآلاف في جميع مدن ومراكز وقرى مصر، ورصد لها ميزانية تزيد على المليون ونصف المليون جنيه، وأتفق مع المسؤولين على احتساب سنتين اعتباريتين أقدمية لكل من يحفظ القرآن الكريم عند تعيينه وترقيته للوظائف الأعلى، أو عند تسوية المعاش، وإضافة عشرين درجة مئوية إلى مجموع درجات الثانوية العامة لكل حافظٍ للقرآن عند التحاقه بجامعة الأزهر.

2. اهتم اهتماماً كبيراً بالمعاهد الابتدائية، وعيّن محفظين للقرآن الكريم بها، وجعل لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، معهداً ابتدائياً أزهرياً نموذجياً، وفي كل مدرسة على الأقل فصلاً لتحفيظ القرآن.

3. المعاهد الإعدادية والثانوية، ومعاهد الفتيات، ومعاهد القراءات، ومعاهد المعلمين والمعاهد العسكرية، وكانت همّة الإمام الأكبر لا تقف عند حد؛ فوضع فضيلته خطة لمضاعفة تعداد المعاهد الأزهرية بجميع مراحلها.

ورغم كل هذا الجهد الذى قام به العلامة عبدالحليم محمود فإنه كان من المكثرين في التصنيف فمن كتبه التى كتبها بالفرنسية، ونُقلت عنه إلى العربية منها:

(1) الحارث بن أسد المحاسبي، بالفرنسية، طبع في باريس سنة 1940 و طبع بمصر باسم "أستاذ السائرين".

2. وازن الأرواح (مترجم) سنة 1959.

3. الفلسفة اليونانية (مترجم).

4. المشكلة الأخلاقية والفلاسفة، مترجم.

5. الأخلاق في الفلسفة الحديثة، مترجم.
6. محمد رسول الله، مترجم... إلخ.
- والقسم الثاني من مصنفاته : ما حققه ونشره عن التراث الإسلامي القديم، مع ما أضافه إليه من حواشٍ وهوامش، والتعقيبات الجيدة منها:
1. الرعاية لحقوق الله - سبحانه وتعالى؛ للمحاسبي، دار الكتب 1958 م.
2. الفلسفة الهندية للبيريوني.. عام 1958.
3. التعزف لمذاهب اهل التصوف؛ للكلباوي.
4. اللمع؛ للطوسي.
5. تفسير التسترس "جزآن".
6. الطريق إلى الله 1973.
7. الرسالة القشيرية.
8. المنقذ من الضلال.

والقسم الثالث : وهو ما ألفه في موضوعاتٍ علميةٍ متعددةٍ منها على سبيل المثال :

1. الفيلسوف المسلم.
2. التصوف عند ابن سينا.
3. أوروبا والإسلام.
4. الإيمان.
5. أسرار العبادات في الإسلام.
6. التصوف الإسلامي.

*** الإمام الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار (ت 1402هـ/ 1982م) :**

ولد بقرية السالمية مركز فوه بمحافظة كفر الشيخ في العشرين من أكتوبر سنة 1910 م .
حفظ القرآن الكريم بمكتب القرية ثم التحق بمعهد دسوق الدينى ثم معهد الإسكندرية ثم
التحق بكلية أصول الدين وتخرج من الكلية بتفوق عام 1939 م ثم التحق بتخصص الدراسات
العليا قسم العقيدة والفلسفة وحصل على العالمية بدرجة مع لقب أستاذ في العقيدة والفلسفة سنة
1945 م ، وفي فبراير سنة 1946 م تم تعيين فضيلته مدرسا بكلية أصول الدين .

وفى سنة 1949 م اختاره الأزهر عضوا فى بعثاته التعليمية إلى إنجلترا حتى حصل على الدكتوراه بتفوق فى الفلسفة العامة من كلية الآداب بجامعة أدنبره ثم عاد أستاذا بكلية أصول الدين وفى سنة 1955 اختير مديرا للمركز الإسلامى بواشنطن حتى عام 1959 م ثم عاد أستاذا بكلية أصول الدين ، وفى سنة 1963 م اختاره الأزهر رئيسا لبعثته الأزهرية فى ليبيا وفى سنة 1968 م صدر قرارا جمهوريا بتعيين فضيلته أمينا عاما للمجلس الأعلى للأزهر ، وفى سنة 1970 صدر قرارا جمهوريا بتعيينه أمينا عاما لمجمع البحوث الإسلامية وفى سنة 1974 م عين وكيلا للأزهر ، وفى سنة 1978 م صدر قرار جمهورى بتعيينه وزيرا للأوقاف وشئون الأزهر .

وفى آخر يناير سنة 1979 صدر قرار جمهورى بتعيينه شيخا للأزهر منح قلادة الجمهورية سنة 1981 م إلى أن توفى إلى رحمة الله فى اليوم الثانى عشر من جمادى الأولى سنة 1402 هـ الموافق الثامن من مارس سنة 1982 م .

من آثاره العلمية : 1- الوجود والخلود فى فلسفة بن رشد . 2- العقيدة والأخلاق فى الفلسفة اليونانية . 3- العالم بين القدم والحدوث . 4- رسالة عن الحرب والسلام فى الإسلام بالإنجليزية .

المبحث السابع

الأزهر والتعايش السلمى من خلال التقريب بين المذاهب

ولأن الأزهر الشريف حامي لواء الدين، والمدافع الأول عن العقيدة الإسلامية؛ فقد تبني كل الدعاوى البناءة التي تهدف إلى جمع كلمة الإسلام والمسلمين، وكان على رأس هذه القضايا قضية التقريب بين المذاهب الإسلامية التي ارتأى وقتها أنها ستحمى الأمة من الفرقة وتدعم وحدتها، ويتضح دور الأزهر جلياً في التقريب بين المذاهب الإسلامية من خلال العرض التالى:

أولاً: تأسيس جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية : كان لابد من وجود جماعة تقوم بهذا الدور، بدل أن يقوم به فرد يتعرض لكثير من الأخطار وأن تكون الدعوة بين التقريب بين أرباب المذاهب لا إلى جمع المسلمين على مذهب واحد، فيبقى الشيعي شيعياً والسني سنياً، وأن يسود بين الجميع مبدأ احترام الرأي الذي يؤيده الدليل، وأن تكون الجماعة ممثلة للمذاهب الأربعة المعروفة عند مذاهب أهل السنة (المذهب الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي)، ومذهبي الشيعة الإمامية والزيدية، وأن يمثل كل مذهب علماء من ذوي الرأي والمكانة، وان يكون سعيها على أساس البحث والعلم، كي تثبت أمام المعارضة، وتكسب الأنصار على سبيل الإقناع والاقتناع.

ولذلك أسست دار التقريب بين المذاهب بالقاهرة عام 1368 هـ / 1948 م، من قبل عدد من كبار علماء السنة والشيعة، برعاية الأزهر الشريف برئاسة العلامة الشيعي الشيخ محمد تقي القمي، الذي قام في مصر سنين طويلة وأجرى اتصالات مستمرة مع شيوخ الأزهر، والشخصيات العلمية، واشترك مع فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم، والشيخ محمود شلتوت، وغيرهما في إجراء دراسة دقيقة بخصوص التقريب بين المذاهب الإسلامية .

وهكذا تكونت جماعة التقريب بين المذاهب، وعكفت على البحث الدائب، والعمل المستمر، والاتصال بالمراكز الدينية في كل بلد إسلامي اتصالاً هادئاً مثمراً، وابتعدت بنفسها عن الدعاية، ولكن الدعاية جاءت من قبل المعارضين، فان المتعصبين ذوي النزعات والأغراض رأوا في نشاط الجماعة بدعة لا يصلح السكوت عليها.

ثانياً: مجلة رسالة الإسلام : كان من أهم إنجازات جماعة التقريب بين المذاهب هو إصدار مجلة " رسالة الإسلام"، وكانت لسان حال جماعة التقريب الناطق، وصوتها المعبر، ومنبرها الإعلامي البارز، وهي أول مجلة إسلامية عربية متخصصة في مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة.

وعن طريق هذه المنظومة الفريدة المتكونة من علماء السنة والشيعة، تميزت مجلة رسالة الإسلام واعتبرت طرازاً فريداً إذ لم يتح لأي مجلة أخرى أن تخطى بكل ما حظيت به مجلة رسالة الإسلام، وأن يكتب فيها مثل هؤلاء العلماء بهذا الشكل، والحجم، والتنوع، الأمر الذي ساعدها على أن تكون بحق مرجعاً لكلا الطائفتين سنةً وشيعة، وكانت هذه المجلة تعمل على إيجاد جو جديد يساعد على تقبل فكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية، ولكنها واجهت هجمات شديدة من العناصر الرجعية، ومع الوقت تبين أن هذه الهجمات نفسها دليلاً على ضرورة فكرة التقريب للمجتمع الإسلامي، كي يتخلص من العناصر البغيضة ذات التفكير السقيم، الذي يبلبل الخواطر، ويصرف الأذهان عما ينفع الناس، ويمكث في الأرض، ومن أشهر علماء الأزهر الذين كتبوا في هذه المجلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمود شلتوت والشيخ عبد المتعال الصعيدي والشيخ عبد الحليم محمود والدكتور محمد البهى والشيخ محمد المدني – الذي كان رئيساً لتحرير المجلة – وغيرهم من أعلام الأزهر الذين حرصوا على الدفاع عن وحدة الأمة الإسلامية والدفاع عن الإسلام ضد أعدائه، وإبراز محاسنه وقيمه النبيلة.

ثالثاً: جامعة الأزهر وتدریس المذاهب الإسلامية : جاءت الخطوة الحاسمة بعد ذلك خطوة تقرير دراسة المذاهب الإسلامية الشيعية والسنية في أقدم جامعة إسلامية عرفها التاريخ وهي جامعة الأزهر.

وبالفعل وجهت المناهج الدراسية في الكليات الشرعية خاصة كليات الدعوة الإسلامية، وأصول الدين، وكذلك الكليات المناظرة لها في كليات البنات، إلى تدريس المذاهب الإسلامية المختلفة وعلى رأسها مذهب الإمامية والزيدية من المذاهب الشيعية، وهذه لم تكن فكرة ارتجالية بل كانت مبدأ نادى به الجماعة منذ نشأتها، فلما قدر لها رجل صالح من رجالها المجاهدين، له مركزه الديني الكبير أن يجلس على أن يجلس على كرسي شيخ الأزهر الشيخ عبد المجيد سليم ، كان من الطبيعي أن ينفذ ما عاهد الله عليه لخير الإسلام وصالح المسلمين.

ولقد زلزل هذا القرار كثيرًا من الانتهازيين، وقضى على آمال كثير من المتربصين ولكن التاريخ لا يندع وقد سجل هذه الخطوة كحدث هام في تاريخ الإسلام والمسلمين، لم يكن سجل مثله منذ بدأ الخلاف بين الطائفتين إلى اليوم.

رابعاً: دور الإمام عبد المجيد سليم : ركز فضيلة الإمام عبد المجيد سليم نشاطه في السنوات الأخيرة في الاشتغال بجماعة التقريب بين المذاهب، فمكث سبعة عشر عامًا في منصب الإفتاء، أصدر فيها الكثير من الفتاوى الهامة والقيمة، وكان لا يتقيد في بعضها بمذهب الحنفية، ويفتي بما يترجح عنده من المذاهب الأخرى، لقوة أدلته وظهور الحق فيه.

وكان قبل اختياره شيخًا للجامع الأزهر عضوًا في جماعة التقريب بين المذاهب، وبعد اختياره أيضًا احتفظ بعضوية في الجماعة، وكثير ما كان يوقع خطاباته بصفته شيخًا للأزهر ووكيل لجماعة التقريب، وفي عهده فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين السنة والشيعة، فهو الذي فتح الكتابات إلى علماء الشيعة، وتلقى ردودهم، وهو الذي أدخل في قانون الأحوال الشخصية المصرية بعض ما كان يرجح في نظره من فقه الإمامية، وهو الذي اقترح على دار التقريب طبع تفسير مجمع البيان.

وقد نشر الشيخ عبد المجيد سليم الكثير من المقالات في مجلة رسالة الإسلام نعى فيها الفرقة والخلاف لأنها من أشد أعداء التقريب والوحدة، ومن أجل كلماته: " لقد سرنى ما اتجه إليه زعماء المسلمين، وصفوة مفكرهم، من الدعوة لعقد مؤتمرات للنظر في أحوال الأمة الإسلامية من جميع نواحيها، والعمل على توحيد كلمتها، ومناهج الإصلاح فيها، وجهادها في سبيل حريتها، ورفاهية شعوبها، والتخلص من غاصبيها، ومستعمري بلادها، فإن ذلك من أهم ما تهتم به جماعة التقريب، وأن المسلمين إذا تعارفوا تكاشفوا، وإذا تكاشفوا تواصلوا علاج أدوائهم، وعلموا أن الفرقة ضعف، وأن الخلاف المثير للأحقاد مشغلة ومضيعة، وأن حسن الظن شرط في التعاون الصادق، ويومئذ يعملون على أن يكونوا أمام أعدائهم ومشكلاتهم صفًا واحدًا، كشأنهم في صلاتهم، واتجاههم نحو قبلتهم".

خامساً: دور الإمام محمود شلتوت : يعد الشيخ محمود شلتوت من أهم أعضاء جماعة التقريب بل أهمهم وأبرزهم على الإطلاق، وقدم فضيلته للتقريب أيادي بيضاء أهمها فتواه بجواز التعبد بمذهب الإمامية ولا يدل هذا إلا صورة تعبر عن قناعته الذاتية بفكرة التقريب وإيمانه العميق بضرورتها وحاجة المسلمين إليها.

ولقد صرح لمجلة رسالة الإسلام عن اتصالاته لجماعة التقريب ودوره فيها فقال: " لقد آمنت بفكرة التقريب كمنهج قويم، وأسهمت منذ أول يوم في جماعتها وفي وجوه دارها بأمر كثيرة، كان منها تلك الفصول المتتابعة في تفسير القرآن الكريم التي ظلت تنشرها مجلة رسالة الإسلام قرابة أربعة عشر عاما حتى اكتملت كتاباً سوياً أعتقد أنه تضمن أعز أفكارى وأخلد أثاري."

وكان سر تجاوب الشيخ شلتوت لهذه الفكرة لأنه كان يرى أن دعوة التقريب هي دعوة التوحيد والوحدة، وهي دعوة الإسلام والسلام، وأن أسلوبها الذي تنتهجه هو الأسلوب الحكيم الذي أمر به رسوله الكريم صل الله عليه وسلم في قوله تعالى { ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة } ولأنه يرى في فكرة التقريب فكرة الجدلية الصحيحة المستقيمة على منهج الإسلام التي كان عليها الأئمة الأعلام في تاريخها الفقهي، واستمر الشيخ شلتوت في تأييده للتقريب ودعمه لمسيرته إلى أن توفاه الله فكان زعيماً من زعماء الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث، ورائداً من رواد التقريب حتى أطلق عليه " إمام أهل التقريب."

وقد توج جهوده بإصدار فتوى بجواز التعبد على أي مذهب من المذاهب الإسلامية، التي عرفت أصولها ونقلت نقلاً صحيحاً، وكانت هذه الفتوى أصدرت عندما سئل فضيلته أن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عبادته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد المذاهب الأربعة المعروفة، وليس من بينها مذاهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون تقليد مذاهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية مثلاً؟؟ فأجاب:

1- أن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه أتباع مذهب معين، بل نقول إن لكل مسلم الحق في أن يقلد باديء ذي بدئ مذهباً من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً، والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة، ولمن قلد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره (أي مذهب كان) ولا حرج عليه في شيء من ذلك .

2- أن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة، ما دام موافقاً للكتاب والسنة النبوية المطهرة، وإجماع العلماء.

3- ينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذهب معين، فما كان دين الله، ولا شريعته تابعة لمذهب أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات.

سادساً: دور الشيخ محمد المدني : لقد كان لفضيلته دوراً في التقريب وجماعته ومجلته فهو أشهر من أن يذكر يكفي أنه قام على رئاسة مجلة رسالة الإسلام، وهي اللسان الناطق لجماعة التقريب كما كان يتولى كتابة كلمة التحرير في مقدمة أعدادها بالإضافة إلى مقالاته الهامة التي أمدَّ بها المجلة. ومن أهم أقواله مبيناً هدف ومنهج جماعة التقريب "إن جماعة التقريب تعلم أن المسلمين أمة واحدة، وربها واحد، ودينها واحد، ودينها واحد، وأن المسلم لا يخالف المسلم في عقيدة أصلية من عقائد الإيمان وأن اختلف في فروع من العلميات والعمليات، وأن الاختلاف في الفروع بعد الاتفاق يعد أمر طبعي لا سبيل إلى رفعه".

سابعاً: دور الشيخ محمد أبو زهرة : كان شيخ مشايخنا العلامة محمد أبو زهرة رحمه الله من أعضاء جماعة التقريب البارزين وكان صاحب قلم مميز وفكر مستنير، ومن يقرأ مؤلفات العالم الجليل أو جزءاً منها سيعلم يقيناً أن هذا الرجل كان يمثل البقية المتبقية من عصر الفقهاء الأجلاء وأنه انتمى إليها علماً وفكراً، ولقد سجلت له مجلة رسالة الإسلام في صفحات أعدادها العديد من أقواله التي تحث على الوحدة والتعاون بين المسلمين .

وتجدر الإشارة إلى أن تغيرات الأوضاع على نحو مخالف لسياسة التقريب بين المذاهب؛ اضطرت الأزهر إلى أن يقف موقفا مشرفا تجاه ما من شأنه أن يهدد التعاليم الإسلامية أو ينخر في جسد الأمة . فعندما بدأت تظهر مخططات غربية وصهيونية تستهدف الوحدة الإسلامية، وتسعى إلى بذور الخلاف والشقاق بين معتنقي مذهبي السنة والشيعة، وعندما وجد من يريدون الوقعة بين الطرفين السبيل إلى غايتهم في بعض الشيعة المتطرفين، الذين ينظرون إلى مصر على أنها الجائزة الكبرى وأنها دولة بدأت شيعة منذ الفتح الفاطمي، وستعود شيعة مهما طال الزمان، وبعدما نزحت أعداد كبيرة من العراقيين إلى مصر في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 1991، وبدأت تغدق الأموال على الشيعة الذين هم قلة قليلة؛ لدعم حركة التشيع . كل ذلك تطلب تدخلا واضحا لصمد المد الشيعة الذي لم يراعى عملية التقريب ولم يرقف في أهل السنة إلا ولا ذمة.

وقد تفاقم الأمر عند قيام بعض القيادات الشيعية في إيران بسب الصحابة وأمّهات المؤمنين من خلال إصدار مجموعة من الكتب المسيئة، كما حاولت جذب بعض الشباب للمذهب الشيعي عن طريق إباحة زواج المتعة، وقد طرح هذا الأمر بشدة في أعقاب تولي الدكتور أحمد الطيب مشيخة الأزهر، حينذاك اتخذ موقفاً شديداً الصلابة؛ حيث أعلن أنه سيتصدى لأي محاولة لنشر التشيع بالعالم

الإسلامي السني، وأكد أن الأزهر سيكون يقظاً ومنتبهاً وسيعمل على إبطال أي أجندة سياسية لطالب شيعي يدرس في مصر؛ حتى لا يتحول الأمر إلى مصيدة للشباب السني للتحويل إلى المذهب الشيعي، وتتحول بعدها إلى بؤرة، ثم إلى مركز شيعي يعقبه قتال، فهذا أمر لا يمت للإسلام أو للفكر بصلة، ورأى الدكتور الطيب أن التقارب هو تقارب على المستوى الفكري وفي الحدود العلمية فقط. وبعد أن تفاقم الأمر في أعقاب حالة الاضطرابات التي دخلتها مصر في أعقاب ثورة 25 يناير 2011م وتوابعها، التقى الدكتور أحمد الطيب- في 9 مارس 2012م -مع وفد إيراني من المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية برئاسة الدكتور محمد حسن تبرائيان مساعد الأمين العام للمجمع، حذر شيخ الأزهر من المخططات الصهيونية والغربية التي تستهدف وحدة الأمة الإسلامية وتسعى لإثارة الطائفية، والخلافات المذهبية بين السنة والشيعة، وقتذاك قدم تبرائيان دعوة للإمام الأكبر لزيارة إيران وإلقاء محاضرة في المجمع؛ مؤكداً حرص بلاده على التقريب بين المذاهب الإسلامية.

ولكن تفجرت الأزمة في جمادى الآخرة 1433 هـ / مايو 2012م في أعقاب قيام المرجع الشيعي اللبناني علي الكوراني الذي يحظى بدعم كبار المرجعيات الدينية في النجف، ويقم في مدينة قم بإيران بزيارة مصر، وتصريحه بأنها جاءت لافتتاح حسينية خاصة أقامها أحد رجال الأعمال، وأنهم سوف يحتفلون بالشعائر الخاصة بمذهب آل البيت عليهم السلام، ولقد أثار ذلك غضب الأزهر الذي اعترض على زيارة الكوراني، وقيامه بعقد ندوات دينية خاصة داخل بيوت عدد من الشيعة بالقاهرة والمحافظات، وإلقاء محاضرات بشرت بظهور مهدي الشيعة المنتظر ونسبه وذريته، بحضور مجموعة كبيرة من الشيعة المصريين، ولعل أهم ما أثار الريبة والشكوك أن هذه الزيارة جاءت بطريق غير رسمي، وأنها تحمل أهدافاً سيئة لا تخدم استقرار الوطن وأمنه وأمانه واستغلال الوضع غير المستقر في مصر لزراعة بذور الفتنة ونشر المذهب الشيعي في مصر التي استقر في وجدان مسلميه أنهم أهل سنة وجماعة، وهي موطن الأزهر الذي وطد على مدى ما يربو على الألف عام لهذا المذهب في مصر والعالم أجمع .

وقد أصدر بياناً جاء فيه: " أن الأزهر الشريف وقد أزعجته الظواهر والفتن الغربية التي أخذت تطل برأسها، وتتجراً على اقتحام المساجد والعبث بحرماتها؛ يؤكد من جديد ضرورة اعتزاز الشعب المصري، والمسلمين في مصر بوحدة نسيجهم الديني وتمسكهم على مدار تاريخهم بمذهب

أهل السنة والجماعة، وهو المذهب الذي عاشوا في ظله وتمسكوا بعقيدته السمحاء وفكره الوسطى الذى لا يُقدَّسُ الأشخاص ولا يعترفُ بالعِصمة إلا للأنبياء وَحَدَهُم، وقد حقق المسلمون المصريون في ظل هذا المذهب أمجادهم التاريخية الخالدة، وَحَمَوْا من خلاله العالم الإسلامى كُلَّهُ، حين ردت مصر بجنودها المرابطين كتائب المغول، وطردت الصليبيين من الأراضي المقدسة، واستعادت الحرم القدسي الشريف بقيادة صلاح الدين وخلفائه الأبطال"، وأكد الأزهر أن مصر في غنى عن هذه المذاهب التي تشيع الفرقة، وتروج لمعاداة أصحاب النبي وخلفائه بناء على أساطير متخلفة، ورؤى تاريخية عفى عليها الزمن، مشددا على أنه يتصدى بكل قوة للمحاولات الإجرامية الخبيثة، كما أن الأزهر الشريف لن يسمح قَطُّ في يوم من الأيام باصطناع النزعات التي تتخذُ التشيع المزعوم لآل البيت غطاءً يحمى أهدافها الطائفية وأوهامها المذهبية وتوسعاتها الإقليمية، وأكد بيان الأزهر أن هذا التدخل والسلوك مرفوض، و"إنه لا يجوز لأهل السنة أن ينشروا مذهبهم بين أهل الشيعة ولا يجوز لأهل الشيعة أن ينشروا مذهبهم بين أهل السنة؛ وأدأ للفتنة ولعدم التناحر، كما أنه لا يليق بمصر الأزهر أن يحدث في رحابها مثل هذا السلوك، وناشد البيان أولي الأمر وكافة المؤسسات المعنية أن يأخذوا على أيدي كل من تسول له نفسه العبث بالأمور الدينية لأن المصريين متدينون بطبيعتهم حتى قبل أن تصلهم الرسائل السماوية".

كما استنكر أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ما ذكرته وسائل الاعلام حول تنظيم تلك الحسينيات، وأن الدعوة لنشر الفكر الشيعي في مصر لا تجوز على الإطلاق، ومرفوض تماما نشر هذا الفكر بقواعده وأصوله من الناحية الدينية والسياسية، وأكد أعضاء المجمع دور الأزهر البارز في مواجهة تلك الأفكار والمذاهب .

ومع زيادة اللغط حول مسألة إنشاء حسينية شيعية داخل مصر؛ عقد في 29 جمادى الآخرة 1433هـ/ 20 مايو 2012م بمقر المشيخة اجتماعاً برئاسة شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب ضم مجموعة كبيرة من العلماء، ومن جميع التيارات الإسلامية وممثلي الإخوان والسلفيين والصوفيين والأشراف؛ وفي هذا الاجتماع حذر الإمام الأكبر من إقامة أي مساجد طائفية لمذهب مخصوص أو فئة بعينها تنعزل عن سائر الأمة، وتشق الصف وتهدد الوحدة الروحية والاجتماعية لمصر وشعبها سواء سميت بـ"الحسينيات" أو غيرها، وهو ما يكشف عن نزعة طائفية لا يعرفها أهل السنة والجماعة في مصر أو أي اسم آخر سوى بيت الله والمسجد، كما نادى الأزهر الشريف بضرورة تنظيم حملات

تعليمية وإعلامية وقيام العلماء والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية بدورهم لمواجهة ذلك المد، ورفض أي توجه يؤثر سلباً على الفكر الإسلامي الوسطى الذي يمثله الأزهر الشريف وعلماء مؤكدين أن الأزهر وأهل السنة والجماعة لا يكفرون أحداً من أي ملة ولا يعارضون حرية العقيدة لأهل الشيعة لكنهم لن يقبلوا أي تدخل في المنهج الإسلامي الوسطي في مصر .

وفي ختام أعمال المؤتمر استقر الرأي على تشكيل لجنة علمية برئاسة الشيخ أحمد الطيب لوضع الخطط الدعوية والإعلامية والثقافية للتصدي لمحاولات المد الشيعي التي تثير الفتنة والخلافات المذهبية وتهدد وحدة النسيج المصري، وعقب هذا الاجتماع عقد مؤتمر صحفي أعلن فيه الدكتور حسن الشافعي مدير المكتب الفني لشيخ الأزهر أن الأزهر الشريف لا يعارض أن يعيش على أرض مصر من يعتقد ما يشاء لكنه يرفض إقامة مساجد طائفية لأن هذا أمر مرفوض، مؤكداً على أن الأزهر يرفض سب الصحابة والسيدة عائشة، وأن الأزهر باعتباره المرجعية الدينية والجمعيات الدينية في مصر سيوحدون جهودهم ضد نشر التشيع في مصر .

كما ألقى الشيخ محمد حسان كلمة في المؤتمر الصحفي جاء فيها: إن أهل السنة والجماعة والمصريون يحبون آل البيت ويتقربون إلى الله بحبهم ولا يجوز لأحد على الإطلاق أن يزايد على محبة أهل مصر لآل البيت .

وبعد هذا الاجتماع توجه وفد برئاسة السفير مجتبي أمانى القائم بالأعمال الإيراني بالقاهرة إلى مشيخة الأزهر؛ من أجل احتواء تلك الأزمة، وقد نفى السفير الإيراني ما أثير حول الحسينيات وأنكر إنكاراً تاماً أي تدخل إيراني في إقامة أي حسينيات في مصر مؤكداً حرص بلاده على إقامة علاقات أخوية بين الشعب الإيراني والمصري، كما نفى موضوع تجسيد النبي صلى الله عليه وسلم في الفيلم المزمع إنتاجه في إيران غير صحيح وأن علماء إيران يحرمون تجسيد شخص النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا جدد الشيخ أحمد الطيب رفض الأزهر وعلماء مصر جميعاً لإقامة حسينيات شيعية في مصر، مؤكداً للوفد أن الأزهر الشريف يعتبر إقامة حسينيات شيعية على أرض مصر زعزعة لاستقرار البلاد، وشقاً لوحدة الصف وإضعافاً للنسيج الوطني، وأنها لسنا في حالة عداء مع هذه الدولة أو تلك من الدول الإسلامية، ولا نبغي سوى أن يعرف الجميع أن هناك حدوداً لا يمكن تجاوزها لأزهر وسط في أمة وسط .

ولا تزال جهود الأزهر مستمرة والتحضيرات قائمة لمواجهة هذا الوافد الضار، حيث قام مجمع البحوث الإسلامية بجلسته المنعقدة في 8 شعبان 1433 هـ / 28 يونيو 2012م؛ ببحث الظاهرة التي تشهدها البلاد من تطوير المد الشيعة من خلال دعوات توجه إلى بعض الأئمة والخطباء بمصر لزيارة ما يسمى " بالعبات المقدسة " في إيران، وقد صاحب هذه الدعوات توزيع كثير من الكتب التي تروج للعقائد الشيعية المرفوضة من أهل السنة والجماعة، وحذر الأزهر الشريف من الاستجابة لهذه الجهود التي تسعى إلى تمزيق وحدة المجتمعات السنية وتحويلها إلى مجتمعات طائفية يكون بأسها بينها شديدا بما يحقق مقاصد أعداء الأمة.

المبحث الثامن

الأزهر والتعايش السلمى من خلال حوار الأديان

بدأت فكرة حوار الأديان في الظهور على الساحة العالمية في القرن الماضي وتحديدًا في عام 1932 م ، وكانت فرنسا أول من نادى بها، عندما قامت بإرسال ممثلين إلى علماء الأزهر للتداول معهم حول إمكانية توحيد الديانات الثلاث، الإسلام والنصرانية واليهودية.

ومع مرور الأعوام؛ تطورت فكرة حوار الأديان، وتم انعقاد الكثير من المؤتمرات العالمية، إلى جانب الندوات المحلية، والحوارات التي جرت بين رجال الدين المسيحي وعلماء الأزهر.

وقد نبه شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغى في فترة مشيخته الثانية (1935 - 1945) إلى ضرورة تفعيل حوار الأديان في كلمته التي بعث بها إلى المؤتمر العالمي للأديان الأول الذي عقد في لندن في (جمادى الأولى 1355هـ/ يوليو 1936 م) بعنوان: الزمالة العالمية والذي ألقاه نيابة عنه أخوه الشيخ عبد العزيز والتي عبر فيها عن فكرة الزمالة التي تولدت في الجماعات الساذجة وكان مظهرها تذليل عقبات الحياة في أبسط أشكالها ونمت الفكرة بنمو الجماعات لتشمل الآن الشعوب والأمم، إلا أن الشيخ المراغى وضح في كلمته للمؤتمر أسباب التفرق بين البشر موضحاً أن التدين هو الدواء لأن التقدم العلمى والفلسفى ليس بقادر على إزالة الفرقة لأن الحروب تزداد وحشية وهولا كلما ازداد تقدم العلم، كما أكد الشيخ المراغى على أن فكرة الزمالة بين رجال الدين تسبق الزمالة العالمية، وأن الدعوة إلى تنمية الشعور الدينى المشترك يجب أن تسبقها الزمالة بين رؤساء الأديان أنفسهم فهم أقدر من غيرهم على إدراك هذه المعانى السامية وأولى بالناس أن يفهموا أن الخطر الذى يداهم الإنسانية لا يجرى من أديان المخالفين وإنما يجرى من الإلحاد، ولقد انتقد الإمام المراغى وضع رجال الدين من غير المسلمين قائلًا " إن أهل الأديان يحشدون جندهم ويعدون عدتهم لمقاتلة بعضهم بعضاً مقاتلة أسرفوا فيها وجعلتهم ضعفاء أمام عدوهم المشترك وسلكوا طريق التناحر، ونسوا أن العدو جاد في إنزالهم من مكانهم اللائق بهم ،، " وجاء في نهاية هذه الرسالة كلمة رائعة تشير إلى أسباب الداء ونصف الدواء قائلًا " ماذا الذى ينتظر غير هذا وعوامل التفريق تعمل في أهل الأديان تغريهم الحياة الدنيا كما تغرى غيرهم، ويحافظون على الجاه والرتب ويفترى بعضهم

على بعض في الدين كما يفترى غيرهم" وبتلك الكلمات حض الشيخ المراغى أصحاب الديانات على نبذ الفرقة والخلاف فيما بينهم ومن ثم كانت دعوته إلى الحوار .

ولقد جاء من بعده الشيخ عبد المجيد سليم ليضع مهمة الأزهر في ثلاثة محاور هي :

1- توجيه العلماء إلى وضع مؤلفات باللغات الأجنبية؛ لبيان حقيقة الإسلام بمزاياه.

2- إنشاء إدارة للدعاية الإسلامية تتولى توجيه الناس إلى الإسلام ومبادئه الخالدة .

3- ترجمة تفسير القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية.

وقد ناقش الفاتيكان في مجمعه عام 1381هـ / 1962م - لأول مرة في تاريخ الكنيسة الغربية- مشكلة العلاقة بين الكنيسة والديانات غير المسيحية، وقد أولى هذا المجمع اهتماماً كبيراً بالدين الإسلامي، وفي المحرم 1384هـ/ مايو 1964م أصدر البابا بولس السادس قراراً بإنشاء سكرتارية دائمة لشئون الديانات غير المسيحية تتولى إدارة الحوار مع المسلمين، وذلك في إطار اتجاه عام ساد الفاتيكان منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين بلغ أقصى وضوحاً له في منتصفه بالتعاون مع الديانات الأخرى . ولقد بادر الفاتيكان بالاتصال بالأزهر الشريف ثم بالقيادات الإسلامية في السعودية وباكستان، ولتحقيق صلات متكافئة بين مختلف الأديان وضع الأزهر شرطين أساسيين هما :

1- تجميد نشاط الحركة التنصيرية التى تستهدف إخراج المسلمين من دينهم بمختلف وسائل الإغراء مستغلة في ذلك ظروف الفقر والمرض عند بعض الشعوب المسلمة.

2- معاملة الأقليات الإسلامية في البلاد ذات الأغلبية المسيحية كما يعامل المسيحيون في هذه الأقطار .

وتبع ذلك إصدار مجمع الفاتيكان عام 1385هـ / 1965م وثيقة خاصة بالإسلام تؤكد في مضمونها التقارب بين المسلمين والمسيحيين وتناشد المسيحيين نسيان العداوات الماضية بينهم، وعلى هذا الأساس بدأ الحوار بين الأزهر والفاتيكان في عهد شيخ الأزهر الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود بالمشاركة في المؤتمر الإسلامي المسيحي الأول الذى عقد في قرطبة بإسبانيا عام 1394هـ / 1974م ، ثم تلاه عقد المؤتمر الإسلامي المسيحي الثانى للحوار في ربيع الأول 1397هـ/ مارس 1977م في المدينة ذاتها، والذي كرس لمناقشة موضوع تبجيل محمد وعيسى في الإسلام والمسيحية والذي اشترك فيه أكثر من مئتي لاهوتى وعالم إسلامي .

غير أن الحوار قد بدأ بشكل عملي في جمادى الأولى 1398 هـ/ إبريل 1978م بعد الزيارة المهمة للإمام الأكبر عبد الحليم محمود إلى بابا الفاتيكان، والتي تم فيها مناقشة قضية السلام كضرورة للبشرية، وتعد هذه الزيارة أول حوار رسمى بين الأزهر والفاتيكان، وإحدى حلقات التفاعل الإسلامي المسيحي، ثم تلقى الإمام الأكبر رسالة من سكرتير عام جمعية الصداقة الإسلامية المسيحية في إسبانيا يقول فيها "يسر جمعية الصداقة الإسلامية المسيحية في مدريد أن تتوجه إلى فضيلتكم للتشرف بإخباركم بما استقر عليه الرأي من انعقاد مؤتمر قرطبة العالمي الإسلامي المسيحي الثالث عام 1979م، وقد رأت إدارة الجمعية اختيار موضوع محمد وعيسى ملهتان للقيم الاجتماعية المعاصرة."

ولقد رحب الإمام الأكبر عبد الحليم محمود بتلك الدعوة موضحة نقاط التفاهم بين المسلمين والمسيحيين، وأكد رؤية الأزهر للحوار بين الطرفين يقوم على أساسين:-

1- أن الإسلام خالف الجو العالمي اليهودي والوثنى في أمر عيسى - عليه السلام - ولقد أعلن مباشرة تقديره لعيسى وأمه عليهما السلام.

2- الاعتراف بالدين الإسلامي وبرسوله محمد - صلى الله عليه وسلم - حتى ينال المسلمون في أوروبا ما يناله اليهود من الاعتراف بأعيادهم وشعائهم.

وقد قام الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق (1982-1996م) بدور مهم في الحوار بين الأديان، وقام الدكتور على السمان بالتنسيق لهذا الحوار، وأسفر أول لقاء مع بابا الفاتيكان عن توقيع اتفاقية بإنشاء لجنة مشتركة للحوار بين الأزهر والفاتيكان عام 1408 هـ/ 1988م، حدد شيخ الأزهر مهمتها بأنه "لا حوار في العقيدة"، وإنما الهدف هو البحث عن القيم المشتركة للأديان وعن أرضية التعاون المشترك"، وقد تولى رئاسة هذه اللجنة الشيخ فوزى فاضل الزفزاف وكيل الأزهر وقتذاك في حين تولى الدكتور السمان نائب الرئيس، وإلى تلك اللجنة يرجع الفضل في إنجاز اتفاقية منظمة للحوار بين الأديان .

وقد شارك الأزهر في عهد الشيخ جاد الحق في الكثير من المؤتمرات والندوات ولعل أهمها المؤتمر الدولي الإسلامي المسيحي الذى عقد بفيينا عاصمة النمسا 8-10 شوال 1413هـ/ 31 مارس - 2 إبريل 1993م وألقى فيه الدكتور محمود حمدى زقزوق بحثاً بعنوان "السلام في التصور الإسلامي"، وتقدم من خلاله باقتراح يقضى بضرورة أن يكون للعالم الإسلامي مقعد دائم في مجلس

الأمن الدولى؛ لكى تتاح الفرصة أمام المسلمين للإسهام بفاعلية في سلام العالم، وخاصة أن المسلمين يشكلون أكثر من خمس سكان العالم ولكن تم معارضة هذا الاقتراح معارضة شديدة

وفي عام 1415هـ/ 1995م، التقى في الفاتيكان وفد إسلامى عالمي شارك فيه الدكتور على جمعه والدكتور محمد أبو ليلة نيابة عن شيخ الأزهر، وممثلون عن رابطة العالم الإسلامي، ومؤتمر العالم الإسلامي، والمجلس العالمي للدعوة والإغاثة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مع وفد يمثل الكنائس الكاثوليكية في العالم بقيادة المجلس البابوى للحوار بين الأديان بالفاتيكان حيث وقع الوفدان اتفاقية حول الحوار تحت مسمى (لجنة الاتصال الإسلامي الكاثوليكي) وتنعقد بموجبه في كل عام دورة للحوار لتدارس موضوعات محددة تتعلق بتصحيح المسيرة الحضارية المعاصرة، وفي هذا الإطار تأسست هيئة عالمية متخصصة للحوار تحت مسمى (المنتدى الإسلامي العالمي للحوار) وأسندت رئاستها إلى الدكتور حامد بن أحمد الرفاعى الأمين العام المساعد لمؤتمر العالم الإسلامي.

وبعد تولية الدكتور محمد سيد طنطاوى مشيخة الأزهر في ذي القعدة 1416هـ / مارس 1996م، جاءت فكرته عن الحوار واضحة في ندوة موضوعها "أوروبا والعالم الإسلامي" وأقيمت بألمانيا في شوال 1417هـ/ مارس 1997، وجمعت كبار المستشرقين الألمان وأساتذة اللاهوت وممثلي الكنائس، وتمثلت رؤية الأزهر في:

1- أن الأزهر أكبر وأقدم مؤسسة دينية إسلامية، ولديه حصيلة من الدراسات والأفكار يستطيع أن يقدمها وي طرح فيها الرؤية الإسلامية للعالم، وعلاقة المسلم بغيره من أتباع الديانات السماوية.

2- أن رسالة الأزهر هي شرح حقيقة الإسلام للمسلمين وغير المسلمين، وليست مهمته تحويل غير المسلمين إلى مسلمين فهذا الهدف يعد من باب سذاجة الفكر .

3- أن دور الأزهر هو الحفاظ على نقاء شريعة الإسلام والدفاع عنها في مواجهة أعدائها والمسيئين إليها.

ويعد المؤتمر الدولى الذى عقد في القاهرة في ربيع الأول 1418هـ/ يوليو 1997م تحت عنوان " الإسلام والغرب " أهم خطوة لإجراء مصالحة تاريخية بين العالمين الغربى والإسلامي، حيث شارك في هذا المؤتمر علماء من الجانبيين ووفود عن المنظمات الدينية الإسلامية واليهودية، وكانت مشاركة شيخ الأزهر الدكتور طنطاوى والبابا شنودة بابا الأسكندرية واتفقها معاً على مفهوم واحد

هو أن الإسلام لا يحمل عداً للعقائد الأخرى، وكان هذا الاتفاق بالغ الدلالة على أن الذين يفهمون الإسلام على حقيقته لابد أن يقفوا منه موقف الاحترام .

وقد شارك الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف المصرية في المؤتمر الإسلامي المسيحى الثالث للحوار والذي نظمته الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية تحت عنوان " المصريون والوعى بالعصر " في شعبان 1418 هـ / ديسمبر 1997م، وحضره العديد من الشخصيات الأجنبية ذات الصلة بالحوار الإسلامي المسيحى .

ومن أهم ما أنجزته اللجنة الدائمة للحوار - التى أسسها الشيخ جاد الحق - توقيع اتفاقية التعاون بين الأزهر والفاثيكان في عام 1418 هـ / 1998م، التى تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحوار بين الأديان حيث قرر الأزهر إقامة حوار دائم ومنظم مع المسيحية؛ بقصد التوصل إلى اتفاق على جمع كلمة المؤمنين بالله على اختلاف دياناتهم في مواجهة الإلحاد والاتجاهات الفكرية المعادية للأديان، وقد هدف الأزهر من هذه الاتفاقية هو إقامة جسور من التفاهم مع الديانات الأخرى، وتوضيح جوهر الإسلام والدفاع عنه في مواجهة خصوم مسلحين بأحدث المناهج والأساليب العلمية وخاصة مع وجود الكفاءات العلمية بالأزهر التى تساعد على القيام بهذه المهمة، وفي خطوة عملية لتطبيق الاتفاقية استقبل شيخ الأزهر وفوداً من الفاثيكان خلال شهري ربيع الأول والثاني 1419 هـ / يوليو وأغسطس 1998م؛ لاستئناف الحوار والتباحث حول قضايا الاهتمام المشترك والإعداد لاتفاق مستقبل مع الكنيسة الانجليكانية في بريطانيا.

وعندما واجه الإسلام والمسلمين هجمة شرسة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م التى داهمت الولايات المتحدة الأمريكية أصدر الإمام الأكبر طنطاوي بياناً يدرأ فيه شبهة ظالمة عن الإسلام وأوضح فيه أن الأزهر الشريف ضد الإرهاب، وضد قتل الأبرياء، وبعد دقائق معدودات من تلك الأحداث نشرت اللجنة الدائمة للحوار عبر موقعها على الإنترنت إجماع موقف الإسلام الرافض للإرهاب، ثم عقد الدكتور طنطاوى مؤتمراً صحفياً أعطى فيه الطرح الكامل للفرق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، ولم يكن غريباً بعد ذلك أن يطلب رجال الدولة في كل من النمسا وانجلترا وإيطاليا والفاثيكان ولمدة شهر لقاء شيخ الأزهر، في حين طالب الإمام الأكبر بعقد المنتدى العالمي بالقاهرة والذي جمع أكثر من ستين هيئة ومؤسسة دولية في 11 شعبان

1422هـ/ 28 أكتوبر 2001م، ودعي إليه ممثلو الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي وممثلو الكنائس الشرقية، وجاءت كلمة شيخ الأزهر في هذا المنتدى مؤكدة على ثلاث نقاط:

- 1- إدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله الذي يعتدي على الأبرياء العزل.
- 2- أن يقوم المعتدى عليه بتعقب الإرهابيين وتقديمهم إلى محاكمة عادلة.
- 3- أن المنطق نفسه الذي يجعل الأزهر يرفض الاعتداء على الأبرياء والعزل في نيويورك وواشنطن يرفض أيضا قتل الرجال والنساء والأطفال العزل في أفغانستان والذين لا ناقة لهم ولا جمل في حوادث الإرهاب.

وقد عقد مجمع البحوث الإسلامية جلسة طارئة بتاريخ 15 من شعبان 1422هـ/ أول نوفمبر 2001م، برئاسة الإمام الأكبر و صفوة علماء المسلمين، وأصدر بياناً وضع فيه معنى الجهاد والفرق بينه وبين الاعتداءات على الأمنين وترويعهم .

وفي الثامن من ربيع الأول 1425هـ/ 28 إبريل 2004 م عقد المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مؤتمره العام السادس عشر؛ تحت عنوان " التسامح في الحضارة الإسلامية" حضره مندوب عن بابا الفاتيكان، وممثلون من جميع الدول العربية، وما يزيد عن ثلاثين دولة أجنبية، وخلال هذا المؤتمر وضع الأزهر أن الإسلام له قيمه وضوابطه الإجتماعية؛ بعضها يتصل بحياة الأفراد وبعضها الآخر يتصل بحياة الجماعات، وأن الإسلام دين تركز تعاليمه على الرحمة والتعاون والتعارف، وبذلك يكون الإسلام قد اعترف بالتعددية التي تحمل شعار التسامح والعدل وإرساء دعائم السلام، كما ناشد المؤتمر المؤسسات والهيئات العلمية داخل البلاد الإسلامية وخارجها العناية بالوثائق التي تبرز التطبيقات العملية في التاريخ الإسلامي على التسامح.

واللافت للنظر أن الحوار لم يقتصر فقط على الفاتيكان بل امتد ليشمل مذاهب مسيحية أخرى، يؤكد ذلك زيارة الأمير تشارلز أمير ويلز وولى عهد بريطانيا وزوجته للجامع الأزهر في صفر 1427هـ/ مارس 2006، وإبان تلك الزيارة استقبله الدكتور طنطاوى الذي أكد أن الاختلافات في العقائد لا يمنع من التعاون وأنه لا إكراه في العقائد، وأوضح أن رؤية الأمير تشارلز في نبذ التطرف والدعوة إلى التعاون بين الحضارات دعا إليها الأزهر منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

وعندما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمراً للحوار في في يومي 14 و15 من ذي القعدة 1429هـ/ 12 - 13 نوفمبر 2008؛ لبحث سبل تعزيز الحوار بين أتباع الأديان ونشر ثقافة السلام. شارك شيخ الأزهر ، وأكد في كلمته أمام المؤتمر أن هناك حقائق تتفق فيها الأديان ومنها :

1- أن الناس جميعاً قد أوجدتهم الله من نفس واحدة حتى يتعاونوا فيما بينهم على البر والتقوى وليس على الإثم والعدوان.

2- أن الاختلاف في العقائد والأفكار من طبيعة البشر وأن العقائد لا تباع ولا تشتري وإنما يولد كل إنسان ومعه عقيدته وأنه لا إكراه على العقائد.

3- أن الاختلاف بين الناس في العقائد لا يمنع من تعاونهم ومن تعارفهم ومن مودتهم وتبادل المنافع التي أحلها الله - تعالى - فيما بينهم .

4- أن العقلاء اتفقوا على أن الأديان السماوية والتي أنزلها الله - عز وجل - قد اتحدت في ركنين أساسيين: إخلاص العبادة لله تعالى وحده أو وجوب التحلي بمكارم الأخلاق.

5- اتفق العقلاء على أن الكلمة الطيبة تنفع مع الأصدقاء وغير الأصدقاء، فتنفع مع الأصدقاء لأنها تزيد من مودتهم ومحبتهم وتنفع مع غير الأصدقاء لأنها تكسر من حدة غضبهم وعداوتهم.

وفي نهاية كلمته أكد الإمام الأكبر حق الفلسطينيين وتأييده للقرارات الصادرة عن المؤتمر العالمي للحوار الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي بدعوة من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في مدريد الإسبانية من 13 إلى 15 رجب 1429هـ/ 16-18 يوليو 2008م.

وعند تولي الدكتور أحمد الطيب مشيخة الأزهر الشريف في ربيع الثاني 1431هـ / مارس 2010م، قدم اقتراحاً بإقامة هيئة لحوار الأديان ذات شعبتين؛ تعمل الأولى على تنقية الشعور الديني من الضغائن والأحقاد وذلك بتوجيه أنشطة المؤسسات الدينية المختلفة صوب هذا الهدف النبيل ، بدلاً من توجيهه صوب الصراع بين الأديان والمتدينين، في حين تكون مهمة الثانية تقوية الشعور الديني لدى الطبقات المستنيرة ، حتى يمكن تدعيم مراكز الدين أمام البحث العلمي والتفكير الحرأ تدعياً يتأيد بمقابلة الدليل ، والبعد عن استعمال السلطة الدينية المستبدة حتى لا تتكرر الأخطاء الماضية التي دفعت الإنسانية ثمنها باهظاً ومرهقاً.

وقد استقبل الدكتور أحمد الطيب وفداً بلجيكيّاً في جمادى الآخرة 1431هـ / يونيو 2010م؛ مؤكداً تفعيل الحوار بين الأديان وداعياً لاستمراره ومعبراً عن أن تجميد الحوار مع الفاتيكان لا يعنى وقفه أو تجميده مع المسيحيين.

وعلى هذا الأساس قرر شيخ الأزهر تأسيس مركز للحوار بين الأديان في ذي الحجة 1431هـ / نوفمبر 2010م؛ لدراسة مبادرات الحوار السابقة، ووضع الخطط الكفيلة بتوسيع دائرة الحوار مع أهل المذاهب والأديان المختلفة وعدم المساس بالعقيدة وتقوية العلاقات بين المجتمعين المسلم والمسيحي. وذكر الشيخ علي عبد الباقي أمين عام مجمع البحوث الإسلامية أن قرار الأزهر الشريف بتأسيس هذا المركز جاء في ختام اجتماعات بين الأزهر والكنيسة الأسقفية الإنجيليكانية، والتي عقدت بمبني المشيخة وبمشاركة عدد من أعضاء لجنة حوار الأديان بالأزهر ومجمع البحوث الإسلامية تحت عنوان معاً لنمحو ثقافة الكراهية.

ولكن مع تكرار إساءة بابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر قرر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف برئاسة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، في اجتماع طارئ يوم الخميس 15 صفر 1432هـ / 19 يناير 2011، تجميد الحوار بين الأزهر والفاتيكان إلى أجل غير مسمى، وأوضح بيان الشيخ علي عبد الباقي الأمين العام للمجمع أن قرار التجميد يأتي لتكرار ما صدر من بابا الفاتيكان أكثر من مرة، من تعرضه للإسلام بشكل سلبي، ومن دعوته اضطهاد المسلمين للآخرين الذين يعيشون معهم في الشرق الأوسط، وكان شيخ الأزهر قد رفض دعوة بابا الفاتيكان بحماية الأقباط في مصر واصفاً إياها بأنها تدخل "غير مقبول" في شؤون مصر وذلك في أعقاب وقوع حادث كنيسة القديسين الإرهابي بالاسكندرية.

وبعد أن تغير المناخ السياسى في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، وخلال شهر مايو من العام ذاته أوكل شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب وزير الخارجية المصرية الدكتور نبيل العربي إبلاغ رسالة شفاهية إلى كل من بابا الفاتيكان والكاردينال جان لوى توران- رئيس المجلس البابوى للحوار بين الأديان، تضمنت استعداد الأزهر لاستئناف الحوار مع الفاتيكان بشرط أن تتغير مواقف البابا، بيد أن بابا الفاتيكان ظل على موقفه، عندئذ صرح شيخ الأزهر في 19 جمادى الآخرة 1432هـ / 22 مايو 2011م "أنه لا عودة للحوار دون أن يغير البابا مواقفه من الإسلام وأن يقدم اعتذاراً عما بدر منه من قبل".

وتجدر الإشارة إلى أن تجميد الحوار مع الفاتيكان لم يكن يعني عدم المشاركة في مؤتمرات حوار الأديان الأخرى، حيث شارك الأزهر في المؤتمر التاسع للأديان الذي عقد بالدوحة بقطر في ذي القعدة 1432هـ / أكتوبر 2011م.

كان قبول الأزهر للحوار في حد ذاته أمراً يؤكد مدى جدية هذه المؤسسة العظيمة على تحقيق التعايش مع غير المسلمين شريطة أن لا يكون الحوار على حساب ديننا ومقدساتنا ، ومن ثم وجدنا بعض العقبات في طريق الحوار من فترة لأخرى كانت تسبب في انقطاع الأزهر عنه وهو محق في ذلك حرصاً على ثوابت الشريعة التي لا تقبل مساومات ولا تنازلات .

لقد أوقف الأزهر في عهد شيخه السابق الدكتور محمد سيد طنطاوى الحوار مع الفاتيكان، في أعقاب تصريحات البابا الأسبق بنديكت السادس عشر عام 2006، اعتبر فيها أن الدين الإسلامي "يرتبط بالعنف"⁽¹⁾.

كما تعرضت محاولات استئناف الحوار بين المؤسستين الدينتين لضربة جديدة في عهد شيخ الأزهر الحالى الدكتور أحمد الطيب عام 2011 بعد مطالبة بابا الفاتيكان بحماية الأقباط في مصر، عقب تفجير كنسية "القديسين" بالإسكندرية.

ورغم هذا الموقف الرافض لاستئناف الحوار من قبل الأزهر فإنه لم يدعو للقطيعة النهائية ومن ثم فقد بعث الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر برسالة تهنئة باسم الأزهر بعد ترسيم البابا الجديد فرانسيس الأول، ، وهي الرسالة التي اعتبرتها الفاتيكان "مبادرة سلام" من قبل الأزهر، إلا أن شيخ الأزهر لم يتلق رداً رسمياً من بابا الفاتيكان على رسالته حسب البيان.

ولعل ما أثير من لغط بين الفاتيكان ومؤسسة الأزهر بسبب هذه الرسالة كان السبب في تصريح شيخ الأزهر الواضح والجرئ والشجاع يوم الخميس 19 ديسمبر 2013م أنه خدع لفترة طويلة مثل الآخرين من مسألة الحوار لأنها لم تخرج بحلول أو تذيب الجليد الموجود وأصبحت مجرد لقاءات من أجل النزهة أو بمثابة تنويم مغناطيسي لنا في الوقت الذي تجري مخططاتهم على قدم وساق.

1 - عن تصريحات بنديكت السادس عشر والرد عليها أنظر : على فريد محمد على ، بنديكت السادس عشر والبنديكيون بين العقلانية واللاعقلانية .

وقد جاء هذا التصريح خلال لقاء شيخ الأزهر مع الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامى للتباحث حول ضرورة عقد لقاء يجمع علماء الأمة من أجل وضع حلول للمشاكل التي تعوق مسيرة تقدم الأمة ، واستعراض مسيرة الحوار بين أتباع الأديان خلال الأربعين عاما الماضية.

المبحث التاسع

بيت العائلة نموذجا للتعايش السلمى بين المسلمين والنصارى بمصر

نادي الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، فور وقوع الحادث الإجرامي البشع الذي شهدته كنيسة القديسين بالإسكندرية في أواخر عام 2010م بإطلاق مشروع "بيت العائلة المصرية" والذي يضم في عضويته مشايخ وعلماء الإسلام ورجال الدين المسيحي وكبار المفكرين والمثقفين والعقلاء من الجانبين ليكون صوتا واحدا للأزهر والكنيسة.

جاءت المبادرة الأزهرية التي أشاد بها الجميع، لتصب الماء على نار الفتنة التي تهدد بحرق الوطن، وتستهدف أمن واستقرار المصريين، وتعلي صوت العقل فوق دوي الانفجارات وهتافات النعرات الطائفية، وتسعى لإزالة كل أسباب الاحتقان الطائفي، وتقدم الحلول الواقعية للمخاطر التي تهدد مستقبل البلاد.

ويوضح فضيلة الإمام الأكبر فكرة مشروع "بيت العائلة المصرية" والهدف منه قائلا: إن هذه اللجنة التي من المقرر بدء العمل بإجراءاتها التنفيذية خلال أسبوعين ستضم في عضويتها عددا من رجال الأزهر والكنيسة، المفكرين والمثقفين من كلا الطرفين وستناقش كل ما يتعلق بالمسلمين والمسيحيين، وتستمع للجميع، وتبحث أسباب التوتر، وتقترح الحلول المناسبة لها، وترفعها إلى أولي الأمر والمؤسسات المعنية للتعامل معها ووضع الحلول المناسبة لها، وتم التشاور مع الكنيسة المصرية لإطلاق هذا المشروع الذي سيكون بمثابة صوت للأزهر والكنيسة وسيلتقي المختصون من الجانبين أسبوعيا لبحث أية قضايا جديدة تتعلق بالجانبين.

وتهدف هذه اللجنة إلى إزالة أي أسباب للاحتقان والتوتر التي يتلقفها المتربصون بمصر لإثارة الفتنة الطائفية الغربية على المجتمع المصري منذ قديم الزمن، حيث لم تشهد مصر منذ زمن بعيد أية فتنة طائفية، كما تهدف اللجنة إلى التصدي للحركات السيئة التي تسعى للنيل من أمن مصر، وتم التشاور مع الكنيسة المصرية لإطلاق هذا المشروع ونحن بانتظار الاسماء التي سيتم اختيارها من جانب الاخوة الاقباط.

وأكد شيخ الأزهر الشريف أن الوحدة الوطنية تكليف ديني للمسلمين وأساس عقائدي لا يمكن المساس به، مؤكدا أن العلاقات الوثيقة بين المسلمين والمسيحيين كانت الرادع لأي خلاف، مرحبا بالتعاون الوثيق بين الأزهر والكنيسة لترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية الحقيقية والحفاظ عليها،

والتصدي معا لمحاولات المساس بها، ومواجهة الرياح العاتية السوداء التي تأتي من الخارج وتستهدف الاستقرار الوطني والأخوي بين المسلمين والمسيحيين.

وشدد شيخ الأزهر علي أن وقوف المصريين جميعا متشابكي الأيدي من مسلمين وأقباط هو القادر علي مواجهة أي دعاوي للفتنة الطائفية ولقطع الطريق علي هذا الإرهاب الأسود الذي يتربص بمصر وشعبها.

وأكد أن الأزهر والكنيسة متبهران تماما لكل محاولات ضرب الوحدة الوطنية والاستقرار بين المسلمين والمسيحيين في مصر، ونحن نعي تماما محاولات المغرضين لضرب الوحدة الوطنية، ونذكر جيدا أن هناك محاولات وأيدي أجنبية تسعى نحو ضرب الوحدة الوطنية والاستقرار بين المسلمين والمسيحيين في مصر، ومن واجب ودور الأزهر الذي يقوم به دائما علي مر الأزمان والعصور الحفاظ علي الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين والتصدي لكافة محاولات النيل منها، وأن الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين في مصر قوية ومتينة وتقوم علي أسس راسخة ولا يكدر صفوها أي حدث عارض، وأن المسلمين والمسيحيين في مصر تظلهم سماء واحدة وتقلهم أرض واحدة وتربطهم مصالح مشتركة كما تربط بينهم رابطة الأخوة الإنسانية في أبهى صورها ويجب ان تتضافر كافة جهود الشعب من مسلمين ومسيحيين من أجل رفعة الوطن وأن تخلو العلاقة بينهما من كل ما من شأنه أن يكدر صفو الأمن الذي ننعم به مصر .

ويتضمن بيت العائلة عددا من اللجان وهى التعليم، والمتابعة، والطوارئ، والإعلام، والشباب، والتنمية المجتمعية، والثقافة الأسرية، والخطاب الدينى.

وقد أشاد ثلة من الأزاهرة بهذا العمل البطولى الذى دعا إليه شيخ الأزهر وعلى رأسهم الدكتور نصر فريد واصل مفتى مصر الأسبق ، والدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر الأسبق .

كما أشاد به أيضا كبار رجال الدين المسيحى وعلى رأسهم البابا شنودة بابا الكنيسة الأرثوذكسية السابق ، والقس يوحنا قلته نائب بطريرك الأقباط الكاثوليك في مصر ، والقس الدكتور أندريه زكي رئيس الهيئة القبطية الانجيلية ، والمفكر القبطي الدكتور رفيق حبيب الخبير في

شئون الحركات الدينية الذى رأى في مبادرة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، نموذجاً للتعاون الفعال البعيد عن الشكليات والكلام المرسل⁽¹⁾.

وقد أعلن شيخ الأزهر الإمام الأكبر الدكتور أحمد محمد الطيب إطلاق مشروع تأسيس بيت العائلة المصرية في ربيع الأول 1432هـ/ فبراير 2011م أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراراً في 5 شعبان 1432هـ / 6 يوليو 2011 بالموافقة على المشروع ، كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1279 لسنة 2011 في 14 ذي القعدة 1432هـ/ 12 أكتوبر 2011، وجاء في صدره : تنشأ هيئة مشتركة باسم بيت العائلة المصرية، برئاسة شيخ الأزهر وبابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية مقره الرئيسي مشيخة الأزهر ويهدف بيت العائلة المصرية إلى الحفاظ على النسيج الاجتماعي لأبناء مصر بالتنسيق مع جميع الهيئات والوزارات المعنية في الدولة، ويكون لبيت العائلة مجلس أمناء برئاسة شيخ الأزهر وقداسة البابا بالتناوب، ويختص برسم السياسات العامة ومتابعة الأنشطة، و مجلس تنفيذي يشمل ثمانى لجان تنفيذية، تضم لجنة الرصد والمقترحات، ولجنة التعليم ولجنة الثقافة الأسرية ولجنة الإعلام ولجنة الخطاب الديني ولجنة الشباب والتنمية المجتمعية، ولجنة الطوارئ التنفيذية ولجنة المتابعة، ويجوز إنشاء فروع لبيت العائلة في محافظات الجمهورية.

واللافت للنظر أن بيت العائلة بدأ نشاطه قبل اعتياده رسمياً من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء، فحين وقعت أحداث إمبابة المؤسفة ، عقد مجلس بيت العائلة اجتماعاً بمشيخة الأزهر الشريف لدراسة تقرير لجنة تقصي الحقائق التي أوفدها إلى حي إمبابة في 5 جمادى الآخرة 1432هـ / 8 مايو 2011م؛ لإثبات شهادات الذين تواجدوا أثناء الأحداث ولتفقد الآثار التي ترتبت عليها، وبعدها أصدر البيان التالي " إن مجلس بيت العائلة المصرية وهو يراقب ببالغ الاهتمام والقلق تلك الأحداث، وآثارها المدمرة التي يدينها الوطن كله بقوة وإصرار يتقدم بالتوصيات الآتية :

1- يرى المجلس ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الحاسمة والمشددة ضد كل من ثبت تورطه في هذه الجرائم الإرهابية سواء بالتحريض أو المساعدة أو التنفيذ.

1 - بيت العائلة يوحد المصريين ، جريدة الأهرام ، عدد 5 يناير 2011م

2- يناشد بيت العائلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة عدم السماح بالتجمهر أمام دور العبادة وجميع مؤسساتها للمسلمين والمسيحيين، أياً كانت الذرائع وأياً كانت الأغراض والمقاصد.

3- يرى بيت العائلة ضرورة تعويض كل من أصابه الضرر من المسلمين والمسيحيين .

4- يناشد بيت العائلة كافة وسائل الإعلام عدم التسرع في بث أي شائعة قد تثير الفتنة والامتناع عن نشر أي خبر قبل التثبت من صحته .

5- يشكل بيت العائلة وفداً لزيارة أسر الضحايا والمصابين من الجانبين ولزيارة المصابين في أماكن تواجدهم في البيوت أو المستشفيات .

6- كما يوفد بيت العائلة بعض أعضائه من الجانبين إلى ملتقيات طلاب الجامعات للمناقشات وللحوار والرد على أسئلتهم .

7- يعمل بيت العائلة على تشكيل وفود من شباب المسلمين والمسيحيين تقام لها معسكرات عمل ودورات تثقيفية بعد انتهاء الامتحانات، وخلال أشهر الصيف، وذلك لاستعادة ثقافة الألفة والمودة والتي كانت دائماً من قيم الشعب المصري الأصلية.

وفي رمضان 1432هـ/ أغسطس 2011م استحدث منصب مبعوث أمريكي خاص إلى الشرق الأوسط لشؤون الأقليات الدينية، وتم تكليف هذا المبعوث مهمة الدفاع عن حقوق الأقليات الدينية بقسم كبير من العالم يشمل الدول العربية وآسيا الوسطى، حينذاك أصدر أعضاء بيت العائلة بالاشتراك بين الأزهر والكنيسة بياناً جاء فيه " إن مصر مسلمين وأقباطا متمثلين في بيت العائلة، يعيشون معاً منذ أكثر من ستة عشر قرناً، مصيرهم واحد وحياتهم مشتركة ، وأن الشعب المصري يدافع عن وطنه ويحافظ على حريته ومتفق على كل المبادئ الكافلة للديمقراطية وعدم التمييز، وأن الشرق خاصة مصر لها حضارتها وأرضها كانت ملجأً للأنبياء جميعاً"، وشدد البيان على حب المصريين لبلادهم وأنهم على استعداد لفدائها بدمائهم."

وعقب أحداث ماسبيرو التي وقعت في 12 ذي القعدة 1432هـ/ 9 أكتوبر 2011م اجتمع بيت العائلة بحضور قيادات إسلامية ومسيحية، واعتبرها صدمة للضمير الوطني، وصدر بيان بتوقيع الإمام الأكبر شيخ الأزهر، دعا فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومجلس الوزراء، إلى سرعة الانتهاء من إعداد القانون الذي ينظم بناء الكنائس، وأن يحسم المشكلات التي تحيط بها والتي

نجم عنها مثل تلك الأحداث المؤسفة، وأن يتخذ الإجراءات العملية اللازمة لتعزيز مبدأ المواطنة للمصريين. وأكد البيان أن: "الجنديّة المصريّة كانت وستظلّ تعبيراً عن مبدأ المواطنة وهو المبدأ الذي نلوذ به جميعاً سعياً للمحافظة على وحدة نسيجنا وتحقيق النهضة والتقدم، لذلك فإن بيت العائلة إذ يعبر عن تقديره للتاريخ المشرف لقواتنا المسلحة ودورها المهم في دعم الثورة وحراستها يرى أن استمرار هذا الدور والحرص من خلاله على هيبة الدولة خطوط حمراء لا يجوز الاقتراب منها أو المساس بها مهما كانت الظروف"، واختتم شيخ الأزهر بيانه بتقديم التعازي لأسر الشهداء، وعبر عن أمنياته بالشفاء العاجل للمصابين.

وفي اجتماعه بمقر مشيخة الأزهر في 18 ذي القعدة 1432هـ/ 16 أكتوبر 2011م رفض مجلس بيت العائلة المصري إصدار قانون موحد لدور العبادة، لاختلاف نظام العبادة في كل من الديانتين الإسلامية والمسيحية. وأوصى بعمل قانون مواز لبناء الكنائس بمشاركة كل الطوائف المسيحية مع استمرار العمل بقانون المساجد الحالي الصادر عام 2001م، وأوصى المجلس بإعادة فتح الكنائس المغلقة التي لها تصريح وترخيص مسبق، وبالتوجه لترخيص الكنائس غير المرخص لها بعد توفيق أوضاعها للحصول على الترخيص اللازم لعملها.

وقد عقد مجلس بيت العائلة المصري اجتماعاً طارئاً في 15 ذي الحجة 1432هـ/ 28 نوفمبر 2011م؛ عقب الأحداث التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين في قرية الغريزات مركز المراغة محافظة سوهاج، واتفق على إيفاد وفد مشترك من المجلس إلى موقع الحادث؛ لتقديم العزاء للطرفين والسعي لإنهاء آثاره البغيضة في إطار القانون والمحكمة العادلة والسريعة لمن ارتكبوا هذا الحادث أو شاركوا في الجريمة النكراء، كما بحث المجلس في الاجتماع الإجراءات الوقائية لتفادي مثل هذه الأحداث المتكررة وتداعياتها السلبية على المجتمع المصري، خصوصاً في ظل الأجواء التي يعيشها الشعب المصري مع بدء انتخابات مجلس الشعب الأولى بعد ثورة 25 يناير 2011، وقرر المشاركون في الاجتماع من قيادات الأزهر والكنيسة أن يبدأ بيت العائلة جولات في مختلف محافظات الجمهورية تبدأ بمحافظة سوهاج بوفود تضم متخصصين في جميع المجالات، للمساهمة في خروج مصر من نفق الطائفية البغيض.

وأُسفر اجتماع مجلس بيت العائلة المصري في 11 رمضان 1433هـ/ 30 يوليو 2012م عن نتائج فعّالة كان من أهمها:

- 1- المطالبة بوضع وثائق الأزهر في قلب الدستور بعد أن اتفقت عليها الأمة بكل أطيافها من مفكرين وأدباء وعلماء وزكاه بيت العائلة ومجمع البحوث الإسلامية.
 - 2- ضرورة الاهتمام بالتعليم لمواجهة العصر لتنمية قدرات الأجيال على البناء والتطوير ويرسل بيت العائلة نتائج دراساته للمسؤولين في وزارة التربية والتعليم لوضعها موضع التنفيذ.
 - 3- ضرورة التمسك بالوسطية منهج الأزهر في الإسلام والتي يطمئن إليها كل الشعب المصري المعروف باعتداله طوال تاريخه المتميز بالتسامح وتجمع عليه كل الشعوب الإسلامية.
 - 4- تكليف وفد من بيت العائلة لمقابلة السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء لتعميق التواصل والتكامل حول مصالح الوطن العليا.
 - 5- يستشار الأزهر في المسائل المتصلة بالمناصب ذات العلاقة بالمؤسسات الدينية الإسلامية في مصر كما عهدت مصر ذلك منذ قرون طويلة في بلد تعاقبت عليه الثقافات ومرت بأرضه الحضارات والرسالات السماوية التي تحمل القيم العليا للإنسانية عامة لتبقى مصر مصدر إشعاع لا يخبو أبدا .
- وقد عقد بيت العائلة المصرية اجتماعا طارئا في 14 رمضان 1433هـ/ 2 أغسطس 2012م بمشيخة الأزهر الشريف وبحضور الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب والأنبا باخوميوس قائم مقام البطرك وبمشاركة رؤساء الكنائس المصرية الكبرى لمناقشة أحداث العنف في مدينة دهشور جعلت بيت العائلة يدق بشدة ناقوس الخطر، وقرر مجلس بيت العائلة تشكيل وفد برئاسة الدكتور أحمد الطيب والأنبا باخوميوس لمقابلة رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسى، باعتباره ولي الأمر، وكذلك دعوة وزير الداخلية للقاء بمجلس بيت العائلة في مقره بالأزهر الشريف لتدارس الإجراءات التي يراها المجلس مهمة ويجب اتخاذها لمنع تكرار مثل تلك الأحداث المؤسفة وتوجيه الدعوة للوزير الذي يقع هذا النوع من الأحداث في اختصاصه مثل وزراء الداخلية والإعلام والثقافة والتعليم والأوقاف لحضور جلسات بيت العائلة مع المتابعة الدورية ورصد للأحداث ولأماكن الاحتقان قبل وقوع هذه الأحداث لاتخاذ الإجراءات الوقائية. وتقدم المشاركون في الاجتماع بالعزاء لأسرة المتوفي مطالبين بضرورة تعويض من لحقت بهم الخسائر المادية والأدبية وإعادة الأسر التي تركت بيوتها في أقرب وقت .

وفي 24 شوال 1433هـ/ 11 سبتمبر 2012 بُثَّ الفيلم الأميركي القبيح الذي اعتدى على عقائد المسلمين ومقدساتهم بالاستهزاء بنبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم، حينذاك أخذ مجلس بيت العائلة يراقب بكل اهتمام ما يدور حول هذا الحدث والذي أطلق شرارة غضب المسلمين في العالم كله كما أغضب الكنائس المصرية والمسيحيين المصريين مثل إخوانهم المسلمين وقد اهتم المجلس ببيان هيئة كبار العلماء بالأزهر والذي ناشدت فيه كافة المؤسسات الإسلامية الدعوة إلى دراسة ظاهرة العداء والإساءة إلى الإسلام ورموزه ومقدساته لتحديد مصادرها والعوامل التي تغذيها وتحركها واتخاذ السبل الصحيحة لوقفها ودحضها ومقاومتها بالأساليب العلمية القويمة التي أوصى بها القرآن الكريم وضرورة التواصل مع الجاليات والمراكز الإسلامية في الغرب؛ لإيصال هذه الحقائق إلى البلاد التي تصدر منها هذه الإساءات .

كما أولى بيت العائلة اهتماماً ببيان المجمع المقدس في القاهرة والذي يدين بشدة هذا العمل المسيء للإسلام ورسوله صلى الله عليه وسلم وقد أشار البيان إلى أفلام مشابهة أساءت قبل ذلك إلى السيد المسيح عليه السلام وكلها أعمال تهدف لبث الفرقة بين الشعوب وأهل الأديان وتستهدف الآن أمن مصر بشكل خاص وأن المجتمعين بالمجمع المقدس قد هالتهم هذه الإساءة البالغة للإسلام والمسلمين داخل مصر وخارجها وقد قرر المجمع أن ازدراء الأديان والإساءة لرموزها جريمة يتعين على الجميع منعها ومواجهتها وهي إساءة تتعارض مع قيم المسيحية وتعاليم المسيح؛ ولهذا يتعين محاسبة كل من تثبت مشاركته في إنتاج أو عرض أو ترويج هذه الأفلام لخروجها عن مبادئ المسيحية والمجمع المقدس ومعه أقباط مصر المنتمون إلى الكنيسة القبطية المصرية قد عبروا عن استياء اهتم والمجتمعون يرفضون الإساءة لوحدة الشعب المصري الذي سيتخطى هذه المحنة.

وقد وافق بيت العائلة المصرية على كل ما ورد في هذين البيانين ثم أعلن قراره التالي :

1- تبنى بيت العائلة نداء شيخ الأزهر باستصدار قرار وقانون من الأمم المتحدة بتجريم ازدراء الأديان ورموزها وأنبياها وكتبها المقدسة وضرورة التعامل مع مرتكبي هذه الجريمة، ومع ما يسمى "بالإسلام فوبيا" مثل التعامل مع العداء للسامية سواء بسواء.

2- مطالبة كل الهيئات والمؤسسات الإسلامية والمسيحية في مصر وفي العالم كله أو منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ووزارة الخارجية بضرورة رفع هذا الطلب إلى الأمم المتحدة ومتابعة خطوات تنفيذه؛ حفظاً للسلام والأمن والروابط الأخوية والمحبة بين شعوب العالم .

كما دعا شيخ الأزهر الشريف الجماهير الإسلامية إلى الحرص على ألا يتجاوز الغضب المشروع لله ولرسوله (صلى الله عليه وسلم) حدود الآداب والشائئ الإسلامية؛ حتى لا تأخذ البرئ بذنب المسيء وحتى نحافظ على وحدتنا الوطنية؛ لكي لا نحقق - دون أن ندري - مقاصد الأعداء من وراء هذه الإساءات الخبيثة .

وفي إطار هذا الحدث نظم بيت العائلة ورابطة خريجي الأزهر مؤتمرًا عامًا بقصر الثقافة بدمياط تحت عنوان " نصره رسول الله " بحضور محافظ دمياط وكوكبة من العلماء ورجال الدين المسيحي وأكد الدكتور أسامة العبد رئيس جامعة الأزهر أن منتجي هذا الفيلم المسيء لن يفلحوا في محاولتهم الدينية لتشويه الإسلام، وشدد على ضرورة أن يتفهم المسلمون أن غضبهم لا بد أن يتلخص بشكل علمي في اتباع سنة النبي وأخلاقه، فضلا عن المطالبة بضرورة سن قوانين وتشريعات تحرم إهانة الرسل والأنبياء والمقدسات الدينية."

في حين أكد الأنبا سرابيمون وكيل مطرانية دمياط أن الكنيسة وجميع الكهنة وكل الشعب القبطي بدمياط يستنكرون هذا النوع من السلوك المشين تجاه الديانات والرسل واصفاً إياه بالفعل الدنيء والإجرامي، وأن المسيح عليه السلام أوصى بالمحبة وأن هذا الفيلم مخطط صهيوني لا علاقة له بالمسيحيين .

وفي 11 ذي القعدة 1433هـ/ 26 سبتمبر 2012م أكد الإمام الأكبر للدكتور عماد عبد الغفور مساعد رئيس الجمهورية للتواصل المجتمعي، أن الهدف المنشود من إطلاق مبادرة إنشاء بيت العائلة المصرية هو إعادة صياغة الوعي للأمة في ضوء تعاليم الأديان؛ حتى يفهم رجل الشارع واجباته ومسئوليته، وأنه بهذا الأسلوب نستطيع توحيد القوى، والثام القلوب والصفوف في خدمة مصر؛ لنعبر بها إلى بر الأمان في هذه الفترة المهمة من تاريخنا الحديث، مبيناً أن المساحة المشتركة بيننا وبين الإخوة المسيحيين كبيرة؛ وهو ما يتطلب من الجميع النزول إلى الشارع ومخاطبته باللغة التي يفهمها، مما يقلل من نسبة الخلاف، ومن جانبه أوضح الدكتور عماد عبد الغفور أن هذا أول لقاء رسمي له في نطاق عمله، وأن زيارته للأزهر تأتي للاسترشاد والاستفادة من النصائح التي يقدمها الأزهر في مجال التواصل المجتمعي، باعتباره أهم المؤسسات العلمية والدينية؛ وخير شاهد على ذلك دوره الريادي قديما وحديثا، وما يقدمه الآن لمصر من العمل على جمع شمل التيارات والقوى السياسية؛ من أجل صياغة دستور توافقي يخدم المصلحة الوطنية .

وفي إطار النشاط المكثف الذي يقوم به بيت العائلة المصرية للمشاركة في معالجة القضايا العاجلة، واستعادة القيم للإسلام والمسيحية عقدت لجنتنا التعليم والرصد اجتماعاً بمشيخة الأزهر الشريف في 28 ذي الحجة 1433هـ / 12 نوفمبر 2012م؛ لمناقشة وضع التعليم، حضره نخبة من علماء وخبراء التعليم والمناهج وطرق التدريس، وتناولوا كيفية النهوض بالتعليم المصري، ومعالجة حالات الاحتقان، والتي قد يستغلها البعض لوصفها بالطائفية، وكذلك التركيز على كافة عناصر العملية التعليمية من المدرّس إلى الطالب".

وعلى الصعيد السياسي برز الدور المهم الذي يقوم به بيت العائلة المصرية من أجل عقد حوار وطني بشأن الأحداث المتعلقة بمشروع الدستور الجديد، ويبدو هذا واضحاً في بيان لبيت العائلة المصرية الصادر في 24 المحرم 1434هـ / 7 ديسمبر 2012م جاء فيه "إن بيت العائلة المصرية منطلقاً من رسالته الأصلية، وهي تعميق الحوار البناء وتقوية جسور الثقة وجمع شمل الأمة المصرية ينعى شهداء مصر جميعاً ويؤاسي أسرهم ويُساند أسر المصابين وانطلاقاً من الأهداف العليا للوطن التي يحرص عليها الرئيس الدكتور محمد مرسي الذي قال "لأبد أن ننزل جميعاً على إرادة الشعب" يُناشد بيت العائلة السيد الرئيس أن يُجمد - الإعلان الدستوري لمصلحة الوطن - كان قد صدر في 7 المحرم 1434هـ / 21 نوفمبر 2012م - وأن يجمع في أسرع وقت ممكن كل أطراف الحياة السياسية والوطنية الفاعلة، على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم ودعا بيت العائلة كل القوى الثورية والسياسية للتعاون لحل الخلاف بالمشاركة في حوار شفاف وموضوعي والاستماع إلى كل الآراء وتدارس الوسائل الناجعة لجمع شمل المصريين جميعاً في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة؛ لاستكمال أهداف الثورة المصرية والوصول بالوطن إلى برّ الأمان وحقق الدماء المصرية الغالية وأدّخارها للدفاع عن سلامة الوطن وصيانة حدوده وتوجيه كل الطاقات لبناء مصر الجديدة الحرة الديمقراطية".

ويبدو أن هذا البيان إلى جانب اعتراضات مؤسسات تشريعية وأحزاب سياسية كان دافعاً لأن تصدر رئاسة الجمهورية بياناً في يوم السبت 24 محرم 1434هـ / 8 ديسمبر 2012م؛ بإلغاء الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2012م، ويبقى صحيحاً ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار.

وفي 26 المحرم 1434هـ / 10 ديسمبر 2012، اجتمع العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالقاعة الكبرى بمركز مؤتمرات الأزهر بدعوة من جمعية بيت العائلة للتعرف على بعض ما

تضمنه مشروع الدستور، وأعلن الاجتماع أن ما تضمنه مشروع الدستور من مواد عديدة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية كالنص على التزام الدولة بتوفير المتطلبات الأساسية للمواطن فى التعليم وحو الأمية والصحة والعمل والأجر العادل، والتأمين الاجتماعى، والحفاظ على حقوق الشرائح الأدنى اقتصاديا فى المجتمع كالعامل والفلاحين والمزارعين والحرفيين، والضرائب وتحقيقها للعدالة الاجتماعية، كما أوضح المتحدثون النص فى مشروع الدستور عن التزام الدولة بالعمل على إحياء نظام الوقف الخيرية وتشجيعه، وينظم القانون الوقف، ويحدد طريقة إنشائه وإدارة أمواله، واستثمارها، وتوزيع عوائده على مستحقيها؛ وفقا لشروط الوقف، وفى نهاية الاجتماع دعا بيت العائلة الشعب المصرى للمشاركة بالاستفتاء على الدستور.

لقد نجح بيت العائلة بعد أشهر من تأسيسه فى تقريب وجهات النظر بين المسلمين والنصارى إلى حد دفع بعض المحافظين إلى تأسيس فروع لهذا البيت لا سيما فى المحافظات التى تعاني من مشاكل فى بعض الأوقات ومن ذلك ما وقع يوم الثلاثاء 24 سبتمبر 2013م من لقاء بين اللواء صلاح الدين زيادة محافظ المنيا، وبين وفد من بيت العائلة المصرية، وممثلي مشيخة الأزهر والكنيسة، لبحث إنشاء فرع بمحافظة المنيا ومراكزها، لتعميق ثقافة الحوار ومواجهة العنف والتطرف.

وتقدم الوفد الدكتور محمود عزب، مستشار شيخ الأزهر الشريف، وجرجس صالح موفد الكنائس المصرية بالشرق الأوسط، والأنبا مكاريوس أسقف عام المنيا، والأنبا بطرس فهيم مطران المنيا للأقباط الكاثوليك، وممثلي الكنيسة الإنجيلية، ووزارة الأوقاف، والمجتمع المدني.

ولأهمية ما يقوم به بيت العائلة أكدت الدكتورة ماجدة الصياد نائب رئيس مجلس إدارة بيت العائلة، عضو المجلس القومي للمرأة ومستشار التحكيم الدولي، أنه من المقرر إنشاء بيت عائلة بكل مراكز محافظة المنيا خاصة بعد تكرار الأحداث الطائفية⁽¹⁾.

ونجد اللواء طارق المهدي محافظ الإسكندرية فى وقته يستقبل يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2013م وفد بيت العائلة المصرية بحضور الدكتور محمود عزب مستشار شيخ الأزهر، والأنبا أرميا، الأمين المساعد لبيت العائلة .

وأصدر محافظ الإسكندرية قرارًا بتخصيص مقر دائم لبيت العائلة بمبنى المجلس الشعبي المحلي، حيث يتم عقد لقاءات دورية مع المواطنين للتعريف بقيم وساحة الديانتين الإسلام والمسيحية⁽¹⁾.

وفي يناير 2014م أبدى اللواء سامح قنديل محافظ بورسعيد رغبة شديدة في لم شمل الأسرة بورسعيدية إذ قرر تشكيل مجلس أمناء بيت العائلة بورسعيدية لتوحيد النسيج الوطنى من المسلمين والمسيحيين.

وأوضح المحافظ أن مجلس أمناء بيت العائلة ضم كل من الشيخ إبراهيم لطفي أمين عام الرابطة العلمية لخريجي الأزهر والأنبا تادروس أسقف الكاتدرائية ببورسعيد والشيخ شلبي محمد شلبي مدير عام الدعوة الأسبق والشيخ أحمد عبد المؤمن والمهندس محمد السيد رجل الأعمال و الشيخ محمد عطا والقمص بولا سعد وكيل مطرانيه بورسعيد و الدكتور حلمي قادوس . وأشار المحافظ إلى أن مجلس أمناء بيت العائلة سيجتمع كل أربعاء من كل شهر لمناقشة قضايا بورسعيد وكيفية إيجاد حلول عاجلة لها⁽²⁾.

ولعل الخبرة التى اكتسبها أعضاء بيت العائلة فى العمل كانت السبب فيما صرح به جرجس صالح عضو الأمانة العامة لبيت العائلة المصرية ومقرر لجنة الطوارئ فى فبراير 2014 بأن بيت العائلة سينقل خبراته فى مؤتمر بالمغرب، لترسيخ العلاقات الإسلامية المسيحية فى المجتمع الواحد⁽³⁾.

1-أنظر: بوابة الوفد الإلكترونية <http://www.alwafd.org>

2 -أنظر : وكالة أنباء أوننا 1385940 <http://onaeg.com/?p=1385940>

3 -أنظر : 1464590 <http://onaeg.com/?p=1464590>

المبحث العاشر

وثيقة حقوق المرأة نموذجا للتعايش السلمى

اهتم الأزهر من بداية نشأته بالمرأة ، وكانت أهم حقوق المرأة التى حرص عليها الأزهر هو حق التعليم . فقد تعددت مجالس العلم (الحكمة) تبعاً لنوعية الدارسين فيها فكان هناك مجلس لعلية القوم والعلماء وكبار رجال الدولة ويسمى (مجلس الخاصة)، وكان هناك مجلس للعوام والطوائن على البلد ويسمى (مجلس الكافة)، وهذان المجلسان كانا للرجال وبجوارهما وجد هناك مجلسان للنساء: مجلس يجتمع في الجامع الأزهر بصفة منتظمة، ومجلس آخر لنساء الخليفة وقريباته وخواص نساء القصور ويجتمع في قصر الخليفة.

ولقد عهدت الدولة الفاطمية إلى داعي الدعاة بالإشراف على هذه المجالس فكان يستعين بنوابه ونقبائه في عملية الإشراف، وكان يطلق على الدارسات في مجلس النساء لقب " المؤمنات " وكن يدفعن رسوماً هي من مال النجوى يتسلمها منهن في الجامع الأزهر داعي الدعاة. وهكذا شهد الأزهر منذ عصره الأول أيام الدولة الفاطمية مجالس تعقد للنساء ومقصورة عليهن ويحضرن إليها للاستماع إلى قراءة نصوص المراجع الدينية ولاستيعاب الدروس التي تلقى عليهن.

وقد توقفت هذه المجالس خلال العصر الأيوبي تبعاً لتوقف الدراسة بالأزهر، على أن هذه الدراسة عادت في العصر المملوكي وإن كانت غير منتظمة وبدأت تتطور مع الزمان حتى أصبحت الآن تتساوى بشكل كبير مع دراسة الرجال وأصبح للبنات والفتيات معاهد خاصة بهن منتشرة في أنحاء الجمهورية كافة وكذلك في مرحلة الجامعة يدرسن جميع التخصصات ولهن كليات في الأقاليم كافة والآن فتيات الأزهر يدرسن الطب والصيدلة والعلوم والتجارة واللغات وكذلك العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والعربية.

وقد انتشرت المعاهد الأزهرية للفتيات بمراحلها المختلفة في أنحاء مصر نظراً لكثرة الإقبال عليها من الطالبات المصريات والوافدات لتشمل:

1-معاهد رياض الأطفال : من المعاهد التي أنشئت حديثاً لظهور الحاجة الماسة إليها للاهتمام بالأطفال في الأعمار المبكرة وتلقين الأطفال في هذه السن بعض العلوم الأولية المهمة مثل

حفظ القرآن الكريم وتعلم الحروف الأبجدية والقواعد الأساسية للغة العربية وتعلم الحساب (الجمع والضرب والقسمة والعد) بالإضافة إلى تعلم أساسيات اللغة الإنجليزية (كالحروف وبعض الكلمات)، كما تهتم هذه المعاهد بزرع القيم والمبادئ والأخلاق في الأطفال عن طريق بعض القصص والمواقف للصحة والصالحين. ومن المعروف أن معاهد رياض الأطفال معاهد يشترك فيها البنين والبنات ولذلك فقد عمل الأزهر الشريف على انتشار هذه معاهد في أقاليم مصر كافة حتى وصل عددها في عام 2011 / 2012 م إلى (433) معهداً، موزعة على جميع أنحاء الجمهورية.

2- المعاهد الابتدائية : حينما صدر القانون 103 لعام 1961 م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ألحقت بالمعاهد الأزهرية مدارس تحفيظ القرآن الكريم التي كانت حينذاك تحت إشراف وزارة التربية والتعليم؛ لتكون القاعدة التي يقوم عليها بناء المعاهد الأزهرية في المرحلة الإعدادية وما بعدها وقد ضم كثير من هذه المدارس إلى الأزهر تباعاً وأنشئ كثير منها بالجهود الذاتية وتعمل الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية جاهدة على ضم كثير منها إلى الأزهر كلما سمحت الإمكانيات المادية استجابة لرغبات المواطنين في التعليم الديني أو تمكيننا للأزهر من أداء رسالته الكبرى، وانتشرت المعاهد الابتدائية في أنحاء مصر حتى وصل عددها إلى 3465 معهداً طبقاً لإحصائية عام 2011 / 2012 م.

3- المعاهد الإعدادية للفتيات : وهى أولى مراحل التعليم التي تنفصل فيها الفتيات عن البنين وطبقاً للمادة 86 لقانون 103 لسنة 1961 م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها فإن مدة الدراسة في هذه المرحلة أربع سنوات ثم عدلت إلى ثلاث سنوات ويعد فيها الطالب من خلال ما يحصل عليه من علوم الدين واللغة وبعض العلوم الثقافية ويحصل على الشهادة الإعدادية حتى يستطيع الانتقال إلى المرحلة التالية وهى المرحلة الثانوية، وكان أول معهد أزهرى أنشئ للفتيات هو معهد المعادي في سنة 1962 م.

ولقد اقتضت المصلحة نظراً للتوسع الشديد في المعاهد الابتدائية التوسع في المعاهد الإعدادية للفتيات حتى شملت الآن كل المحافظات الجمهورية وطبقاً لإحصائية عام 2011 / 2012 م فإن عدد المعاهد الإعدادية للفتيات 1433 معهداً وتوزيعهم كالتالي:

محافظه القاهرة 43 معهداً، والقليوبية 52 معهداً المنوفية 84 معهداً الغربية 104 معهداً الدقهلية 169 معهداً الشرقية 189 معهداً كفر الشيخ 62 معهداً البحيرة 83 معهداً الإسكندرية 22

معهداً ومطروح 20 معهداً ودمياط 29 معهداً بورسعيد 5 معاهد والإسماعيلية 30 معهداً السويس 7 معاهد شمال سيناء 30 معهداً جنوب سيناء 23 معهداً الجيزة 73 معهداً الفيوم 36 معهداً بني سويف 46 معهداً المنيا 57 معهداً أسيوط 41 معهداً الوادي الجديد 23 معهداً سوهاج 76 معهداً قنا 52 معهداً مدينة الأقصر 28 معهداً البحر الأحمر 9 معاهد أسوان 29 معهداً حلوان 11 معهداً.

4- المعاهد الثانوية للفتيات : وطبقاً للمادة 87 لقانون 103 لسنة 1961 م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها فإن مدة الدراسة في هذه المرحلة خمس سنوات أتم عدلت إلى أربع سنوات ثم أصبحت الآن ثلاث سنوات، والدراسة في هذه المعاهد تشعب من الصف الأول إلى شعبتين هما : الشعبة الأدبية ، والشعبة العلمية.

وهذه المرحلة هي التي يتأهل فيها الطالبات إلى مرحلة الجامعة وتدرس فيها الطالبات العلوم الدينية والعربية والثقافية ، وطبقاً لإحصائية عام 2011 / 2012 م فإن عدد المعاهد الثانوية للفتيات 961 معهداً وتوزيعهم كالتالي:

محافظة القاهرة 31 معهداً والقليوبية 34 معهداً المنوفية 63 معهداً الغربية 82 معهداً الدقهلية 124 معهداً الشرقية 143 معهداً كفر الشيخ 39 معهداً البحيرة 49 معهداً الإسكندرية 13 معهداً ومطروح 8 معاهد أودمياط 20 معهداً بورسعيد 4 معاهد والإسماعيلية 16 معهداً السويس 6 معاهد شمال سيناء 11 معهداً جنوب سيناء 11 معهداً الجيزة 45 معهداً الفيوم 18 معهداً بني سويف 17 معهداً المنيا 34 معهداً أسيوط 32 معهداً الوادي الجديد 5 معاهد سوهاج 58 معهداً قنا 39 معهداً مدينة الأقصر 21 معهداً البحر الأحمر 8 معاهد أسوان 20 معهداً حلوان 10 معاهد.

5- معاهد القراءات للفتيات : لما كان حفظ القرآن الكريم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمعرفة التجويد نظرياً وعملياً ومعرفة القراءات المتواترة والشاذة وتراجم القراء والرواة وغير ذلك من علوم القرآن الكريم أنشأ الأزهر أول معهد للقراءات عام 1944 م كقسم ملحق بكلية اللغة العربية وظل تابعاً لها حتى عام 1963 م ثم رؤى إبقاء عليه وحفاظاً على كيانه أن تكون تبعيته للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية أتم أنشئ بعد ذلك معهد القراءات بدمنهوياً وفي السنوات الأخيرة توسع الأزهر في إنشاء معاهد القراءات، وتدرس بهذه المعاهد علوم القرآن الكريم والعلوم الشرعية والعربية والعلوم الحديثة.

وقد انتشرت معاهد القراءات للفتيات في أنحاء الجمهورية ليصبح عددهم طبقاً لإحصائية عام 2011 / 2012 م فإن عدد معاهد القراءات للفتيات 135 معهداً وتوزيعهم كالتالي: محافظة القاهرة (2) معهدان وأقليوبية معهدان المنوفية (3) ثلاثة معاهد الغربية 5 معاهد الدقهلية 33 معهداً الشرقية 25 معهداً كفر الشيخ معهد واحد البحيرة (2) معهدان الإسكندرية معهد واحد ومطروح معهد واحد أودمياط معهد واحد بورسعيد معهد واحد والإسماعيلية (3) ثلاثة معاهد السويس معهد واحد شمال سيناء (2) معهدان جنوب سيناء معهد واحد الجيزة 4 معاهد الفيوم معهد واحد بني سويف (3) معاهد المنيا 5 معاهد أسيوط 9 معاهد سوهاج 6 معاهد قنا 8 معاهد مدينة الأقصر 6 معاهد البحر الأحمر 6 معاهد أسوان (3) معاهد.

6- فرع البنات في جامعة الأزهر : لقد جاء قانون تطوير الأزهر رقم 103 لسنة 1961 م وبمقتضاه فتح آفاقاً واسعة أمام الجامعة ومجالات متعددة حتى أصبحت بحق جامعة الدين والدنيا معاً فأصبحت تلبى رغبات الطلاب في مختلف العلوم والفنون وغدت تشمل كليات للطب والهندسة والتجارة والزراعة والعلوم والتربية، والصيدلة، واللغات والترجمة

وكان من أهم هذه المجالات التي فتحها القانون هو أن تحتوى الجامعة العنصر الثاني للمجتمع، وهو النساء وإنشاء فرع للبنات يشمل كليات الدراسات الإسلامية والعربية والدراسات الإنسانية وكليات الطب والصيدلة والتجارة والعلوم، وتعددت كليات البنات لتلبى طموح كافة الفتيات فكثرت وانتشرت في المحافظات حتى أصبح فرع البنات الآن يضم 25 كلية في ثلاثة فروع هى:

1- فرع القاهرة 8 كليات : الدراسات الإسلامية والعربية والدراسات الإنسانية، والطب وطب الأسنان والصيدلة والهندسة والعلوم والتجارة.

2- فرع الوجه البحري 13 كلية : الدراسات الإسلامية بالمنصورة والدراسات الإسلامية القرين والدراسات الإسلامية الزقازيق والدراسات الإسلامية ببورسعيد والدراسات الإسلامية بالخانكة والدراسات الإسلامية بالسادات والدراسات الإسلامية بالإسكندرية والدراسات الإسلامية بدمهوراً والدراسات الإسلامية بكفر الشيخ بنات العاشر من رمضان والدراسات الإنسانية والتجارة بتفهن الأشرف والاقتصاد المنزلي بطنطا.

3- فرع الوجه القبلي 4 كليات : البنات الإسلامية بأسبوط والدراسات الإسلامية بسوهاج والبنات الأزهرية بطيبة الجديدة (الأقصر) والدراسات الإسلامية ببني سويف

ويقوم الأزهر بواجبه على أكمل وجه وأخريجات الأزهر من النساء منتشرات في بقاع الأرض كافة من المصريات والوافدات تخرجن من الجامعة بعد أن حملن من العلم النافع والقيم والأخلاق ما يجعلهن قادرات على التواجد في المحافل العلمية كافة والأهم من كل ذلك تربية جيل واعد قوى مثقف مستنير، ويخرج كل عام الآلاف من النساء ويتضح هذا الدور الفعال وهذه الرسالة التي حملها الأزهر على عاتقه تجاه المرأة من خلال التعرف على إحصائيات خريجات الجامعة من الفتيات والتي توضح جلياً أن الأزهر صاحب الفضل الأعظم في تعليم المرأة، وأنه أسهم بكافة إمكانياته حتى يصل إلى هذه الغاية النبيلة ألا وهي تعليم المرأة.

ومثالاً على ذلك إحصائية عام 2009 / 2010 م والتي توضح عدد الطالبات المقييدات بكليات الجامعة فرع البنات وهي:

1- فرع القاهرة : 29858 طالبة.

2- فرع الوجه البحري: 50717 طالبة.

3- فرع الوجه القبلي: 27712 طالبة.

7- جامعة الأزهر وتعليم الطالبات الوافدات :إذا كان الأزهر قد اهتم بتعليم المرأة نظراً لما سوف يترتب على الأمة الإسلامية كافة من مكاسب علمية وثقافية ومالية وتربوية وغيرها فإن اهتمام الأزهر بالنساء الوافدات إلى مصر حيث مقر الأزهر الشريفاً ومحراب العلم ومصدر النور والإشراق إلى العالم أكبر بكثير من اهتمامه بالمصريات لأن هؤلاء النساء اللاتي تكبدن عناء السفر والغربة بالسنوات ليس إلا من أجل أن يعدن إلى بلدانهن بالزاد النافع في دنياهن وآخرتهم ولذلك فقد تلقاهن الأزهر بالترحاب والسرور ووفر لهن الإقامة والمعيشة والرعاية الصحية والرياضية والنفسية من أجل ذلك أنشأ الأزهر لهن مدينة البعوث للفتيات وأوفر فيها ألوان الرعاية كافة.

ولذلك فقد توافدت على فرع البنات بجامعة الأزهر آلاف من الفتيات من القارات كافة الراغبات في الالتحاق بالأزهر، والمتأمل في إحصائية عام 2006 / 2007 م يتبين أن عدد الطالبات الوافدات في هذا العام كانت : من قارة إفريقيا 197 طالبة ومن قارة آسيا 3658 طالبة من قارة أوروبا 46 طالبة ومن قارة أمريكا (3) ثلاث طالبات بمجموع 3904 طالبة .وبالنظر في إحصائية

عام 2009 يتبين أن عدد الطالبات الوافدات في هذا العام كان :من قارة إفريقيا 295 طالبة ومن قارة آسيا 3007 طالبة من قارتي أوروبا وأمريكا 54 طالبة بمجموع 3356 طالبة.

وفي إطار حرص الأزهر على التواصل والتعايش مع كافة عناصر وفئات المجتمع وجدنا فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب يدعو لمبادرة مخلصه تخص حقوق المرأة ، حيث اجتمعت كوكبة من كبار المثقفين وعلماء الأزهر- منهم الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، والدكتور يوسف القرضاوي ، والدكتور علي جمعة مفتي الجمهورية السابق، والدكتور أحمد عمر هاشم، والدكتور محمود حمدي زقزوق، وزير الأوقاف الأسبق، والدكتور نصر فريد واصل مفتي الجمهورية الأسبق، والدكتور حسن الشافعي مستشار شيخ الأزهر، والدكتور محمد عمارة - لمدارسه الدور الفعال الذي تقوم به المرأة في المجتمع المعاصر ومشاركتها النشطة في الحياة العامة، وضرورة وضع إطار شامل لحقوقها وواجبتها انطلاقاً من المبادئ الإسلامية السمحة وما يتوافق مع الموائيق والعهود الدولية والخبرة الحضارية للشعب المصري في تجربته الماضية وطموحاته المستقبلية في إطلاق طاقات أبنائه وبناته لبناء المستقبل.

وقد تضمنت الوثيقة بضعة محاور رئيسية، هي قيمة المرأة الإنسانية والاجتماعية، والشخصية القانونية للمرأة، والمرأة والأسرة، والمرأة والتعليم، والمرأة والعمل، والمرأة والأمن الشخصي، والمرأة والعمل العام.

هذا وقد توافق المجتمعون على المحددات التالية أساساً لهذا الإطار الكلي:

أولاً : يتأسس وضع المرأة في الإسلام على المساواة مع الرجل، سواء في مكانتها الإنسانية وعضويتها في الأمة والمجتمع، أو مسئوليتها العليا في الاستخلاف على الأرض لإعمارها وتحمل الأمانة التي تتطلب الاختيار والإرادة، والمرأة إنسان كامل الأهلية والمسئولية عن أعماله مثل الرجل كما ينص القرآن الكريم في قوله تعالى "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ" فمبدأ المساواة والمسئولية المشتركة بين الجنسين قرره آيات واضحة بحيث لا يجوز تحجيمها من خلال أحكام جزئية خاصة بسياقات معينة.

ثانياً : تمتد هذه المساواة لتشمل ما يتعلق بالنفس والروح والكرامة الإنسانية إلى جانب المشاركة في المسئولية عن الكون وإعمار لتحديد طبيعة علاقة المرأة بالرجل، بحيث لا يمكن فهم "القوامة" من المنظور الإسلامي الصحيح باعتبارها تمييزاً للرجل على المرأة، بل تعني في الأساس

"الالتزام المالي نحو الأسرة" بحيث يأخذ الزوج على عاتقه توفير حاجات الزوجة المادية والمعنوية بصورة تشعرها بالطمأنينة والسكن، بما يحقق المسؤولية المشتركة بعيداً عن السلطة التصرف المطلقة والهيمنة من قبل الزوج أو الأب تجاه الزوجة والأولاد.

ثالثاً: تعتمد مسؤولية المرأة الاجتماعية على الثوابت الإسلامية الكبرى في مرحلة التأسيس، فقد كانت "بيعة النساء" التي حدثت في صدر الدعوة الإسلامية حجر الزاوية في بناء الأمة الإسلامية على ما يشبه "العقد الاجتماعي" الذي أعقبته البيعة العامة بين الرسول الكريم وسائر المسلمين، ولم تكن دلالة هذه البيعة دينية فحسب، بل كانت سياسية واجتماعية وثقافية بادرت بها النساء وسبقن الرجال، ومن ثم فإن إطلاق المساواة لتشتمل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية يعتمد على النصوص الصريحة والسوابق التاريخية الموثقة في الإسلام، وقد أسهم تطور المجالات والأدوار والأنظمة في تعزيز مكانة المرأة ومشاركتها المتصاعدة والفعالة تراعيها القوانين والتشريعات تحقيقاً للمصالح المرسل، وأخذاً باجتهاد علماء الأمة في التفسير والتأويل، وهي عملية تاريخية وثقافية مستمرة، من حق المرأة عندما تأخذ نصيبها الوافر من المعرفة والعلم والتأهيل، بل من واجبها أن تسهم فيها بكل طاقاتها وإمكاناتها.

رابعاً: تتمتع المرأة بالأهلية الكاملة والشخصية القانونية المستقلة، ولها ذمتها المالية المنفردة وحق التصرف وحدها فيما تملك منذ صدر الدعوة إعمالاً لمبدأ الثابت في القرآن الكريم "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ" وفي الحديث الشريف "المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم ويجير عليهم أقصاهم" وهذا ما تتضافر على إثباته جميع النصوص والأحاديث والسوابق التاريخية على مر العصور.

وقد حرص التشريع الإسلامي على تأكيد حق المرأة الثابت في الميراث وأطلق عليه وصفاً جعله "نصيباً مفروضاً" ووضع الضمانات الكفيلة بحمايته.

أما ما أثير من جدل حول هذا النصيب ونسبته إلى الرجل فقد أسيء فهمه، إذ لا يمكن اعتباره دليلاً على الانتقاص من أهلية المرأة ومكانتها في الإسلام لأن مبدأ المساواة هو الأعم والأشمل، ولأن حالات الميراث عديدة منها يبلغ فيه نصيب المرأة نصف ميراث الرجل ومنها ما يتساوى معه أو يزيد عليه طبقاً لدرجة القرابة من ناحية، والمسؤوليات المرتبطة بالحقوق من ناحية أخرى، فالحالات التي يزيد فيها نصيب الرجل تقرر دائماً بواجبه في الإنفاق على المرأة سواء كانت زوجة أو ابنة أو أختاً

لكي يظل نصيبها خالصاً لها دون الرجل، الأمر الذي يحقق منظومة المساواة والعدل معاً ويؤدي إلى التوازن بين الحقوق والواجبات.

خامساً : تقوم المرأة بالدور الجوهري في تشكيل الأسرة التي هي نواة المجتمع وعماده، والأسرة كيان تعاقدى يعتمد على علاقة إدارية تنشأ بالاتفاق الحر الصريح ولا تنفص إلا بالاتفاق أو بالتعويض، وللمرأة في ذلك كله إرادة متساوية في إنشاء الأسرة وإنهاءها مع الرجل حسب ما تنص عليه شروط العقد وأساسه التراضي والقبول المتبادل، ويتولى التوثيق حماية الطرفين وبخاصة حقوق المرأة.

وتقع مسئولية الإنفاق على الأسرة على عاتق الرجل وحده إلا إذا قررت المرأة طوعاً مشاركته ولا يقتضي ذلك إلغاء حقوقها في القيام بأدوارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى، فليس للرجل أن يتعدى على هذه الحقوق أو يسلبها منها، فكيان المرأة مصون وحريتها في التصرف مكفولة، وعلاقتها بالرجل لا تعتمد على الهيمنة بل على المودة والرحمة والتكافل مع حفظ جميع الحقوق والواجبات.

وإذا كانت مسئولية الأمومة ورعاية الأطفال تضطلع بها المرأة في الأساس فإن واجب الأبوة يفرض على الرجل المشاركة في تنشئة الأطفال ورعاية الأسرة، حيث لا يجوز أن يسبب دور المرأة في الإنجاب في التمييز الاجتماعي ضدها، بل على الأبوين تقاسم المسئولية بشكل عادل ومتوازن يراعي كيان الأسرة ومصلحة الأطفال في الدرجة الأولى.

سادساً : لم يعد التعليم بجميع مراحل ومستوياته، ولا العمل بمختلف أنواعه ودرجاته مجرد حق للمرأة مثل الرجل، بل أصبح واجباً على الدولة أن تتكفل به وترعاه، وتبهي كل السبل لرقيه ودعمه، دون أدنى تمييز بين الرجل والمرأة في ذلك، فطاقات الإنسان لا يمكن تعطيلها وقدرات البشر العقلية والمعرفية هي أساس بناء الحضارات، لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، وإذا كانت بعض العصور قد أثرت توزيع الأعمال البدنية والعقلية طبقاً للحاجات الاجتماعية فإن خبرات الأمم اليوم قد أدت إلى تعديل الأدوار وتكافؤ الفرص، وقد عرف المجتمع الإسلامي في عهده الزاهرة مشاركة المرأة الفعالة في علوم الدين والمعارف والإنسانية والفنون المختلفة، وتفوقها على نظيرتها في الثقافات الأخرى في تلك العهود، بل إن رفع شأن المرأة كان سمة حضارية انتقلت عبر الأدب والشعر

والثقافة في الأندلس إلى الآداب الأوروبية في العصور الوسيطة في حركة شعراء "التربادور" وإرسائهم التقاليد الفروسية النبيلة.

سابعاً : يؤدي كل ما سبق إلى إقرار منظومة حقوق المرأة السياسية وحفزها على المشاركة الفاعلة في الترشيح لجميع المناصب القيادية وفي الدولة وممارسة واجبها في الانتخاب والتصدي للمسئولية في جميع المؤسسات والمواقع التي تؤهلها كفاءتها وقدراتها على القيام بها دون أية عوائق، كما يؤدي إلى ضرورة تشجيع المرأة كي تحقق ذاتها وتكتشف مواهبها وإمكاناتها ولا تضع سقفاً لطموحاتها العلمية أو العملية مادامت قادرة على المواءمة الدقيقة بين كل ذلك وواجبتها في الحياة الأسرية في إطار من التعاون والمودة بينها وبين الرجل.

كما يفضي إلى تأكيد منجزاتها في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وإدراك أهمية مضاعفة دورها في التنمية والتقدم لا عن طريق قيامها بواجباتها التربوية والأسرية فحسب، بل عن طريق إسهامها في كل مجالات الحياة بكفاءة واقتدار.

ثامناً : قد يكون من نتائج هذه المشاركة في الحياة العامة في العصور الحديثة انتشار ظواهر تعرض المرأة للأذى البدني بالتحرش بالقول أو بالفعل أو بالاعتصاب وانتهاك حرمة الجسد فردياً أو بممارسة جماعية كالالتجار بالبشر والرقيق الأبيض، الأمر الذي يفرض على استفسار منظومة قيمه الأخلاقية لمقاومة هذه الظواهر السلبية، ويفرض على الدولة تحديث التشريعات الرادعة والقوانين المانعة لهذه الممارسات الإجرامية، وأخيراً فإن المرأة في المفهوم الإسلامي الذي عززته المبادئ الإنسانية والدولية والتجارب الحضارية صاحبة حق أصيل في الجماعة الوطنية، تمتلك جميع حقوق الإنسان في إعمار الكون وتنمية المجتمع بمسؤولية تامة دون أدنى تمييز عن الرجل، ومقدار كفاءتها واستعدادها تسهم في رقى في رقى الأمة وحضارته.

والله الموافق

المبحث الحادى عشر

دراسة غير المسلمين بالأزهر نموذجا للتعايش السلمى

اهتم الأزهر منذ نشأته بتحقيق التعايش السلمى بين المسلمين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى ، ومن ثم سمعنا عن الرواق القبطي بالأزهر الشريف ، والذي كان يدرس به غير المسلمين . فقد تعلم فيه ميخائيل عبد السيد مؤسس جريدة الوطن ، والذي قدمه رفاعة رافع الطهطاوي في مجلته روضة المدارس كاتبا في مقدمة موضوعاته : هذا تلميذي النجيب ؛ وكان من أعضاء الرواق القبطي ميخائيل شاروبيم صاحب الموسوعة التاريخية الكافي والوافي في تاريخ مصر ، وهو جد الدكتور بطرس بطرس غالي لأمه.

وعندما حاول المغاربة طرد الأقباط من الأزهر تصدي لهم الأستاذ الإمام مام محمد عبده وبسط حمايته على أعضاء الرواق حتي تفرقوا من ذواتهم تحسبا لفتنه أخرى.

ومن أبرز الشخصيات الاستشراقية من غير المسلمين والتي درست بالأزهر المستشرق المجرى الأصل اليهودى الديانة جولد زهير . فقد كان على علاقة برياض باشا وزير المعارف بمصر آنذاك ، وطلب منه أن يكتب له توصية للمفتى الشيخ محمد العباسى المهدي كى يلتحق بالأزهر الشريف للدراسة . إلا أن رياض باشا رد عليه بقوله : " لكن المفتى لن يقبل ذلك ولا أستطيع أن أفرض عليه قبولك " .

على أية حال ذهب جولد زهير بتوصية إلى المفتى ، وسمح له أن يدخل القاعة التى يجلس فيها ووجده يتراس جماعة من العلماء يتناقشون فى مسألة من مسائل المواريث . فاستمع جولد زهير إلى حوارهم . حتى فطن الشيخ المهدي له ، وسأله إن كان هو الذى أوصاه به صديقه رياض باشا ، ثم سأله عن دينه فأجابه جولد زهير بأنه من أهل الكتاب ، وأنه يؤمن بالتوحيد ، ولما سأله المفتى إن كان فهم شيئا من حديثهم عن التشريع الإسلامى . أخرج جولد زهير من حقيقته جداول توزيع الميراث وأجاب عن المسألة المختلف عليها بما يعرفه عن المذاهب الإسلامية مستشهدا بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة . فظهرت علامات الدهشة على وجوه السادة العلماء ، ومن ثم كتب المفتى مرسوما أرسله إلى شيخ الأزهر وطلابه وسدنته بقبول جولد زهير مجاورا بالأزهر ، وأرسله المفتى إلى الشيخ محمد الأشمونى .

وقد درس جولد زيهـر بالأزهر على الشيخ محفوظ أحد علماء شمال أفريقيا ، وحضر حلقة الشيخ الأشمونى ، والشيخ السقا ، وكانا من أشهر علماء مصر آنذاك⁽¹⁾ .
ومن المستشرقين الذين التحقوا بالأزهر الشريف للدراسة المستشرق لويس ماسينيون ، وذلك فى العام 1909م حيث استمع إلى دروس الأزهر الشريف بالزى الأزهرى .

1 - جولد زيهـر : العقيدة والشريعة فى الإسلام ، ترجمة محمد يوسف موسى وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2014م ، ص 21-23 .